

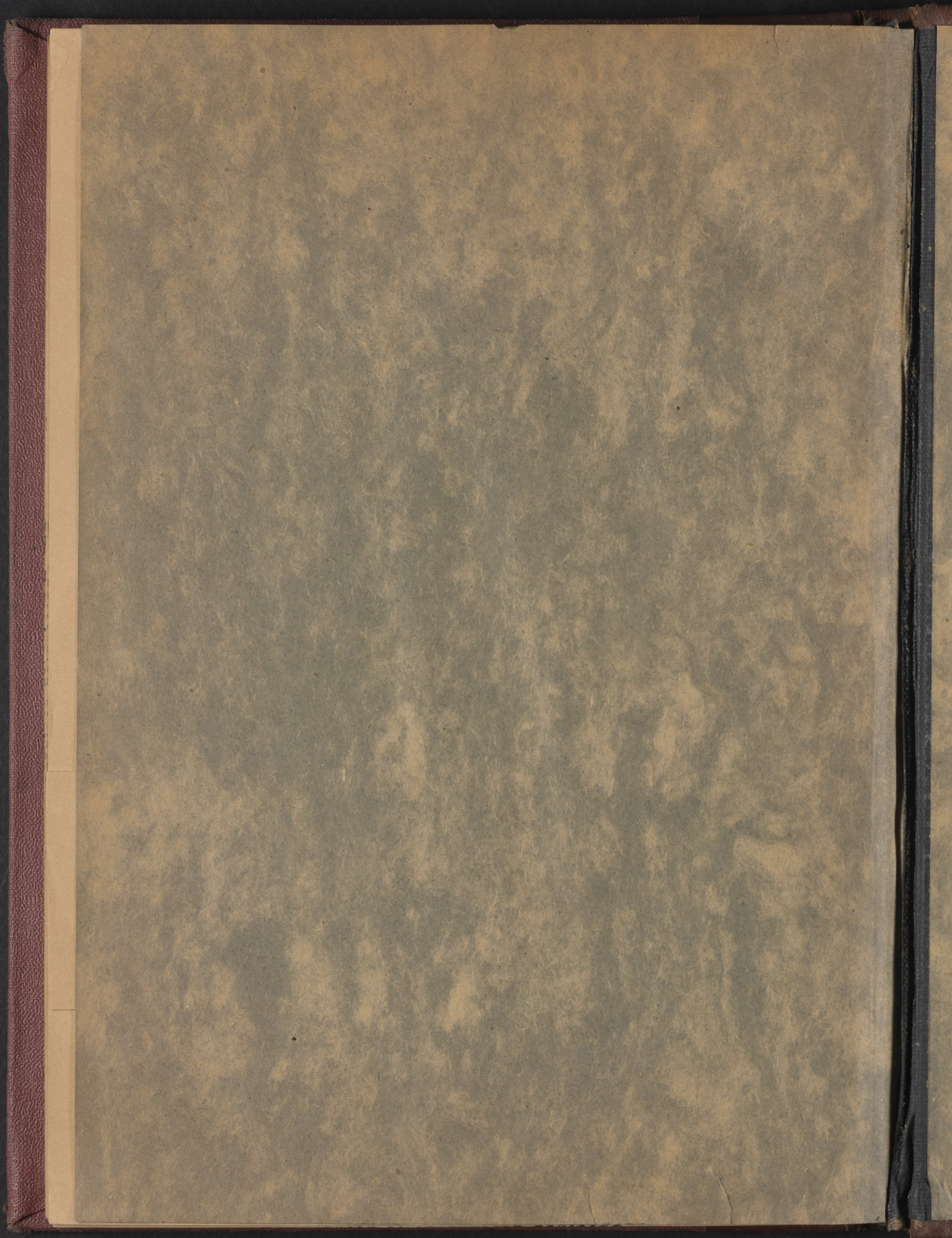
AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 00950 2497



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة





04-B5365

وديع الحفني
قارى

ساجى عاتر زهران
الهامى

DD
247
J42x
1947

المشكلة الألمانية

دراسة نسيانية فنصارية اجتماعية

لا تسمح مطبعة اللينوتيب بوضع حركات
الاعراب من فتحات وضحات وكسرات
وتنوينات ، كما لا تسمح بوضع
شدات فترجو من القارى.
الكريم أن يتولى مشكورا
وضعها لنفسه

الناشر: دار احياء الكتب العربية
عيسى البانى الحلبي وشركاه

26965

الى والدى العزيزين أرفع

هذا الكتاب ، فهو صدى وحيهما

ورجع صوتهما، وغاية ما ارتجيه

أن يكون جديرا بنسبته اليهما .

وفاقیہ ناریں نماں زمانہ

لہوئے عرشہ ہوتا ، پانچواں اللہ

سب سے پہلے کہ قولہ اللہ ہوتا ہے

لہوئے عرشہ ہوتا ، پانچواں اللہ

26965

الفصل الأول

تلك هي المسألة

والمسألة هي الغاية في البساطة ، ما كان يجوز أن يختلف عليها اثنان ، مع كل ما احتدم حولها من نقاش ، وما اشتد من جدال وخلاف .

فالقصة الدينية للخليقة تنبؤك أن الله خلق آدم من تراب ، وأنه خلقه على صورته وأنه خلق أمنا حواء ، على خلاف في التفاصيل . هل خلقها معه أم بعده ، وهل خلقها من التراب أم من ضلعه . وأن الله بعد أن أسكنهما فسيح جناته ، أهبطهما منها إذ عصيا نهيه وأكلا من الفاكهة المحرمة .

والقصة العلمية للخليقة تنبؤك أن الشمس كانت منذ أزمنة سحيقة سديما كبيرا متوهجا سابحا في الفضاء ، خضع لجاذبية ما يحيط به من اجرام سماوية ، فانفصلت عنه الكواكب ومنها المجموعة الارضية . وأن قشرة الارض الخارجية انكشفت متأثرة بعوامل البرودة فهبطت منها أجزاء أصبحت البحار والمحيطات ، وارتفعت بقاع أصبحت القارات . وأن الحياة بدأت أولا في الماء — على القول الراجح — وأن تلك الكائنات الاولى ظلت سابحة في بيئتها المائية حتى أُلجأتها ظروف الى اليابسة ، فتكيف ما عاش منها بالبيئة الجديدة الهوائية محورا أعضاء ، بما يلائمها . ونشأت عن ذلك التطور حيوانات برمائية — تعيش في الماء والهواء — تطورت بعدها الى الزواحف البرية ، وهذه تطورت الى الحيوانات الثديية ، ومنها الانسان .

ضع أمامك ذلك الدليل العقلي — المستمد من قصة الخليفة في رواية الدين وفي رواية العلم سواء — لتقرنا على أن تلك هي المسألة ، وعلى أنها حقا وبغير تعمق هي الغاية في البساطة .

والمسألة هي ما ينشره البعض ، ما بين مغرض ومخدوع ، من أن الشعب الالمانى

— بأغليته الساحقة — مسئول عن حربى سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٣٩ . وأن مارآه العالم منه مرتين فى جيلنا الحالى من محاولة السيطرة على العالم ، ان هو الا تعبير عن صفة عجيبة فى طبيعة الالمان منذ القدم ، الامر الذى يقتضى أخذهم — فى مجموعهم وكشعب — بالشدة الحازمة والعقاب الشديد .

وزعيم هذه المدرسة هو اللورد فانسيترت الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية . وقد نشر نظريته هذه وبشر بها فى كتابين له « السجل الاسود » سنة ١٩٤٣ و « موضوع للمناقشة » سنة ١٩٤٥ ، لقاى رواجاً واسعاً ، لانهما طلعا على الناس بتلك النظرية فى الوقت الذى كانوا يذوقون من ألمانيا ويلات الحرب .

ويقول فانسيترت أن الشعب الالمانى كان فى الحرب العالمية الثانية أكثر اتحاداً وتصميماً على الحرب منه فى الحرب الاولى . وأن هتلر يمثل الشعب الالمانى تمثيلاً أصدق من تمثيل القيصر غليوم الثانى . وأن الجيش الامبراطورى السابق كان قمينا بالتمرد والعصيان لو أنه استهدف لمثل ما استهدف له الجيش الهتلرى . وأن الشعب الالمانى كان قمينا بالثورة والتحطم لو أنه استهدف لمثل ما استهدف له فى عهد هتلر من الغارات الجوية الرهيبة ؛ ولكن الشعب الالمانى وجيشه لم يثورا ولم يلحقهما التحطيم — فى هذه المرة الثانية — لان الالمان كانوا يزدادون على الايام صلابة وعناداً ، ويزدادون تعصباً واسرافاً ، وكانت تقوى فى نفوسهم الرغبة الشرهة فى التسلط على العالم واذلال شعوبه ونحن ، من بعد ذلك لانتصور وجود شعب معتد بطبعه ، ذلك بأن قصة الخليفة الدينية والعلمية ، تنبؤنا أن سكان هذا الكوكب يرجعون الى آدم وحواء ، أو يرجعون الى خلية أولى تطورت . وهذه القصة أو تلك تنفى — ابتداءً — نظرية تفرد شعب بعينه بصفة الاعتداء والوحشية ، لان أصل شعوب الارض واحد ، أيا كان ذلك الاصل وحسبك ، من بعد ذلك ، أن تمحص نظرية فانسيترت لتقف على فسادها . فهى تقوم على قضيتين أساسيتين — أولاهما أن جميع الشعوب تقدمت من الوجهتين الاخلاقية والسياسية وأن الشعب الالمانى تخلف عنها . وثانيتها أن علة انحدار الشعب الالمانى فى أخلاقه وسياسته ترجع الى أنه أسىء تعليمه وأسيئت تربيته خلال المائة والخمسين السنة الماضية .

أما القضية الاولى فلا سبيل للتسليم بها على ما سنفصله لك . وأما القضية الثانية

وهي محور دفاعنا عن « ألمانيا الاخرى » والعمود الفقري في تفيدنا لمبدأ الفانسياتارية .
ذلك بأنه من المتفق عليه بين علماء النفس أن البيئة أبعد أثرا من الوراثة في
تكوين الخلق والشخصية . وأن الطفل عند مولده يكون خلوا من العادات ، وأن تكونها
فيه يتوقف على مايلقاه في نشأته الاولى من رياضة وتربية .

أو لا ترى — اذن — تناقضا بين اقرار فانسياتارت بسوء تربية الشعب الالماني
وفساد توجيهه — وهي مسألة حاسمة في تكوين الخلق — وبين الادعاء بأن الروح
الحربية متأصلة في طبيعته ؟ أو لاتهدم القضية الثانية مبدأ — الفانسياتارية بأسره ؟
وواقع الامر أن الشعب الالماني كغيره من الشعوب يكره الحرب وينفر منها .
وهو أبعد مايكون عن التفرد بالعنف . وانما هو في هذا — أو فيما يبدو فيه من هذا —
لايشذ عن غيره ، فالعنف من طبيعة البشر كمظهر لغريزة المحافظة على البقاء

ولقد وجه اينشتين سؤالا الى فرويد عما اذا كانت ثمة وسيلة لانقاذ البشرية من
تهديد حرب ، فكتب اليه فرويد في سبتمبر سنة ١٩٣٢ خطابا وكان مما قاله فيه :

انك تدهش من سهولة انتقال عدوى حمى الحرب الى الرجال ، وتظن أن الانسان
تكن فيه غريزة نشطة للكراهية والتخريب ، تنقاد بسهولة لهذا اللون من المؤثرات ،
واني لعل اتفاق كامل معك على هذا ، لاني أعتقد بوجود تلك الغريزة ، وعكفت أخيرا
— في جهد ونصب — على دراسة مظاهرها وأعراضها ، واعتقادنا ، نحن معشر محلي
النفس ، أن الغرائز البشرية نوعان — الغرائز التي تجمع (وهي التي تحفظ النوع أو
الشخص) والغرائز التي تفتك وتقتل ، على أنه يندر أن تعمل أية غريزة وحدها ،
ولكنها تعمل ممتزجة بالنوع الآخر ومختلطة مع شيء منه ، وهكذا تجد مثلا أن غريزة
المحافظة على البقاء ، وهي غريزة عشقية — تستلزم لتحقيق الغرض منها عملا اعتدائيا
أما ماينسبوناه اليه من عيوب فقائم في غيره ، وهو أبعد مايكون عن التفرد بها خلافا
لما يقوله فانسياتارت

ذلك بأن ظاهرة « الوطنية الاشتراكية » — وهتلر كان روحها المتجسدة —
لاسييل الى فهمها ، اذا اعتبرتها نبئا ألمانيا تفردت به ألمانيا دون غيرها من الدول ،
ويكشف عن عقلية لايشاركها فيها غيرها ويعكس خصائص ألمانية بحتة لانظير لها في
غيرها من الامم

فالتاريخ المعاصر ينبؤك أن « الوطنية الاشتراكية » ان هي الا سمة ألمانية للفاشية وأن الفاشية لاهي بالالمانية ولا هي بالايطالية ولا هي باليابانية ، ولكنها ظاهرة دولية انتشرت في مختلف بقاع العالم .

فلقد شاهدنا الفاشية وأفكارها ، وبغير خلاف جوهرى في فلسفتها وأغراضها ووسائلها ، بل وفي أساليبها وتعبيراتها اللغوية ، شاهدناها تنبت في ايطاليا واليابان وانجلترا وفرنسا والنمسا والبرتغال وأسبانيا واليونان وأستونيا وليتوانيا وأمريكا ومصر وفي غيرها من الدول ، تماما كما نبتت في ألمانيا ، لها انجيل واحد ومعتقدات واحدة ، تقديس الزعيم ، وفناء الفرد في الدولة .

فوجد في فرنسا هيئة الـ Croix de Feu وفي بلجيكا الـ Rexist
وفي المجر الـ Arrow Cross وفي الولايات المتحدة الـ Black Legion
والـ Silver Shirts وفي الدانيمرك الحزب النازى الدانمركى ، وفي ليتوانيا
الـ Iron Wolves وفي لاتفيا الـ Baltic Brotherhood وفي مصر القمصان
الخضراء وفي فلسطين الـ Revisionists وكذا في هولندا والصرب والسويد ، وفي غيرها .
ولقد بشر بها الفاشيون في كل مكان ، ودعوا اليها بعشرات اللغات ، لقد اختلفت
مميزاتها الخارجية — حقا — تبعا لاختلاف الدول التي ظهرت فيها ، وتبعا لاختلاف
تقاليد سكان تلك الدول وأمزجتهم وطبائعهم وظروفهم التاريخية ، ولكن جوهر مادتها
كان هو هو لم يتغير .

واليابان مثلا تفصلها عن ألمانيا جغرافيا عوالم وذنى بأسرها ، وتفرقهما ثقافيا
خلافات بينة ، وتقاليدهما متباينة مختلفة ، ومع ذلك فقد اعتنقت لونا من الفاشية استفحل
فيها بأشد مما استفحل في ألمانيا ، فاحتفظت ببرلمان صورى ، أسوة بريشستاغ هتلر ،
أما الاحزاب فقد حلها رئيس الوزراء الامير كونوى سنة ١٩٤٠ كما حل هتلر الاحزاب
البرلمانية ، فلا تجد بها سوى حزبا حكوميا واحدا ، يتحصل برنامجه في الغاء الحرية
ومحو كيان الفرد ، والقضاء على كافة النظريات السياسية التي تعتقها الديمقراطية ،
وتغليب الطبقة العسكرية على ماعداها من الطبقات ، وتقديس الدولة وتمجيد الزعيم ،
واعتياره ظل الله على الارض ومبعوث العناية الالهية .

واذن — وهو مانلفت اليه النظر — فطالما أن الفاشية قد ظهرت أعراضها في

جميع أنحاء العالم ، فلا يسوغ لمنصف أن يدعى أن الفاشية نبت ألماني تفردت به ألمانيا ،
وأنها من الطبائع الموروثة عن خصائص الجنس الألماني .

أما نظرية التفوق الجنسي — وهي النظرية التي دأبت الدعاوة المغرضة أو الجاهلة
على نسبتها الى ألمانيا ، فليست بدورها نتاجا ألمانيا ، ولعلك تدهش — كما دهشت من
قبلك — اذا عرفت أن أول من نادى بتفوق الجنس الأري — الجرمانى — هو المؤرخ
الفرنسى دى جوبينو De Gobineau وتبعه فيها أتباع متحمسون :

ولباب نظرية النازى وحجتهم — فى هذا الخصوص — أن المميزات الجسدية
والنفسية متصل بعضها ببعض ، لاسيلى الى فصمها ، وانها تثبت دائما عن طريق الوراثة
وأن أثر الوراثة حاسم فى تشكيل الخلق وفى نشوء الافكار وتطورها ، وفى تحديد
مستوى الكفايات ومرتبته ، أما أثر البيئة — بالنسبة لاثر الوراثة — فقليل الأهمية
أو معدومها (ولقد مر بك الرأى العلمى الحديث وهو على نقيض ذلك) .

ويضيف أنصار هذه النظرية أنه ثمة أجناس نقية وأخرى غير نقية ، وأن النقية
بدورها تنقسم الى ممتازة ودنيا ، ويعتبرون الأجناس النقية — بنوعها — فوق الأجناس
المختلطة ، أو المنغولة الفاسدة الاصل ، وأعظم الأجناس النقية عندهم هو الجنس
الجرمانى (الجنس الأرى ، سكان الاصقاع الشمالية) ويقولون أن الجنس الأرى قد
أعد — بوصفه الجنس الممتاز — لیسود العالم والمدنيات ، وليحكم جميع الشعوب —
وهى دونه — وكل الطبقات الاجتماعية — وهو فوقها :

ولقد ظل الشعب الألماني يسمع هذا اللون من الافكار ويقرؤه فى بحوث العلماء
ينشرون فيه فكرة التفوق الجنسي ، وحنة بقية الأجناس ، بمن فيهم حلفاؤهم اليابان ،
حلفاء آخر الزمان ، وكان فيشت Fichte فى مقدمة المروجين لتلك الفكرة .

على أننا ينبغي أن نذكر أن ذلك التفوق الجنسي الذى ادعاه فيشت للألمان ، وأن
تلك السيادة التى عقد لواءها لهم ، ادعاها مازينى وجيوبرتى للطلين ، وادعاها جيزو
وآخرون للسويسريين ، وكانت كل أمة فخورة بعظمتها الروحية أو السياسية ، تعتبر
نفسها « الشعب المختار » ، فاليهود والاعريق القدماء والرومان والفرنسيين من القرن
السابع عشر الى القرن العشرين ، ثم الروس والأمريكان ، أحسوا جميعا أنه من حقهم
بل ومن واجبهم أن يتزعموا العالم ويقودوه الى العصر الذهبى الألفى السعيد :

ولم يسلم الانجليز — دعاة الديمقراطية والمساواة — من عيب الايمان بتفوقهم
الجنسى ، ولندع جانبا ما يحسه كل فرد منا عندما يتصل بانجليزى من العنجهية والكبرياء
تهبان بسمومها عليه ، خشية أن يقال أنه أحساس يصوره لنا الحقد :

ولنقرأ ما قاله مؤرخهم وزعمائهم ووزراؤهم :

يقول ستيد « ان الجنس الناطق بالانجليزية هو واحد من وكلاء الله الاساسيين
لتنفيذ التحسينات المقبلة المزمع ادخالها على الجنس البشرى » :

ويقول سيسيل رودز ، « عقيدتى أننا أول جنس فى العالم ، وأنه كلما اتسعت
البقاع التى نقطنها ، كلما كان ذلك لحير الجنس البشرى » ، فهو يدعو كما ترى الى
الاستعمار الانجليزى محاولا أن يلبس المستعمر ثوب الملك الطاهر الذى لا يبغي
الا الاصلاح .

ويقول دوف كوبر وزير الحربية فى وزارة تشمبرلين فى اذاعة له يوم ٢٤ مايو
سنة ١٩٤٢ « أننا أعظم شعب على الارض » ولكنه لايقنع بذلك ، فيستدرك « ولعلنا
أعظم شعب ظهر فى العالم » :

ويقول تشرشل « ان مصير العالم أصبح مرتبطا بمصير الامبراطورية البريطانية
ومجدها » يا للتواضع !

ويذهب لورد ايلتون الى وجوب سيادة الانجليز للعالم على أساس تفوقهم الجنسى
وهكذا بغير استثناء .

واذن فالتفوق الجنسى ليس عقيدة ألمانية فحسب ، ولكنه أيضا ظاهرة عامة
مرت بها كثير من الدول فى بعض فترات التاريخ ، وتتصف بها الى اليوم كبيرة معسكر
الديمقراطيات :

أما الميل الى الفتح والغزو فمسألة تستوى فيها ألمانيا مع انجلترا وفرنسا وروسيا
قضاتها اليوم .

وحسبك أن تقرأ ما كولى فى كتابه « تاريخ انجلترا » حيث ينبؤك أن عاطفة
الحرب والميل الى الغزو كانت تملأ صدور الناس فى انجلترا من الملك ادوارد الثالث
الى رجل عامة الشعب :

ولتقرأ ما كتبه كاتو Cato عن الفرنسيين « يتمسك الغال بأمرين في حماس منقطع النظر : الاعمال الحربية والصمت » : وتقصى تاريخهم ينبؤك أنهم أثاروا أربعة حروب في الثمانية عشر السنة التي حكمها نابليون الثالث ، واحدى عشر حربا في الثلاثة والعشرين السنة التي عاشتها الجمهورية الاولى تحت عهد نابليون الاول ، وثلاثة حروب دامت عشرين سنة في عهد لويس الرابع عشر ، ولم تكن تلك الحروب جميعا هينة . وينبؤنا التاريخ أيضا أن لويس الرابع عشر أنزل الخراب بمقاطعة البالاتينيت — احدى مقاطعات الامبراطورية الالمانية القديمة ، بأشد من الخراب الذي أنزله هتلر بمقاطعة أوكرانيا في روسيا وينبغى أن نذكر — ونحن بصدد الحكم على خلق الالمان في مجموعهم أن فرنسا — فرنسة لويس الرابع عشر وفرنسة نابليون الاول — أثارت حروبا متصلة الحلقات لاحراز السيادة على أوروبا ، وكانت مطامع فرنسا الوطنية البعيدة الاهداف والمرامي تقض مضجع انجلترا طوال الفترة الواقعة بين عهد لويس الرابع عشر وسنة ١٩٠٣ سنة اتفاق الدولتين على تقسيم مناطق النفوذ والذي بموجبه أطلقت فرنسا يد انجلترا في مصر .

واقرا في كتاب « الحرب والمدنية الغربية » لمؤلفه اللواء فولر أبناء الفتوحات التي قامت بها انجلترا وفرنسا مقارنة بفتوحات ألمانيا — « أن السنوات الواقعة بين سنتي ١٨٧٠ و ١٨٩٨ لا يضارعها سوى عهد جنكيز خان ، ذلك أنه بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩٠٠ استولت بريطانيا العظمى على ٤٧٥٤٠٠٠٠ ميلا مربعا من الارض ، ومن سنة ١٨٨٤ وسنة ١٩٠٠ حصلت فرنسا على ٣٥٨٣٠٠٠٠ وفي تلك الفترة بعينها حصلت ألمانيا على ١٠٢٦٢٠٠٠ ميلا مربعا » .

وفي ايطاليا قامت الملكية منذ ما يقرب من خمس وسبعين سنة ولكنها أثارت الى اليوم ثمانية حروب ، وروسيا — احدى الخمسة الكبار وأكبر مناوىء لهم — أثارت اثني عشر حربا خلال الخمس والسبعين السنة الاخيرة ، متفوقة على الرقم الالماني بسبعة بل أن الدول الصغيرة — كالمجر وبلغاريا — يفيض تاريخها بأبناء الحرب والفتوحات : فهل يحق لنا ، أمام هذا السجل الدولى القائم المليء بالحروب والغزوات — ولم نشأ أن نرهقك بسجل النهب والسراقات — أن ندفع الانجليز والفرنسيين والروس وغيرهم من ادعاء السلام بأنهم حربيين بطبعهم ؟

يقول الاستاذ هارولد لاسكى — فيلسوف حزب العمال الانجليزى ورئيس

لجنته التنفيذية — أنه من لغو الكلام والعبث الباطل أن يحاول بعضهم مساءلة الطبيعة الوطنية الألمانية أو الخلق الألماني عن ظهور الهتلرية ، فاننا لانحيط بقدر كاف — وبصورة ملموسة — بما يسمح لنا أن نتحدث عن الخلق الوطني — في ثقة — بوصفه مجموعة ثابتة من العادات مستقلة عن البيئة التي تعمل فيها .

وما علينا الا أن نرقب ماوقع من تغير ملحوظ ، في عصرنا هذا ، في « الخلق الوطني » لمختلف الشعوب ، لتجنب التعميم في الحكم ، ذلك التعميم الخطر « والذي هو سمة العصر ، لان الناس يملون اليوم أكثر منهم في أى عصر مضى — الى تفسير الاحداث التاريخية الكبرى بعبارات بسيطة ، فهم يريدون شخصا واحدا أو شيئا بعينه يصعدون اليه المديح أو يصبون عليه اللوم : (انتهى كلام لاسكى) .

خذ ماكانت تقوله مثلا الدول الكبرى — من معسكر الديمقراطية — عن أهداف ما بعد الحرب ، وما تناقض به تصرفاتها تلك الاقوال ، وتأمل ذلك الفشل الذى منيت به مؤتمرات المنتصرين بسبب الخلاف على توزيع الاسلاب واقتسام هذا الكوكب فيما بينهم ، وانظر استعباد الكبير للصغير سياسيا واقتصاديا ، وما لقيته وتلقاه الهند وايراندة ومصر من انجلترا ، وسوريا ولبنان من فرنسا ، وتركيا من روسيا تأمل في هذا كله وسائلهم : هل أتم أيضا شعوب معتدية بطبعها ؟ جوابهم عن أنفسهم بالنفى فلماذا يجيبون عن غيرهم بالايجاب ؟

ولكننا نذهب — أكثر من هذا — الى أن الشعب الألماني مسالم بطبعه يميل من الحرب وينفر منها :

قال هيملر قبل نشوب حرب سنة ١٩٣٩ الاخيرة :

« يجب أن نستكثر من معسكرات الاعتقال . لقد زودنى الفوهرر بسلطات لاتحد لاعتقال أى شخص اعتبره مشتبهاً فيه : اننا لن نقف عنايتنا على الجيش فى البر والاسطول فى البحر والطائرات فى الجو ، وانما أماننا ميدان رابع ينبغى أن نعنى به — ألمانيا الداخلية ! وسيكون من اللازم فى بداية الحرب أن نقبض على الاشخاص بالجماعات ، فى صورة لم نألفها من قبل ، وأن نقتل عديدا من المسجونين السياسيين بأيدينا مباشرة ، ولا يجب أن تعمل أية فرقة فى مقاطعتها الاصلية ، كما يجب أن نقل كل فرقة من معسكرها بعد أن تقضى فيها أسبوعين ، ولا يجب أن يتجول أفراد يحملون شارة

الموت (عظمتان متقاطعتان بينهما جمجمة) بمفردهم في صورة دوريات فردية ، بل يجب أن يتجولوا جماعات ، وعندما تأزف الضرورة ويظهر الطارئ ، فعليهم بقساوة القلب المتناهية التي لاتعرف الهوادة واللين ، اننا يجب أن ندرك أن أية حرب نهمل فيها ميدان المعركة الداخلي ستؤدى بنا الى نكبة » :

وقال هتلر في خطاب له تاريخه ١١ ديسمبر سنة ١٩٤١ يؤكد وجوب الضرب على يد المخربين الذين يعملون على الهدم والتخريب في ميدان الوطن الداخلي ويوصى بأخذهم بالقسوة والوحشية الصريحتين ، قال :

« في سبتمبر سنة ١٩٣٩ أكدت لكم أنه لاقوة الاسلحة ولا فعل الزمن بمسئعية أن تقهر ألمانيا ، ولكنى الآن أوكد لاعدائي أنه لاقوة السلاح ولا فعل الزمن ولا أية شكوك داخلية بمسئعية أن تزحزحنا أو تشككنا أو تجعلنا نتردد في أداء واجبنا ، اننا اذ نستعرض — ونستحضر في أذهاننا — تضحيات جنودنا ، تهون في أنظارنا أية تضحية نبذلها في الميدان الداخلي ، ولاحق لاي شخص — يحاول أن يتهرب من أداء ذلك الواجب — في أن يتوقع أن نعتبره مواطنا ألمانيا »

ثم استطرد في نفس الخطاب قائلا :

« كما أننا نتشدد بقسوة في كفاحنا للسيطرة ، وسنكون صارمين في كفاحنا للاحتفاظ بأمتنا ، وفي الوقت الذي يستشهد فيه الآلاف من خيرة رجالنا ، لا يجب أن يتوقع الحياة أولئك الذين يحاولون تعطيل التضحيات التي تبذل في الميدان ، ولا يهم تحت أى ستار يحاول أولئك القوم تعطيل ذلك الميدان الالمانى أو يحاول « تلغيم » مقاومة شعبنا ، أو يحاول اضعاف قوة النظام ، أو يخرب الصناعات الوطنية ، أن من يفعل ذلك موتا يموت » .

فهل كان يمكن أن يقول زعيم ألمانيا ومقربوه من الاقطاب تلك الاقوال لو أنه وثق من تأييد الشعب الالمانى لتلك الحرب الاعتدائية التي شنتها حكومته ، وهم من نعرف في مركز يسمح لهم بتعرف حقيقة الشعب الالمانى ؟

أضف الى ذلك أن الصحف الالمانية — صحف العاصمة وصحف الاقاليم — كانت تنشر عشرات القوائم بأسماء من صدرت ضدهم أحكام اعدام أو أحكام سجن لمدة



طويلة ، عن جرائم سياسية ، والقوائم مزعجة حقا ، وبوسع الباحث المنصف أن يستدل
منها على أمور كثيرة :

فمجرد قيام الحكومة الألمانية بنشر تلك الاسماء يظهر الضرورة التي تحسها
لارهاب الناس والقاء الرعب في نفوسهم ، ولو أحست بأن عامة الشعب تؤيدها لما فعلت .
ثم انه من المحقق أن المخاطرين برؤوسهم من الثائرين على النازية أقل عديدا
من الثائرين الصامتين الذين تقف جرأتهم — بالكاد — عند الحط الفاصل بين الموت
والحياة ، اذ يتخيلون فزع الجر الى المقصلة :

ولا تنسى عقوبة الاستماع للاذاعات الاجنبية ، وهي السجن عادة لمدد طويلة ،
فانها تدلك على مبلغ ما كان يخشاه قادة الالمان من تأثر الشعب بدعاوة الديمقراطية وتعاليم
السلم ، واليك ما نقله وليم شيرر في كتابه « يوميات برلين » سنة ١٩٤١ (ص ٢٠٩)
« لن يلقى أية رحمة أولئك المجرمين المعتوهين الذين يستمعون الى أكاذيب العدو »
وكانت العقوبة هي الاعدام لمن يذيع بين الناس ما سمعه في المذيع .
وليس ذلك شأن الشعب المعتدى بطبعه المجرم بسليقته :

واليك — دعما لهذا النظر — لغة الارقام فليس أبلغ منها لغة اذا تحدثت :

بعد خمسة عشر شهر فقط من نزاع الروهر — بين ألمانيا وفرنسا — وعندما
أخذ البؤس والحقد — المتخلفين عن فرساي — في الهبوط من الذروة متجهين الى
الحضيض ، توفي أول رئيس لجمهورية فايمر — الرئيس ايبرت — فكان لا بد من
اجراء استفتاء عام لانتخاب خلفه ، وكان مرشح النازي هو الجنرال لودندروف الذي
حارب في الجبهة الامامية غزاة الروهر من الفرنسيين والذي تجمعت فيه الميول
الاستعمارية المزعومة التي ينسبونها الى الشعب الالمانى بأسره بصورة أوضح فيه منها
في سواه .

ولكن الشعب الالمانى أفصح — بوضوح — عن زهده في الاستعمار ورغبته
عنه ونفوره من الحقد الوطنى المر ، وكانت تسوية داووز — التي سيأتيك نبؤها في الفصل
الرابع — قد دخلت في دور التنفيذ لشهور ستة سابقة على عملية انتخاب خليفة الرئيس
ايبرت (وضعت التسوية في سبتمبر سنة ١٩٢٤) ، وكانت ألمانيا قد أخذت تنهض من
كبوتها الاقتصادية ، وكانت الجماهير قد انصرفت انصرافا كليا عن المطامع القومية العدائية

واتجهت رغبتها الى العيش في سلام في ظل ذلك الرخاء الاقتصادي الذي أخذت تستشعر دفته .

ولهذا عندما توجه الالمان الى صناديق الانتخاب ، لم ينل لودندروف أكثر من ٣٠٠٠٠٠٠ صوت من ٢٧٥٠٠٠٠٠٠ ، وأحصيت الاصوات التي فاز بها المرشحون المعارضون للاستعمار فوجدت ١٥٥٠٠٠٠٠٠ نال منها الشيوعيون اثنين والديمقراطيون الاشتراكيون ثمانية ، والديمقراطيين مليوناً ونصف ، والكاثوليك أربعة .

وجاء بعد ذلك انتخاب ثان — في مارس سنة ١٩٢٥ — لم تتمكن فيه أحزاب اليسار من الاتفاق على مرشح مشترك ، فاز فيه هندنبرج رئيساً بأغلبية بسيطة ، لعدم الاتفاق على غيره من جهة ، ولانعدام شخصية أخرى بارزة قوية ، من جهة أخرى :

وبعد ثلاث سنوات — في مايو سنة ١٩٢٨ — وقع استفتاء آخر ، حصل فيه الديمقراطيون الاشتراكيون مع الشيوعيين على ١٢٥٠٠٠٠٠٠ من الاصوات ، أي بزيادة مليون ونصف عما حصلوا عليه في انتخابات سنة ١٩٢٥ . أما النازيون فقد حصلوا على ٨٠٠٠٠٠٠٠ صوت ، وأما حزب الشعب الالمانى — وكان حزبا استعماريا يحارب عصبة الأمم ويعطل سياسة التفاهم مع فرنسا — فقد حصل — فقط — على ثلث ما حصل عليه في الانتخابات السابقة من أصوات (١٨٠٠٠٠٠٠٠ من ١٢٠٠٠٠٠٠٠) .

وأستاذك ، في بضعة أرقام أخرى حاسمة ، راجيا ألا ينالك منها السأم ، عما وقع في سنة ١٩٣٢ ، قبيل تولى هتلر السلطة .

ففي يولية من تلك السنة ، أبان اشتداد الازمة الاقتصادية ، ربح الديمقراطيون الاشتراكيون والشيوعيون — معا — ٨٠٠٠٠٠٠٠ صوت مما نالوه في انتخاباتهم المظفرة سنة ١٩٢٨ (مايو سنة ١٩٢٨ / ١٢٤٠٨٠٠٠٠٠ صوت — يولية سنة ١٩٣٢ / ١٣٢٢٩٠٠٠٠) .

وعندما عين هتلر مستشارا للريخ لم يكن للنازي سوى ١٩٧ مقعدا من ٦٤٧ ، ثم لما استقرت سلطته ، واشتدت سطوته ، وأطلق كلابه الضاربة على الاشتراكيين الديمقراطيين والشيوعيين ، بعد حريق الريشستاغ المشهور ، والذي قيل أنه من افتعال النازيين ليخلقوا منه مبرر ما اتتوا من فعال الارهاب ، لم يفقد الديمقراطيون الاشتراكيون سوى مقعدا واحدا من الـ ١٢٠ مقعدا التي نالوها في الانتخابات السابقة ، وفقد

الشيوعيون ١٩ من ١٠٠ ، وكسبت الهيئة الكاثوليكية الجديدة ثلاث مقاعد جديدة ،
ونال هتلر أقل من ٤٤ / ٠ من الاصوات أى ما يعادل ٢٨٨ مقعدا من ٦٤٧ .

ولكيما تدرك دلالة تلك الارقام وقوة ماتفيده منها ينبغي أن تذكر أن هتلر
وحزبه قد حصل على تلك النسبة البسيطة من أصوات الناخبين في وقت أعدم فيه مئات
من قادة الاشتراكيين والشيوعيين ، ومن نجت رقبتة من المقصلة لم ينج هو من السجن ،
وكانت الصحافة مكتمة وحرية الاجتماع والقول معدومة أوفى حكم المعدومة ، وعدمت
أحزاب اليسار كل وسيلة للدفاع عن قضيتها :

تلك هي لغة الارقام ، وهي أصدق أنباء من الكتب ، وهي واضحة الدلالة على
أن الشعب الالماني شعب مسالم بطبعه ، يميل عن الحرب وينفر منها .

وبعد ، أفلا ترى حقا أن ماينسبونته الى الشعب الالماني من عيوب قائم في غيره ،
وأنه حقا أبعد مايكون عن التفرد بها من دون سائر الشعوب ؟
لقد قالها شكسبير في هملة — وعلى لسانه سنة ١٦٠٢ — « لو عاملت كلا بما
يستحق ، فمن ذا يمكن أن يفلت من السوط ؟ » فما أصدقها من حكمة على دول القرن
العشرين حماة العدالة والسلام :

ومع ذلك فان اندفاع الشعب الالماني وراء هتلر لم يكن اندفاعا الى الحرب ، فانه
ولى مستشارية الريخ في سنة ١٩٣٣ في وقت استحكام الازمة الاقتصادية العالمية التي لم
تنتج منها ألمانيا بطبيعة الحال ، فوعد الالمان بأن يلاشى الازمة ، وأن يخلق الرجاء والرخاء
وأن يقدم عملا لكل فرد ، وأن يكفل الحبز لكل انسان ولقد صدقه أكثر من ثلثي
الشعب الالماني ، ولهذا صوتوا له .

ولتلاحظ — وهذا مهم — انه لم يعد قط بمعالجة الازمة عن طريق العود الى التسليح
واثارة الحرب ، بل على النقيض من ذلك ، تمسك بأن السلم هو هدفه الاسمي الذي
لايسعى الى هدف سواء :

وكان أول بيان ألقاه في الريشستاغ — في مارس سنة ١٩٣٣ — يتضمن وعدا
صريحا منه بأن يحافظ على السلم ، ثم ألقى خطابا آخر في مايو سنة ١٩٣٥ في الريشستاغ
أيضا جاء فيه « ان ألمانيا الوطنية الاشتراكية ترغب في السلم من صميم قلبها ، ألا ليت

الزعماء والحكام يريدون السلم ، فان الشعوب لم تسعى قط الى الحرب .
ولقد وثقت غالبية الشعب الالماني بكلمة هتلر ، كما وثقت بها سياسة بريطانيا ،
والولايات المتحدة الامريكية :

صدق هؤلاء السياسة هتلر رغم مارأوه منه من انتهاك معاهدة فرساي ومعاهدات
لوكارنو — بعد أن وعد باحترامها — ورغم مارأوه منه من اعتداءات مسلحة متكررة
فوقف تشمبرلين يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٨ — غداة ميونيخ — يلوح للجماهير
الانجليزية التي احتشدت في المطار لاستقباله ، وفي يده قصاصة من الورق قائلا « سلام
في عصرنا ! » معتقدا أنه نجح في مأموريته وأن مسألة السودان قد سويت نهائيا الى غير
رجعة ، وقاسمه الثقة في هتلر غالبية الشعبين الفرنسي والانجليزي ولم يتوقع أحد أن
يقع ماوقع بعد ذلك في برخستجان ثم في جودسبرج من وضع هتلر للديمقراطيات
ممثلة في تشمبرلين أمام بلاغ نهائي ، على حد تعبير دوف كوبر وزير الحربية اذ ذلك
فاذا كان سياسة انجلترا وفرنسا وأمريكا المسئولون قد صدقوا هتلر ، مع كل
ما اجتمع لهم من خبرة سياسية واسعة ومصادر طيبة لهم للمعلومات ، وكلاهما ينقص
رجل الشارع في ألمانيا ، فهل تعجب اذا آمن ذلك الرجل العادي بوعود ذلك الساحر
الموهوب ، فتبعه اتباعا أعمى ؟

* * *

وثمة علة — مثثة الاضلاع — لاندفاع الشعب الالماني وراء هتلر ونبذه
للمدقراطية ، وتلك العلة هي معاهدة فرساي وجمهورية فايمر التي تلتها والازمة العالمية
التي جاءت في ذيولها
أما معاهدة فرساي فقد خلقت نوعين من الدول ، دول تتمتع بموارد وممتلكات
وكانت تسمى *haves* ودول ليس لها شيء من ذلك *have nots* وكانت ألمانيا من الفريق
الثاني كما تعلم

ولما كان الرئيس ولسن قد قدر أن تنطوي نصوص فرساي على أخطاء ومظالم
وأخصها ماتعلق منها بالتطيمات الاقليمية ، فقد عمل على تضمين نصوص ميثاق عصبة
الامم نصا — هو المادة ١٩ — ينظم وسيلة تعديلها واعادة النظر فيها ، وكان اعتقاده انه
بعد أن تهدأ سورة الغضب التي سيطرت اذ ذاك على المنتصرين فيسيكونون أكثر
استعدادا لتغيير تلك الحالة .

~~✗~~

ولكن معاهدة فرساي أبرمت ، ومضت على تنفيذها سنوات ثم سنوات ، والدول المغلوبة على أمرها تنادى باعادة النظر فيها ، والدول الظافرة لاتحرك ساكنا ، مما أوجأ ألمانيا الى هتلر وحزبه .

وأما فايمر ، فقد عاشت تلك الجمهورية الوليدة أربعة عشر عاما ، مريضة تقعدها العلل عن النمو ، لقيت خلالها من الحلفاء كل اذلال ، فلم يطقها الشعب الالماني ، وأصبح قيامها في نظره مسبة ينبغي أن تزال ، لم يزرها وزير بريطاني واحد ، حتى اذا ما ارتقى هتلر الحكم مزججرا ، رأينا ايدن وجون سيمون ودلاديه وتشمبرلين ، ثلاث مرات في ميونيخ وبريخستجادن وجودسبرج ، يزورون ألمانيا — وايطاليا مجاملة لالمانيا — وكأنهم لايفهمون سوى لغة الحديد والنار .
لاتقل أنها أمور تافهة ، ولا تقبل أن يقال لك أن الالمان وحدهم ، من دون سائر الشعوب ، هم الذين يتأثرون منها .

أما الازمة العالمية الاخيرة — التي لم ينقذ العالم منها الا هذه الحرب الثانية — فقد كان أثرها حاسما في دفع ألمانيا وراء النازية .

ذلك أنه في خريف سنة ١٩٢٩ انشق فجأة الهيكل المقدس الذي كان قائما في وول ستريت (مقر البورصة الامريكية) ، فأحدث تشققه فرقة فروع ، وكانت ألمانيا في السنوات الاربع السابقة قد بدت في رخاء ، وكان المستقبل قد أخذ يبسم لها ، وبدت تجربة الجمهورية وكأنها قد نجحت ، حيث تمكنت السياسة الاقتصادية الجديدة من أن تستوعب العمال المتعطلين ، وارتفع مستوى المعيشة نسبيا عما كان عليه من قبل ، وبدا أنه في ارتفاع مطرد .

على أن هذه الدنيا الخداعة لم تلبث أن اهترت فجأة من أساسها ، فانهارت المصارف الكبرى ، وأغلقت المصانع أبوابها ، وكان لايمضي أسبوع الا ويفقد آلاف العمال والموظفين أعمالهم ومناصبهم ، ففي مارس سنة ١٩٣٠ — مثلا — أي بعد ستة شهور من انهيار وول ستريت — ارتفع رقم المتعطلين الى أكثر من مليون ومائتين وخمسين ألفا ، وفي خلال السنتين التاليتين ارتفع الرقم الى ستة ملايين وسبعمائة وخمسين ألفا ، حتى اذا ما حل شتاء سنة ١٩٣٢ لم تستوعب المصانع الا أقل من ربع أعضاء الاتحادات التجارية ، وأما مرتباتهم فقد هبطت الى خمس ماكانت عليه سنة ١٩٢٩ .
وكان طسعا أن يترتب على هذا التعطل الواسع الدائرة هبوط في قوة الناس

الشراعية ، ونزول في الاسعار ، وعلى الخصوص أسعار المنتجات الزراعية ، لافي ألمانيا وحدها بل وفي الاسواق العالمية ، ولقد جلب هذا كله الخراب على الفلاحين وأصحاب المتاجر وأصحاب المهن ، وبذلك انطقت المصايح ، وانفتح فضاء من الظلمات المدلهمة ، واكتسحت الناس أمواج من اليأس والقنوط .

وإذا بالالمان وقد فقدوا أيمانهم بالديمقراطية ، وبالجمهورية ، وبالحرية ، وإذا بشوارع المدن الالمانية وقد انبثقت فيها حوادث القتل السياسي والحرب الاهلية وحوادث الشعب والعريضة المخلة بالامن والنظام ، ولقد كانت تقض مضاجع الالمان أشباح التضخم والانهييار ، وهى هى ذلك الفرع بعينه الذى سبق أن زارهم منذ سنوات — سنوات قليلة فقط — وكانوا لايزالون يذكرون ما قاسوا من مجاعة مفزعة وقمع مخيف .

وبدا للناس كما لو أن شعبا عظيما — الالمان ولا شك — قد تولاه الجنون وركبه الخبل ، واندفعوا يتساءلون أن الازمة الاقتصادية قد مست العالم بأسره وهزت منه أركانه الاربعة ، ولم يقف أثرها عند ألمانيا وحدها ، فلماذا كان الالمان وحدهم هم الذين جن جنونهم وركبوا رؤوسهم ؟

وانه لحق هذا الذى يقال من أن كل دولة قد أصابها شيء ، ولكنه — حق أيضا — أن اصابة ألمانية كانت أشد من اصابة أية دولة أخرى . ففي سنة ١٩٣٢ مثلا وهى أسوأ سنوات الازمة الاقتصادية ، وصل التعطل بين العمال غير الزراعيين في بريطانيا الى ٨ و ١٦ المائة ووصل في ألمانيا الى ٣٤ المائة أى الى أكثر من الضعف ، ولتقل مثل ذلك — مع خلاف في النسبة — عن أغلبية الدول مقارنة بألمانيا .

وينبغى أن نلاحظ في هذه المقارنة أن العمال الالمان لم تكن لهم موارد تسمح بالرجوع اليها والاستعانة بها ، من نحو ما كان للعمال الانجليز والامريكان ذلك لان مستوى المعيشة في ألمانيا كان دونه في انجلترا وأمريكا وكان دخل العامل الالمانى أقل من نصف دخل العامل الأمريكى ، ومن ثلث دخل العامل الانجليزى .

وكان — اذن — معنى التعطل الذى أشرنا اليه في ألمانيا ، وبتلك النسبة المروعة وبغير احتياطي لمواجهة الطوارئ ، معناه الفقر والتجرد للملايين ، وكان من أثرها أن اشتمل جماهير الالمان غم شديد ، خلق فيهم تذبذبا بين الفتنة الثورية ، وبين سرعة التصديق وسهولة الانقياد المسحر .



واليك ما قاله الكاتب الالماني الممتاز رودلف أولدن في كتابه « هتلر مخلب القطن » يصف المرض النفسى الذى أصيبت به جماهير الشعب الالماني بسبب ما حل بها من فقر وعوز ، قال :

« لقد تضافرت عليهم عوامل الجوع والخوف والرغبة ، فجعلت عقولهم أكثر تقبلا للوعود الشبيهة بوعود المسيح ، وجعلت منهم فرائس سلسلة القيادة لاي شخص لاضمير له ، يريد استغلالهم »

« ولقد ربح كثيرون من هذه الحالة ، من ذلك مثلا رجل عجوز قدر ، كريبه المنظر ، تعافه النفس ، اسمه فيسنبرج ، أسس كنيسة بالقرب من برلين ، وقام بمعجزات من حوادث الشفاء ، وسمى نفسه « المسيح المتجسد » وبلغ اتباعه مائة الف ، يقسمون لك بأغلظ الايمان انه المسيح الحق »

« وقام محام متخصص فى القضايا التجارية ، اسمه فينتر ، فى بلدة صغيرة وسط ألمانيا ، يعد الناس بأن يعيد قيمة ورقة بنكوت ، فقدت كل قيمة لها فى فترة التضخم ، ووجد مائة ألف من المصدقين يعطوه أصواتهم فى انتخابات رياسة الريخ .»

« وكنت أينما سرت تقابل سحره يكشفون غير المنظور ، وعرافين يقرأون أخلاق الناس من خطوطهم وكتاباتهم ، ووسطاء ، وروحانيين ، وقراء للحظ والمستقبل ، وعلماء نفس معالجين وكشاف للطوائع خبراء فى الجماهير »

« ولقد دل الاحصاء — فى برلين وحدها — على أنه لا أقل من ثلاثة آلاف رجل وامرأة كانوا يعولون فى معاشهم على فن من هذه الفنون ، ومن حقنا أن نتساءل عن العدد الذى اخطأه العد والاحصاء ؟ ! »

وبعد ، أفلا نلتمس للالمان عذرا اذا ما رأيناهم يتبعون هتلر ، وينبذون الديمقراطية؟ أو لم ينجح حيث فشلت ؟ يقول علماء النفس — ضع نفسك موضع الطرف الآخر ، لترى ما يراه ، ولتقدر مسلكه ولتعديل فى حكمك عليه ، ولو طبقنا هذه القاعدة البديهية على الالمان لانصافهم ، ولاستقرت أمور هذا العالم بعد ان طال اضطرابها .



الفصل الثاني

مهمة الديمقراطية المنتصرة

اتفق الرأي الرسمي لاقطاب الديمقراطيات المنتصرة — منذ أن نشبت الحرب العالمية الثانية — على وجود «ألمانيا الاخرى» التي لم يسمها هتلر بتعاليمه فمن ذلك ماجاء في خطاب لتشميرلين غداة اعلان الحرب في ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، من أن الحرب التي شهرتها بريطانيا يوم ذاك انما كانت حربا ضد النازية لا ضد الالمان.

وفي فبراير سنة ١٩٤٥ اجتمع في يالطا الاقطاب الثلاثة — روزفلت وتشرشل وستالين في « مؤتمر القرم » واتخذوا قرارات هامة ، أبرزها ما أقر نظرية « ألمانيا الاخرى » قالوا «وغرضنا الذي لا نريد عنه هو القضاء على النازية والعسكرية الالمانية» والى ان قالوا «وليس غرضنا القضاء على الشعب الالمانى» .

وعاد الاقطاب الثلاثة — ترومان وستالين وتشرشل (ثم أعقبه أتلى بعد فوزه في الانتخابات العامة) يؤكدون نفس المعنى في مؤتمر بوتسدام — ٣ أغسطس سنة ١٩٤٥ وهو آخر المؤتمرات التي عقدت قبل أن تتم هزيمة معسكر المحور باستسلام اليابان ، قالوا «ليس غرضنا (غرض الحلفاء) ان نقضى على الشعب الالمانى أو ان نسترقه ، وانما غرضنا ان نتيح للالمان فرصة الاستعداد لما يصح أن يقع لهم من اعادة بناء حياتهم على أسس ديمقراطية سليمة واذا ما اتجهت جهودهم الذاتية اتجاها مضطردا نحو ذلك الهدف نستيسر لهم فى الوقت المناسب ان يتبوؤوا مكانهم بين شعوب العالم الحرة المسالمة » .

وما دام أن هذا هو الرأي الذى اعتنقته الديمقراطيات المنتصرة ، فمهمتها ينبغي أن ننحصر فى العمل على احياء «ألمانيا الاخرى» من جديد ، وهذه المهمة تقتضى أولا تجريد ألمانيا حربيا واقتصاديا ، وتقتضى ثانيا القضاء على النازية، وتقتضى ثالثا الاخذ بيد ألمانيا فى فترة الانتقال لاعادة نظام الحكم والادارة الى حالته العادية.

وهنا تبرز مشكلة احتلال ألمانيا ، وهو أول خطوة عملية في سبيل تحقيق ذلك الهدف المثلث الاضلاع.

نظم مؤتمر القرم أمر احتلال ألمانيا بصورة اجمالية ، ثم تناوله مؤتمر بوتسدام بتوسع وتفصيل :

فجاء في قرارات القرم « وطبقا للخطة التي اتفق عليها ستحتل قوات كل دولة من الدول الثلاث منطقة منفصلة من ألمانيا (اشارة الى أمريكا وبريطانيا وروسيا) وهذه الخطة تقضى بايجاد ادارة ومراقبة متناسقتين بواسطة لجنة مراقبة مركزية قوامها القائد الاعلى لكل دولة من الدول الثلاث ، ومقرها برلين ، وقد اتفق على أن تدعو الدول الثلاث فرنسا ، اذا كانت ترغب في ذلك ، لان تأخذ منطقة تحتلها ، وأن تشارك في لجنة المراقبة كعضو رابع. أما حدود المنطقة الفرنسية فسيتم الاتفاق عليها».

ولقد أراد أقطاب القرم من وراء الاحتلال عاملا نفسانيا فات الحلفاء في الحرب الماضية أن يعالجوه :

ذلك أنه في سنة ١٩١٨ لم يعن الحلفاء باحتلال ألمانيا ، ولا وطئت جيوشهم أراضيها. ولهذا لم يستطع الشعب الالماني أن يدرك انه هزم عسكريا. وكيف كنت تريده أن يفهم ذلك وهو يرى جيوشه تدق أبواب باريس ؟ والتاريخ ينبؤنا — الى ذلك — أن قواد الحلفاء كانوا قد أعدوا — فعلا — وثيقة استسلامهم لالمانيا : ولقد استغل هتلر وأعوانه تلك الحقيقة التاريخية في افهام الشعب الالماني أنه لم يهزم — فهو لن يهزم — وانما طعنه اليهود من الحلف .

ولهذا اتجه الحلفاء الى علاج ذلك الاحساس النفساني المعتل ، بالاصرار على الاحتلال العسكري ، حتى ينزع الشعب الالماني من عقله تلك الاسطورة التي تدور حول أنه شعب فوق الهزيمة والخذلان :

ولكن أقطاب القرم لم يعنوا بتفصيل تلك المسائل التي يقوم عليها الاحتلال والتي تدور حوله ، ولم ندرك وقتذاك أكان ذلك منهم لانهم كانوا في شغل بأنها معركة الحرب قبل أن يطيلوا البحث في معركة السلم، أم انهم تركوها — على خطورتها عامدين ، حتى لا يرتبطوا مقدما بسياسة قد يجد ما يدعوهم الى ابدالها.



فلما اجتمع أقطاب بوتسدام — فيما بين ١٧ يولية و ٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ — أعلنوا يوم ٣ أغسطس أن الاتفاق قد تم بينهم على المبادئ الأساسية الاقتصادية لخطة منسقة متجانسة للحلفاء قبل ألمانيا المهزومة ، خلال فترة رقابتهم .

وتتميز قرارات مؤتمر بوتسدام عن قرارات مؤتمر القرم باشمالها على تفصيلات نظمت فترة الانتقال التي قدروا أن تمر بها ألمانيا من حمى النازية الحربية الى الحياة العادية السلمية ، وان كانت تلك التفصيلات قد جاءت ، في غالبها خالية من بيان خطوات التنفيذ العملية : ولعلمهم تركوا ذلك لمؤتمر الصلح .

ونرجو ألا يسبق الى الذهن أن الاحتلال مسألة عسكرية فحسب ، ولكنه الى ذلك — وقيل ذلك — مسألة اجتماعية هي في أساسها عمل بنائي خطير الشأن بعيد الاثر .

وهو اذا كان يقتضى تجريد ألمانيا حربيا واقتصاديا ، والقضاء على النازية بتشكيلاتها المختلفة والغاء قوانينها ، واذا كان يقتضى تغييرا شاملا للعلاقات القائمة بين الطبقات المختلفة — وسيأتيك بيانها عند كلامنا على مسؤولية الحرب والتعويضات في الفصل الرابع — فاننا ينبغي أن نذكر أنه يقتضى الى جانب تلك الثورة الاجتماعية السلمية اقامة ألمانيا أخرى جديدة والاخذ بيدها في فترة الانتقال ، مع اعطاء فرصة سانحة للديمقراطية والعمل على نقل سلطة الحكم والادارة — تدرجا — من سلطة الاحتلال الى الحكومة الوطنية ، نقلا بعيدا عن الطفرة التي يخشى منها على « الرجل المريض » .

وكان لا بد وأن يعالج مؤتمر بوتسدام تلك المسائل ، وقد عقد بعد أن رمت ألمانيا سلاحها، وقيل ان تستسلم اليابان تحت فرع هيروشيماء، ولكنه عاجلها بصورة اجمالية، جاءت مقتضية مبتورة أحيانا ، مفصلة واضحة أحيانا أخرى ، فعرض لاصلاح الطرق والمساكن واعادة ماتخرب من الزراعات والصناعات الزراعية والتعدين وعرض لتنظيم مسائل العملة والبنوك والاثمان والاجور والتصدير والاستيراد ، وقال أن هذا كله سيكون محل عناية وبحث — ثم عرض لمسألة التعويضات ، وللأسطول الألماني وسفنه التجارية ، ثم مسألة الحدود الألمانية وقد تركوا البت النهائي فيها لخبراء يدرسونها فيما بعد. وعاد المؤتمر يؤكد مبدأ محاكمة مجرمي الحرب وهو المبدأ الذي ورد في تصريح موسكو الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ الى غير ذلك من المسائل التي سنعالج أهمها في مواضعها .

ولما كان الهدف النهائي للاحتلال هو احياء ألمانيا الديمقراطية المسالمة — وهي كامنة في الشعب الالماني على ما قدمنا لك — فانه مما ينبغي أن يضطلع به الحلفاء ، الى جانب افهام الشعب الالماني أنه هزم (وقد ورد ذلك صراحة في قرارات بوتسدام) أن يفهموه أيضا أنهم لا يقصدون من الاحتلال اجراء تأديبيا ، وانما هم يتوسلون به الى تأييد الانقلاب الاجتماعي الديمقراطي ، وتلك مسألة نفسانية خطيرة الاثر على العلاقات الدولية المستقبلية ومن ثم على السلام العالمي المنشود :

والمفهوم من قرارات بوتسدام أن الاحتلال موقوت بفترة انتقال لا يطول عنها ولا يقصر . فلقد جاء في صدر الفصل المتعلق بألمانيا — من القرارات — أن الاتفاق قد تم في هذا المؤتمر على المبادئ السياسية والاقتصادية لحظة منسقة متجانسة للحلفاء قبل ألمانيا المهزومة ، خلال فترة رقابتهم .

ولم يكن من الميسور تحديد فترة الاحتلال مقدما . وانما من المتفق عليه أن الاحتلال لا يجب أن يطول الى أكثر مما يحتاجه لتحقيق أهدافه التي أجملناها لك . ولا نستطيع أن نتكهن بالزمن الذي يستغرقه انجاز تلك المهام ، ولكن ذلك سيتوقف الى حد كبير على لباقة السلطات العسكرية وعلى مبلغ استجابة الالمان للثورة الديمقراطية السلمية . ولو سارت الامور على مايرام ، فلن تحتاج الامم المتحدة الى احتلال أطول من ثلاثة سنوات أو أربعة ، ولو أرادت اطالته الى أكثر من ذلك فلن يلزم أن يزيد — الاحتلال — عن الاحتفاظ ببعض الموانع العسكرية .

ولكن بلجيكا تقدمت يوم أول فبراير سنة ١٩٤٧ باقتراح لوكلاء الخارجية الذين اجتمعوا في لندن ، تمهيدا لمؤتمر وزراء الخارجية في موسكو الذي تقرر عقده في ١٠ مارس ، لاحتلال ألمانيا مدة تتراوح بين ٢٥ و ٤٠ سنة . ومبعث هذا الاقتراح بدهاء تخوف بلجيكا من ألمانيا ، وقد لدغت منها مرتين في أقل من خمس وعشرين سنة .

وانا لنرجو ألا يؤخذ بهذا الاقتراح لان المحقق الذي نقطع به ، ولا نعتقد أن الحلفاء ينكرونه ، أن الاحتلال الطويل يعطل الثورة الاجتماعية المرتقبة ، والتي قلنا أن معاونتها لزام على الدول الظافرة المحتملة . ذلك بأن بقاء جيوش الاحتلال — طويلا — سيمنع أية حكومة ألمانية من اكتساب محبة الشعب واحترامه ، ومن الفوز باحترام الدول الاجنبية وسيكون من يحكم تحت مثل هذه الظروف كأنه دارلان أو لافال أو كويسلنج ،

وسينجم عن ذلك — أردنا أم لم نرد — يقظة الشعور الوطني المتعصب ، وسيعيد التاريخ نفسه في أقل من ربع قرن .

وليعتبر الحلفاء في هذا المقام بمصير جمهورية فايمر التي عاشت مريضة مدة أربعة عشر عاما ، لقيت خلالها من الحلفاء كل اذلال ، مما أثار عليها حفيظة الشعب الألماني ، وكان ذلك — على ما رأيت في الصفحات الاولى من هذا الكتاب — من الدوافع الأساسية التي دفعت بذلك الشعب الى الانتفاض عليها والى الاندفاع وراء هتلر الذي رد لهم كرامتهم الوطنية .

وستتكم — بعد ذلك — تباعا عن التجريد الحربي والاقتصادي ثم القضاء على النازية ثم نظام الحكم والادارة ، وهي كما تذكر الاضلاع الثلاثة التي تكون مهمة الديمقراطيات المنتصرة من بعث ألمانيا الديمقراطية .

١ — التجريد الحربي والاقتصادي

نص ميثاق الاطنطي في المادة الثامنة منه على نزع سلاح الامم المعتدية أو التي قد تهدد بالاعتداء ، وسيكون ذلك الى الوقت الذي تقيم فيه الدول جميعا نظاما دائما للسلامة المشتركة أوسع من النظام القديم . وقالت أنها تشجع الاجراءات الممكنة التي تؤدي الى أن تتخفف الشعوب المحبة للسلام من عبء التسليح الباهظ .

فلما اجتمع أقطاب الديمقراطيات في مؤتمر بوتسدام نصوا أيضا على نزع سلاح ألمانيا وتجريدها من القوات البرية والبحرية والجوية مع تسريح تلك القوات ، وحل جميع التشكيلات العسكرية كالجستابو وغيرها ، بكل ما يتصل بها من فروع وهيئات . واغلاق المدارس العسكرية ، ومنع ألمانيا من حيازة وانتاج الطائرات والأسلحة ومعدات الحرب بأنواعها وتعيين خبراء من الحكومات الثلاث — أمريكا وانجلترا وروسيا . لتنفيذ المبادئ الأساسية التي اتفق عليها المؤتمر فيما يتعلق بالتصرف في الاسطول الألماني المسلم . كل ذلك على ما قرروا ، يجب أن يتم بصورة دائمة تحول دون بعث أو إعادة تنظيم العسكرية الألمانية أو النازية الألمانية .

وحلفاء سنة ١٩٤٥ يقعون — بذلك — في المحذور الذي وقع فيه حلفاء سنة

١٩١٨ ، ذلك بأن تجريد ألمانيا وحدها من السلاح ، مع ابقاء حرية التسلح لمعسكر الحلفاء ، من شأنه أن يولد في المستقبل القريب ، كما ولد بالأمس القريب ، شعورا بالذل عند الألمان ، يخشى أن يدفعهم الى التحيل على ذلك التجريد ، كما يخشى أن يبعث فيهم مرارة حقد تدفعهم الى تدبير الانتقام . ولو تجرد الحلفاء عقب الحرب العالمية الاولى — اسوة بما فرضوه على ألمانيا — وأنشأوا لعصبة الأمم جيشا مسلحا — ودونه صعب سهل تذليلها لو صدقت النوايا وماتت الاطماع — اذن لقضوا على روح التمرد عند الألمان ، ولكانوا قد كفوا العالم فيما نعتقد عذاب المجزرة الثانية.

ويؤيد هذا النظر أن تجريد ألمانيا بصورة أبدية ، وان كان مفهوما من الناحية النظرية إلا أنه — عمليا — بعيد التحقيق ، لانه يتطلب من الحلفاء رقابة مستمرة على ما يخشى أن يجرى في الحلفاء . وتلك الرقابة الدائمة باهظة التكاليف من ناحية ولا يمكن — عملا — أن تستمر الى الأبد ، من ناحية أخرى . فلقد وقع فعلا ، عقب الحرب الاولى أن عنى الحلفاء بتزويد بعثة الرقابة التي وضعوها لألمانيا بطائفة كبيرة من الموظفين اليقظين ، ثم لم يلبث عددهم أن قل تدرجا حتى انتهى الامر الى الغاء البعثة كلية : وحدث أيضا أن قيدوا الطيران المدني في ألمانيا خلال الخمسة السنوات الاولى ، ولم تلبث تلك القيود أن تفككت ثم زالت ، من تلقاء نفسها وبصورة أوتوماتيكية .

وبعد ، فما أن يفرغ الحلفاء من مهمة تسريح الجيش الألماني حتى يواجهوا فوراً مشكلتين ، عرض بوتسدام لاولاهما وسكت عن الثانية : أما الاولى فهي كيفية التصرف في الاسلحة التي ستسلمها القوات الألمانية المسرحية . قالت قرارات بوتسدام أنها ستوضع في قبضة الحلفاء أو تباد . ولعله كان من الخير أن توضع تحت اشراف الأمم المتحدة وفي ملكيتها تمهيدا لاقامة الجيش الدولي الذي تجنب الظافرون انشاءه أو على الاصح عجزوا عن الاتفاق عليه .

أما المشكلة الثانية فهي تقرير نوع القوة المسلحة التي سيباح للريخ الألماني الجديد أن ينشئها . ذلك بأنه ليس في نية الحلفاء أن يمنعوا ألمانيا من انشاء جيش « ما » — منعا أديا — وفي هذا يقول ستالين في حديث له نشرته جريدة « التايمز » الانجليزية في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ « ليست غايتنا أن نبيد كل القوات المسلحة في ألمانيا ، لان أي رجل عاقل يفهم أن ذلك محال بالنسبة لألمانيا ، استحاله بالنسبة لروسيا . ولو نفذ المنتصر ذلك لكان مخطئا . أما ابادة جيش هتلر فميسورة بل وواجبة » .

وليس في نية الحلفاء بطبيعة الامور أن يقيموا من جنودهم قوات بوليسية تحافظ على الامن والنظام في ألمانيا ، لسنوات طويلة . وانما بمجرد أن تقوم فيها حكومة ديمقراطية حائزة لثقة الشعب ، يجب أن تكون تحت تصرفها قوة مسلحة تستطيع أن تحافظ على النظام الداخلي ، ولا يمكن — وليس من المصلحة في شيء — أن تترك تلك الحكومة عزلاء لتواجه العناصر المناهضة الديمقراطية ، والتي تتوقع أن تتسلح في الخفاء.

ولكن ، ماذا عساه أن يكون الجيش الالماني الجديد؟ أتراد سيشبهه الجيش البائد، فيتكون من تلك القوات المسلحة المكونة من مخلوقات آلية مدربة على اطاعة هيئة من الضباط المعين من طبقة «اليونكر» الرجعية؟ لو تم ذلك اذن لكان من المشكوك فيه جدا أن نحصل على سلام أو على ديمقراطية سياسية في ألمانيا أو على أي تحول طيب في المجتمع الالماني . فان القوة الحقيقية — القوة العسكرية ذات النفوذ والسطوة — ستعود الى حيث كانت من قبل ، حتى اذا ما وقعت أية أزمة في المستقبل — ويجب أن تتوقع ثورات متكررة في فترة تطور ألمانيا — انحاز لها ذلك الجيش وعمل على تغذيتها واذكاء نارها .

ولنذكر دائما أن أي جيش يكون من جنود انخرطوا في خدمة عسكرية طويلة وقضى أفراده اثنا عشر سنة في المعسكرات — لا يقومون بأي عمل انشائي — سيكون على الدوام طبقة منفصلة عن الامة ، وسينصاع بدهاء لضباطه اذا ما طلب اليه أن يختار بينهم وبين أية حكومة مدنية ديمقراطية .

ولهذا ، أشار بعض الكتاب بتكوين جيش ديمقراطي مسالم ، يختار أفراده بطريق الاقتراع في كل عام . ومن لم تدخله القرعة في الجيش ، من الشبان الصالحين للجندي ، يلحقون بهيئة يطلق عليها اسم «هيئة العمل» ، على نمط الهيئة التي تكونت في الولايات المتحدة الامريكية تطبيقا « للنظام الجديد » الذي وضعه الرئيس روزفلت وأسمها civilian Conservation Corp ليقوموا بالاعمال الانشائية كصرف المياه وتجفيف الاراضي وصناعات الغابات وانشاء الطرق والاعمال الزراعية والحصاد ، وما الى ذلك .

وأشاروا بأن يخضع بعض وقت هؤلاء الشبان — سواء من كان منهم في الجيش أو من كان في «هيئة العمل» — للتعليم الفني وغيره . وقالوا أن من يدعى للجندي ، بالاقتراع ، لا يجب أن يدعى في سن مبكرة أكثر مما يجب . وأنه فيما عدا العشرات القليلة من الضباط وأعضاء هيئة أركان الحرب لا محل لأن يكون في ألمانيا ضباط محترفون .

ولخصوا ذلك كله ، في عبارة موجزة ، أنه يجب أن يتمتع بتاتا أن يكون الجيش عملا يزاوله انسان أو وظيفة لمدى الحياة .

وأشاروا بالأيدى الحلفاء وسيلة لتوكيد الفرق - في أذهان الجماهير - بين هذا الجيش الجديد وبين كل ما سبقه من الجيوش الالمانية في مختلف عهود ألمانيا ، فليسمونه «الحرس الوطنى» Heimwehr وليرتدى زيا لا يثير فى لونه أو فى طرازه ، أى معنى من المعانى العسكرية القديمة .

ويعتقدون أن جيشا مؤلفا على هذا النمط ، سيظل مدنيا فى مظهره ، ولا يمكن أن يصبح طبقة قوية . كما أنه لا يمكن أن يستخدم فى أية حرب خارجية ضد أى جيش أحسن تدريبه واكمل استعداده .

ولكن ، من الذى سيتولى الدفاع عن ألمانيا ، وجيشها سيكون بهذا الهزال ؟ لنفرض - وسيقع حتما - أن خلافا قام بينها وبين دولة أخرى من الدول الثلاث الغنية بالعتاد الحربى (أمريكا وانجلترا وروسيا) أو مع غيرها من الدول ، وعرض هذا الخلاف على محكمة العدل الدولية ، فسيكون أمام المحكمة خصمان - أحدهما مسلح تحبه وثانيهما مجرد تمقته . ولنفرض أن المحكمة رأت الحق فى جانب المجرد الممقوت ، فهل نتصور أنها تصدر حكما لصالحه مع أنها لا تملك وسيلة تنفيذ حكمها كرها ان لم ينفذ طوعا - - وقل أن ينفذ طوعا - ؟ ان غاية ما ستفعله هو ان تصدر حكما هو فى حقيقته صلح ، ترفع به عن نفسها اللوم ، وتجنبها التهكم والسخرية ، تعطى به لاقليل للمجنى عليه والكثير للجانى .

ونحن لا نسوق هذه الاحتمالات على سبيل التطير الوهمى ، ولكننا رأينا فشل التحكيم أيام جمهورية فايمر فى مسألتين خطيرتين . احدهما تفسير استفتاء سيليسيا ، وثانيتهما الاعتراض على رفع الحواجز الجمركية بين ألمانيا والنمسا ، مما لا محل لتفصيله هنا ، ومما يضعف الثقة فى التحكيم مادام وضع الامور على ما هو عليه اليوم . ذلك بأنه طالما أن الدول الكبرى الثلاث - وباقى الدول المناصرة لهم - تحتفظ بقواتها الحربية والاقتصادية التى لا تقاوم ، أو التى لا تستطيع أن تقاومها ألمانيا على الصورة التى يريدونها بها ، فلا يمكن أن نتصور أن أية محكمة دولية أو أية حكومة أوروبية يصح أن تكون أكثر من

ستار — شفاف — لديكتاتورية يفرضونها على العالم . والتاريخ يعلمنا أنه كان من النادر أن استعمل القوى قوته استعمالا محايدا ، للصالح العام .

والحل الوحيد — الحاسم — يتلخص في تحويل ملكية القوات الحربية ، من ملكية الدول منفردة الى ملكية دولية عالمية ، لانه طالما أن كل دولة تملك قواتها الحربية وأسلحتها فسيظل « توازن القوى » هو الشغل الشاغل للسياسة الدولية .

ويجب أن تخضع تلك القوة الدولية — وقد اقترحوا تسميتها بالحرس الدولي — لسلطة دولية واحدة ، تجند أفرادها ، وتدفع أجورهم ، وتعين ضباطها وترقيهم ، وتسيرها للعمل بقراراتها وحدها. ويجب أن تكون لها قواتها البرية والبحرية والجوية، وأن تكون لها قواعدها من مطارات ومعسكرات وترسانات وموانئ وأن تخضع هذه كلها — بدورها — للسلطة أو الهيئة الدولية ، هيئة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن وحده. ولا بد من مساهمة الدول — كل دولة في اقليمها — في تثقيف شعوبها، وعلى الأخص الجنود والضباط الذين سينضمون في سلك الحرس الدولي، ثقافة دولية، ولا بد من تلقينهم مبادئ الولاء للدولة العالمية بدلا من الولاء للدولة الوطنية، ولن تلبث تلك الوحدات التي تجمعت من مختلف اركان العالم ان تحس وكأن الدنيا بأسرها قد تجمعت في صدرها ، وستشعر بالفخار يملؤها ، لأنها اذن ستمثل البشرية مجتمعة في صعيد واحد.

وقالوا بضرورة تنفيذ قرارات الهيئة الدولية المهيمنة على ذلك الحرس الدولي بأغلبية الاصوات لا بأجماعها ، وبغير ذلك ستمكن أية دولة من ان تعطل القرارات فتصبح النصوص حبرا على ورق . كما رتبوا على انشاء ذلك الحرس الدولي الغاء القوات الحربية الخاصة بكل دولة . فلا يبقى منها الا القدر اللازم للمحافظة على الأمن والنظام في الداخل.

ولكنه حلم بديع ! فان الدول لم تبلغ بعد تلك المرتبة من النضج السياسي لتسيغ ذلك الوضع المرغوب . وها ان ميثاق الأمم المتحدة لا يتضمن شيئا من ذلك ، بل انه يتضمن نقيضه، لان المادة ٤٣ منه تنص على ان اعضاء هيئة الأمم المتحدة تعهدوا ، في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين، بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن، ويبناء على طلبه ، وطبقا لاتفاقات خاصة ، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات

والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن الدوليين. ونصت على ان تلك الاتفاقات التي يبرمها مجلس الامن مع الدول أعضاء هيئة الامم المتحدة في مناسباتها الطارئة ، تحدد عدد القوات وأنواعها وأماكنها ونوع ما ستقدم من معونات، ثم حتمت المادة ٤٣ نفسها في فقرتها الثالثة ان تعرض تلك الاتفاقات على برلمانات الدول المختلفة حيث قالت : «وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية» .

واذن فقد استبعدت الدول فكرة دولية الجيش ، وقضت بمجرد ذلك على كل أمل في سلم عالمي دائم، ذلك الهدف الذي اعتنقه صراحة في صدر ميثاق الامم المتحدة. وهي لا تزال تعتنق القومية المتعصبة ، بدل العالمية المتسامحة . ولم تفلح هذه المجزرة الثانية مع كل ما اذاقته العالم من ويلات في تبديل تلك العقلية العتيقة المؤذية. وكأنما لا بد من حرب ذرية مفضية لالقاء الدرس . ولكننا نتساءل من الذي سيبقى لسمعته ؟

ولما كانت المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة تنص على انه من حق الدولة التي يعتدى عليها ان تدفع عن نفسها الاعتداء - بالقوة المسلحة - حتى يسعفها مجلس الامن ، فان سؤالنا الاول يعود الى الظهور : من الذي سيتولى الدفاع عن المانيا بعد ان منعت من اقامة جيش بمعنى كلمة جيش، وبعد ان نبذت الدول فكرة «الحرس الدولي» ؟ سؤال لاجواب له . ولا يغنى عن الجواب ان يقال ان المانيا ليست عضوا في هيئة الامم المتحدة ، لانها لا بد وان تدخلها يوما ، بل وستعمل الدول حتما على ادخالها ، بالتطبيق للمادة الرابعة من الميثاق ، ولان الدول الظافرة لم تهدر دمها ولم تنص على استباحة حرمتها .

ولكن الدول تطلب الشهد دون أبر النحل ، أو قل انها تطلب الغاية ولا تريد الوسيلة ، أو قل انها تطلب المحال .

على ان التجريد الحربى وحده لا يجدى ، ولا يحقق مراد الحلفاء منه ، ومرادهم ان يلقموا اظافر المانيا أو ان يسلوها كلية ، الا اذا اقترن بالتجريد الاقتصادى . وهم لا يرون فى هذا الوضع ما يتعارض مع ميثاق الاطنطى ولا مع ميثاق الامم المتحدة ، لانه وضع موقوت بقيام حكومات ديمقراطية . وهم ينسبون فشل معاهدة فرساي الى

خلوها من النص على تجريد المانيا اقتصاديا، الامر الذي مكنها من ان تعود الى التسلح في فترة وجيزة من الزمن ، بين سنتي ١٩٣٣ و ١٩٣٦ .

ولعلمهم أهملوا في فرساي النص على تجريد المانيا اقتصاديا ، اكتفاء منهم بنصوص التعويضات . فاعتقدوا ان ائقال كاهلها بعثها الباهظ سيستنفد موارد ميزانيتها وسيلتهم موارد التبادل الخارجي ، وسيحول بذلك بينهما وبين العود الى التسلح .

ولقد كان هذا النظر الذي اطمأن اليه ساسة فرساي نظرا سليمان لولا ان العمل دل على ان عبء التعويضات انتقل من كاهل المانيا ليقع على كاهل الدول الدائنة . وبيان ذلك ان المانيا كانت تقترض من تلك الدول المبالغ التي دفعت منها ما دفعته من تعويضات، بل وأكثر مما دفعت، فلم تتأثر مقدرتها على الاستيراد ، بل وتبقى عندها فائض دعم ميزانيتها، فأصبحت ألمانيا سنة ١٩٣٣، اقوى صناعيا من المانيا سنة ١٩١٤ . حقا ان القروض الأجنبية كانت توجه الى انشاء مصانع للحاجيات المدنية ، ولكن تلك المصانع لم يكن من العسير تحويلها الى مصانع للذخيرة ، بعد ان رفعت المانيا القناع ورمت بالقفاز .

وغاية ما هنالك ان معاهدة فرساي نصت على ان تعطل في مصانع كروب وغيرها من مصانع الذخيرة الاقسام التي كانت تنتج الاسلحة مباشرة ، ولكنها احتفظت بكل مبانها وقواها المحركة وآلاتها المنتجة للآلات - عدا آلات الذخيرة - فتسنى للألمان ان يحولوها الى السلاح عند ما قررت برلين ان تتحلل من نصوص معاهدة فرساي المتعلقة بنزع السلاح .

وكانت تلك هي المرة الثانية - في تاريخ المانيا الحديث - التي تمكنت فيها من التحلل من مثل هذا النص . أما الاولى فقد كانت ايام حروب نابليون ، فقد تمكنت بروسيا من الغاء ذلك النص رغم رقابة مندوبي نابليون ، لأن العود الى التسلح في ذلك كان امرا هينا اذا قورن بما يجب عمله اليوم ازاء التقدم الواسع الذي بلغته المدنية في اعداد معدات القتل والتفنن في صنعها ، فكان كل ما يحتاجه الجيش عددا من البنادق التي كان يسهل اخفاؤها ولهذا كانت كل ما عملته المانيا اذاك ان اخفت مقداراً متوسطاً من الاسلحة خلال فترة الرقابة ثم تمكنت من ان تزيد التسلح في الفترة ما بين تقهقر نابليون من موسكو وحملته على المانيا في سنة ١٨١٣ . ولقد استطاع ذلك الجيش المتواضع - نسييا - من ان يلعب دورا هاما في هزيمة نابليون في ليزيغ .

ويصف الكتاب عملية تحيل ألمانيا على نصوص التجريد الحربى فى فرساي بانها معجزة ، تمت بصورة ضخمة فى فترة من الزمن وجيزة ، ست سنوات . اما انها معجزة فحق وأما تفسيرها فسهل . ذلك انها تمكنت من العود الى التسلح وبذلك الاستعداد الميكانيكى الحديث الذى فاجأت به العالم سنة ١٩٣٩ لأنها احتفظت بمصانع انتاج الآلات ، مع ضعف الرقابة وانحلالها بالتدريج الى ان زالت كلية .

ولقد اختلف الكتاب - خلال الحرب العالمية الثانية - حول ما اذا كان يجمل بالحلفاء ان يتشددوا فى معاملتهم الاقتصادية لألمانيا ، ام ان يترافقوا بها . وكانت لأنصار المعاملة الرفيعة حججا كثيرة أهمها انه بدون رفاهية ألمانيا - من الناحية الاقتصادية - لا يمكن ان يستمتع العالم بأية رفاهية . ولقد اعتنق هذا الرأى عديدة من رجال الوزارة البريطانية خلال الحرب وهو على كل حال ليس بجديد فقد نادى به سير نورمان اينجل الكاتب الانجليزى المعروف فى كتابه المشهور «الخدعة الكبرى» والذى اخرج له للناس أول ما اخرج سنة ١٩٠٨ ثم أعاد طبعه مع زيادة سنة ١٩٣٨ . ونادى به ايضا الاقتصادي العالمى الكبير الانجليزى أيضا - المستر كاينز - وقد توفى فى صيف سنة ١٩٤٦ - بمناسبة نقده الشديد لنصوص التعويضات فى معاهدة فرساي .

وهو فى اعتقادنا رأى مرجوح . لانه حسبك ان تتصور بر كانا أو زلزالا يمحو ألمانيا من خريطة اوربا ، فهل تتصور أن رخاء العالم يمكن أن يتأثر أو ينحدر ؟ لقد يفقد المنتجون - فى باقى العالم - ٨٦ مليون مستهلك ولكنهم سيخلصون من ٨٦ مليون منافس ، يزاحمونهم فى تجارة العالم وأسواقه .

والتاريخ القريب يؤيد هذا النظر . اذ حدث عقب الحرب العالمية الاولى ان استبعدت روسيا من ميدان التجارة الدولى ، ومع ذلك فان استبعاد ١٨٠ مليون نسمة من الميدان ، لم يمنع باقى الدول من السير قدما فى سبيل الرخاء الاقتصادى . وحدث أيضا ان التجارة البريطانية كسدت فى سنوات ١٩٢٠ وما بعدها ، ولم يمنع ذلك الولايات المتحدة من ان تكسب لنفسها خلال تلك الفترة آفاقا جديدة من الرفاهية .

ولقد انتصر هذا الرأى الثانى فى قرارات مؤتمر بوتسدام ، وكان لا بد له من

أن ينتصر ازاء ما شهده العالم من نقص معاهدة فرساي في تلك الناحية الامر الذي مكن المانيا من العود الى التسليح. ولو اكتفى الحلفاء بالتجريد الاقتصادى وابقوا على ألمانيا لاسلحتها ، لما استطاعت أن تستعيد قوتها الحربية ، لان الاسلحة التي تملكها اليوم ستصبح بعد سنوات قليلة ، وبفضل التقدم العلمى ، آثارا قديمة لا تصلح الا لأن تعرض فى المتاحف .

ولتعلم - بعد ذلك وقبل ذلك - على ما سطره المؤتمرين فى قرارات بوتسدام ، انه لا تعارض بين هذا التجريد الاقتصادى ، وبين السماح للشعب الالماني ان يعيش فى نفس مستوى المعيشة فى الدول الاوربية . و «الدول الاوربية» فى تعريف بوتسدام لها هى «كل دول أوروبا عدا المملكة المتحدة وأتحد جمهوريات السوفييت الاشتراكية»

واعتبارا بالتاريخ - والتاريخ عبر - عنى أقطاب الديمقراطيات بالنص فى قرارات مؤتمر بوتسدام على التجريد الاقتصادى لالمانيا، فقرررو القضاء على كل صناعة المانية يجوز ان تستخدم فى الانتاج الحربى . أما صناعات الاسلحة والذخائر وأمثالها فستمنع منعاً باتاً . أما صناعات الكيمياء والآلات وغيرها مما يلزم لاقتصاديات الحرب فقرررو اباحتها تحت اشراف شديد وعدم السماح بها الا فى حدود تحسين حاجيات المانيا السلمية . وقرررو - فيما يتعلق بالقوى الانتاجية التي تنتج السلع المصرح بها - اما نقلها طبقا لسياسة التعويضات التي أوصت بها «لجنة الحلفاء للتعويضات» والتي اقترتها الحكومات صاحبة الشأن ، واما ازلتها وتخریبها : وقرررو تنمية الصناعات الزراعية وغيرها من الصناعات المنزلية السلمية ، كما قرررو وضع سياسات عامة للتعددين والمناجم والاجور والاثمان والعملة والبنوك والضرائب والجمارك والمواضلات ، وقرررو مراقبة المعاملات المالية واقتصادية التي تجريها المانيا مع باقى الدول ، ومراقبة هيئات البحوث والمعامل ومؤسسات التجارب والاختبارات كل ذلك بقصد الحيلولة بين المانيا وبين أن تصبح من جديد قوة حربية . ونصوا - أخيرا - على نقل المهمات الصناعية ، لحساب التعويضات، مما سنتناوله تفصيلا فى الفصل الرابع .

ولكن عملية التجريد الاقتصادى تنطوى على مشكلات اقتصادية خطيرة ، تستدعى التدبر والعناية ، حتى لا تتخلف عنها آثار يخشى منها على السلام العالمى المقبل، فينقلب

بذلك الدواء الى نفس الداء الذي اريد تطييبه . وتعبير آخر ، ينبغي ان يصاحب التجريد الاقتصادي تنظيم اقتصادى واسع النطاق ، تحت اشراف مجلس الرقابة ، الذى اشار اليه مؤتمر بوتسدام اشارة عابرة بغير تفصيل .

ونية الحلفاء قد استقرت ، كما رأيت ، على الالغاء الكامل للصناعات الثقيلة التى تنتج مباشرة ادوات الكيماوية ، وصناعة الآلات ، فقد اباحوها - فى حدود تحسين حاجيات المانيا السلمية وتحت اشراف شديد . والتفرقة ، عند التأمل البسيط ، تكاد تكون مستحيلة : ذلك بانك لا تستطيع ان تضع خطا فاصلا بين الصناعات الحربية والصناعات المدنية ، فالمصنع الذى ينتج منظار الغواصات هو الذى ينتج المجهر للمعمل والمرصد . والمصنع الذى ينتج محرك الدبابات وقاذفات القنابل يستطيع ، مع تحويل بسيط ، أن ينتج محركات للجرارات و « اللوريات » (سيارات النقل الضخمة) :

والمفهوم — بدهاه وضرورة — أن ينفذ مجلس رقابة الحلفاء سياسة انشائية لاشرافه فلا يقف به عند مجرد المنع والتحرير . ومدار تلك السياسة الانشائية منع التعطل فى ألمانيا ، والمحافظة على القوة الشرائية للامان .

ذلك بأن الغاء الصناعات الثقيلة الحربية ، وحصر الصناعات الاخرى فى حدود حاجيات الاقتصاد السلمى ، لا بد وأن يؤدي الى تعطل كثير من العمال .

ولقد اشارت قرارات بوتسدام الى أنه « عند تنظيم الاقتصاد الالماني سنعنى عناية أولى وخاصة ، بتنمية الزراعات الصناعية وغيرها من الصناعات المنزلية السلمية » والحلفاء يهدفون من وراء ذلك — أولا وقبل كل شيء — الى تحويل الاقتصاد الالماني من الصناعة الى الزراعة ، لاضعاف ألمانيا من الناحية الحربية . ولقد سبقهم الالمان الى نفس الاسلوب فى معاملتهم لفرنسا عقب هزيمتهما فى يونيو سنة ١٩٤٠ حيث قرروا صراحة أن يحولوا فرنسا الى دولة زراعية .

ومهما يكن الامر فلا بد لمجلس الرقابة من أن يتوسع فى الانتاج الزراعى — بكامل فروعه — فى دعم الصناعات الزراعية ، لتتمكن تلك الميادين الجديدة — هى والصناعات السلمية الاخرى (سلمية فى نظر الحلفاء) — من أن تستوعب العمال الذين تعطلوا كنتيجة للتجريد الصناعى .

والمشكلة التى تواجه الحلفاء فى هذا الخصوص هى فترة الانتقال . فلقد يحتاج

الامر الى سنوات ليم ذلك التحويل الجديد ، ولتستوعب الصناعات الجديدة فائض العمال ، ولا بد للحلفاء من أن يضعوا سياسة اقتصادية لتلك الفترة تنفذ خلالها .

والذى يراه رجال الاقتصاد حلا لهذه المشكلة أن يتبع الحلفاء الخطوط الرئيسية للسياسة التى انتهجها الالمان فى الدول التى احتلوها خلال الحرب العالمية الثانية .

فلقد أغلقت فى جميع تلك الدول عديد من المصانع حيث استولت سلطة الاحتلال الالمانية على مخزون استهلاكها من الوقود والمواد الخام . وكان العمال الذين يفقدون أعمالهم عن هذا الطريق يجبرون على قبول عمل لهم فى أرض الريخ، فاذا رفضوا قطعت عنهم اعانة التعطل . وفى بولنده — مثلا — جند العمال كما يجند الجنود ، للعمل فى ألمانيا ، بينما استخدم أسرى الحرب فى الاعمال الشاقة .

وتطبيقا لهذه النظرية يجب أن يستخدم الحلفاء العمال الالمان فى تعمير البلاد والمناطق التى خربتها الحرب فى دولهم المختلفة : ولقد نشر مولوتوف وزير خارجية روسيا تصريحاً فى يناير سنة ١٩٤٢ جاء فيه أن نية روسيا السوفيتية أن تلزم ألمانيا بأن تعيد تعمير المناطق التى تخربت فى أرض الاتحاد . ولا شك فى أن مهمة تعمير تلك المناطق سواء فى روسيا أم فى غيرها — فى وقت قصير — من المحال أن تضطلع به الامم المتحدة وحدها، الا اذا حولت جانبا كبيرا من طاقتها الانتاجية من انتاج حاجيات الاستهلاك العادى اليومى . وهذا أمر غير مرغوب فيه لان المخزون من تلك الحاجيات لا بد وأن يستنفد سريعا . ولعل الكثير منه قد استنفد خلال الحرب ، وستحتاج الدول المحاربة الى كميات كثيرة جدا منها . وهكذا يساعد استخدام العمال الالمان فى عمليات التعمير على استخدام العمال الوطنيين فى عمليات الانتاج .

وهنا تتزاحم أسئلة تتطلب امعان النظر قبل الجواب :

فهل يستخدم العمال الالمان كوحدة منعزلة عن غيرها أم يوزعون بين باقى فرق العمال الوطنيين ؟ وهل يعاملون بوصفهم عمالا مؤقتين ، أم يشجع استقرارهم وتزاوجهم فى دول الحلفاء التى يعملون بها ؟ والصواب فيما نعتقد أن يوزعوا بين فرق العمال الوطنيين وأن يشجع استقرارهم وتزاوجهم فى دول الحلفاء ، لان ذلك سيكون جزء من برنامج رفع الغشاوة التى ضربتها النازية على أبصارهم ، فأعمتهم عن باقى العالم ، وصورت لهم شعوبه من جنس دون جنسهم ، ومن طبقة دون طبقتهم .

و غاية ما يخشاه بعضهم من ذلك أن تصبح تلك الاقليات الالمانية المنتشرة في دول أوروبا نواة خبيثة لطابور خامس جديد يمهد لحرب عالمية أخيرة . على انه لا محل لهذا التخوف : فان الالمان لا يكونون قوة الا في داخل حدود الريخ ، ولو رجعت الى التاريخ — قبل أن يتولى هتلر الحكم في ألمانيا — لوجدت أن الالمان الذين استوطنوا مختلف الدول اندمجوا في تلك الاوطان الجديدة ، وأصبحوا أعضاء نافعين فيها ولم يتحولوا مصدر قلق واضطرابات الا بعد أن ولى النازيون الحكم ، وعنوا بتنظيمهم — للفوضى — اذا جاز هذا التعبير . والمتوقع بطبيعة الحال أن تفيد الحكومات المختلفة من ذلك الدرس فتنبه لمثل هذا الخطر بمجرد ظهور بوادره .

ومجال آخر يستوعب تعطل العمال المترتب على التجريد الاقتصادي ، وهو مجال عمليات الاستحکامات والتحصينات . واذا قلنا أنه يستوعب تعطل العمال الالمان فانما نغنى أنه يستوعبهم بطريق غير مباشر : لان تلك الاستحکامات والتحصينات لا يمكن أن يعهد الى عمال ألمان باقامتها ، والا فسيكشفون سرها ويقفون على مفاتيحها ، وانما يعهد بها الى العمال الوطنيين ، على أن يسد النقص الناتج عن ذلك في عمليات الانتاج والتعمير من العمال الالمان .

وأخيرا — لنوجز في القول — يمكن استخدام العمال الالمان في تحسين حالة المستعمرات وترقية أحوالها — مادام نظام العالم الجديد لا يزال يحتوى على مستعمرات — وتحسين طرق المواصلات فيها وطرق الرى والصرف والمنشآت الصحية ، الى غير ذلك مما يقصر عنه الحصر وتعوزه اليد العاملة .

والمفهوم بين الحلفاء أن لا تسخير في تلك الاعمال ، بل ستصرف للعمال الالمان مرتبات مغرية . والمنتظر — ازاء ذلك — أن يتم تشغيل العمال الالمان في دول الحلفاء بطريق التطوع ، خلافا لما جرى عليه الالمان في تشغيل عمال الدول التي احتلوها ، ولنلاحظ أيضا أن ألمانيا ستفيد من ذلك واردات غير منظورة ، لان العمال المتزوجين الذين يتركون عائلاتهم وزوجاتهم للعمل خارج المانيا سيبعثون لهم بعض مرتباتهم ، فيكون ذلك بمثابة صادرات مخفية من دول الحلفاء الى ألمانيا .

وبعد ، فان استخدام العمال الالمان يصيب — من وجهة نظر الحلفاء — أكثر من عصفور بحجر واحد : فهو من ناحية السلامة الدولية ، يقلل عدد الالمان المقيمين في

ألمانيا ، وسيكون أغلبهم في سن التجنيد . ومن الناحية الاقتصادية — وهذه وثيقة الارتباط بتلك — يزود عنهم التعطل . وهو أخيرا يساعد على تفهيم الألمان حقيقة الحرب وما تجره على الإنسانية من خراب ، إذ يساهمون بأشخاصهم في تعمیر ما خربته ، وفي إقامة ما هدمته ، وهو ما لا تثمر فيه دعاوة الكتابة أو السينما ، بنصف ما تثمر شهادة النظر والممارسة .

★ ★ ★

ومن مشكلات تجريد ألمانيا اقتصاديا تجارتها الحاجة .

فلقد نصت قرارات بوتسدام صراحة على ضرورة الإقلال من حاجتها الى الاستيراد . ولم نفهم علة هذا النص ، مع أن الرأي الذي ساد بين أنصار المعاملة الشديدة من الكتاب — وهو المذهب الذي اعتنقه أقطاب بوتسدام — كان أن ينظم الاقتصاد الألماني على أساس اعتماد ألمانيا على الواردات ، حتى لا تسول لها نفسها اثاره حرب جديدة مادامت أنها فقيرة الموارد الذاتية ، ومهددة في حالة الاعتداء بحصر بحري خانق .

ثم من أين لألمانيا أن تدفع ثمن الواردات اذا لم تتمكن من أن تصدر الى الدول التي تستورد منها ؟ مع ملاحظة أن مواردها من الذهب ستنضب — أو نضبت فعلا — باعادة ما استولت عليه الى الدول التي كانت تملكه أولا . كما أن مواردها من التوظيف الخارجي للاموال معدومة . ولنلحظ أيضا أن التجريد الصناعي ينطوي — كما مر بك — على حرمان ألمانيا من تصدير الاسلحة ومن تصدير أدوات مصانع الآلات — وكانت في ذلك قبل الحرب من أكبر المصدرين — ومعنى ذلك أن ينقطع عنها هذا المورد الدافق ، مما يؤدي حتما الى احداث فجوة عميقة في ميزانها التجاري .

وسينتج من التجريد الصناعي أيضا انخفاض كبير في واردات ألمانيا من المواد الخام ومواد الوقود . فاذا ما زادت انتاجها الزراعي — على ما تقرر في بوتسدام — فان وارداتها من المواد الغذائية ستقل بالضرورة . وسيضعف من هذا التخفيض في واردات المواد الخام والوقود والمواد الغذائية ، النقص المتوقع في سكان ألمانيا . وأسباب هذا النقص كثيرة . ميادين القتال ، الغارات الجوية على ألمانيا ، سوء الحالة الصحية والتغذية بسبب ظروف الحرب ، مهاجرة كثير من الألمان للخارج سعيا وراء الارزاق في دول الحلفاء .

ومن عجب أن يشير بعضهم بضرورة تقييد التعامل الخارجي بين ألمانيا وغيرها ، حتى لا تقوى من جديد لتهدد السلام العالمي . نقول من عجب ، لانه من أين لألمانيا أن تعيش ، وقد أقر لها بوتسدام — ومن قبله ميثاق الاطلنطي — بحق الحياة ؟ بل قل من أين لها أن تدفع التعويضات ، اذا كانت ستمنع من التصدير ، وقد نضب معينها من الذهب ، ولا يكفي ذهب العالم كله لدفع تلك التعويضات فورا ونقدا ؟ بل قل كيف يمكن أن تجنب انجلترا وأمريكا الشعب الألماني الفقر المدقع والبؤس القاتل ، حتى لا تغدو ألمانيا تربة خصيبة للبشفية التي تكافحها تينك الدولتين مكافحة صريحة ، بعد اذ كظمتا حنقهما عليها خلال الحرب وكضرورة حربية ؟

أولا تقرني على أن الموقف متناقض العناصر ، يخذل بعض أسسه البعض الآخر ؟
كما المخرج وكيف التوفيق ؟

رأى فريق من رجال الاقتصاد — وعلى رأسهم الاقتصادي الانجليزي المعروف بول اينترج — ان يتبع الحلفاء مع المانيا ما يشبه اتفاقية دسلدورف التي عقدها اتحاد الصناعات الانجليزية مع نظيرة في المانيا يوم ١٦ مارس سنة ١٩٣٩ ، غداة احتلال الالمان لبراج ، والتي قامت مبادؤها الاساسية على تعاون الصناعات في الدولتين . ويشيرون في هذه المرة بتعميمها بين جميع الدول الصناعية حتى توتى ثمارها .

ولما كانت تلك الاتفاقية تقوم على تقسيم المناطق واسواق ، فقد خشى اصحاب هذا الرأي أن يقضى تطبيقها على المنافسة اللازمة لتحسين الصناعة وتخفيض الاسعار ، والى صعوبات اخرى ليس هنا محل تفصيلها . فأشاروا بأن تقسم بعض المناطق فتختص كل دولة بما فيها المانيا ببعض الاسواق ، وان يبقى البعض الآخر مفتوحا للتنافس المعقول حتى لا يصبح تنافسا قاتلا .

ولكن هذه الاتفاقية لا تعالج الموطن الاصلى للداء بل تحاول ازالة بعض أعراضه . والموطن الاصلى للداء عاجته نصوص ميثاق الاطلنطي علاجا صريحا ، لم ندرك السبب في أن أقطاب بوتسدام نكلوا عن الاخذ به ، واكتفوا بعبارات غامضة كقولهم أنه ستوضع السياسات العامة اللازمة للتعددين والزراعة والاستيراد والتصدير ، أو انهم سيراقبون توجيه الصناعات الألمانية ومعاملاتها الاقتصادية مع باقي الدول .

تقول المادة الرابعة من ميثاق الاطلنطي : « وسيحاولون (روزفلت وتشرشل

مصدرى الميثاق) مع احترامهم لالتزاماتهم القائمة ، ان يتوسعوا فى التيسر لجميع الدول كبيرة أو صغيرة ، ظافرة أو مهزومة فى الحصول — بشروط متكافئة — على تجارة العالم ومواده الخام اللازمة لرخائها الاقتصادى .

وتقول المادة الخامسة « يرغبون فى الحصول الى أقصى درجات التعاون بين الامم فى الميدان الاقتصادى ، لغرض توفير مستوى عمل مرتفع ، وتقديم اقتصادى ، وتأمين اجتماعى ، وذلك كله لصالح الجميع ولجميع الدول» .

وتقول الفقرة الاخيرة من المادة السادسة : « وبعد الابداء النهائية لطغيان النازية يرجون اقامة سلم * * * * يقدم ضمانا ان يعيش سكان جميع الدول متحررين من الخوف والعوز» .

وتقول المادة السابعة : « ومثل ذلك يجب أن يمكن جميع الناس من التنقل بين البحار واختراق المحيطات بغير عائق أو مانع» .

انها نوايا حسنة حقا ، ولكنها لم تنعقد على التنفيذ . والطريق الى الجحيم كما يقولون مرصوف بالنوايا الحسنة ! ان حاصل تلك الجهود — وقد انضمت اليها واعتقتها حوالى الاربعين الدولة — أن تتعاون الدول لرفع المستوى الاقتصادى عند الجميع ، ولتحرير الشعوب من الخوف والعوز ، وان ترفع الحواجز الجمركية — وأخيرا — وهو بيت القصيد فيما نحن بصدده — أن تتاح فرصا متكافئة لجميع الدول — ومنها ألمانيا — فى الحصول على المواد الخام . وأعمال هذه النصوص هو الحل الموفق بين المتناقضات التى أشرنا اليها .

ولا ينبغى أن تفهم من « تكافؤ الفرص فى الحصول على المواد الخام» المساواة بين الدول فى امكان شراء تلك المواد من مواطنها ومصادرها ، ما دامت تدفع ثمنها . فليس ذلك بالتكافؤ المقصود فى ميثاق الاطلنطى ، ولاهو بتكافؤ أصلا فى أية لغة وفى أى فهم . ووجه المسألة ظاهر . لان الدولة التى تملك موطن مادة أولية تستخرجها بأقل مايمكن من نفقات وتبيعها بأعلى مايمكن من ثمن ، والربح لها بطبيعة الحال . واذن فلا مساواة بينها وبين الدولة التى تشتري منها .

وانا تتحقق المساواة فى الحصول على المواد الخام ، بوضع جميع مواردها والاراضى التى تنتجها — مستعمرات أو غير مستعمرات — تحت سلطة دولية —

هيئة الامم المتحدة — لتملكها وتديرها وتستغلها لحساب العالم أجمع ، وتبيعها للدول بنفقات انتاجها أو بأعلى من تلك النفقات قليلا ، والفرق يذهب لصندوق تلك الهيئة الدولية .

بذلك — وبذلك وحده — تتحقق المساواة ، ويتحقق تكافؤ الفرص ، على مانص صراحة ميثاق الاطلنطي ، وهو وثيقة قائمة ، اعتنقتها كما قلنا حوالى الاربعين الدولة ، ومن بينها الدول الكبرى ، ولم تلغ بعد ، ولا نعتقد أن أحدا يجرؤ على الغائها ، ولكنهم على ما يظهر يريدون اسقاطها بعدم الاستعمال كما يحدث فى بعض الحقوق المدنية بين الافراد .

وفائدة أخرى لتلك «الدولة» ، أن تمكن لهيئة الامم المتحدة من الاشراف على حركات نقل المواد الخام ، فتمكن من الاشراف على الاقتصاد الالماني وعلى الصناعات الالمانية — على ما تقرر فى بوتسدام — الامر الذى لا يتحقق على وجهه الاكمل اذا تركت المواد الخام ، كما هى اليوم ، فى أيدي ممولين من الافراد أو الهيئات أو الدول ، مما يسهل أغراؤهم بالربح ، كما وقع فعلا عقب الحرب العالمية الاولى .

وبول أينترج — وهو من غلاة أنصار التشدد مع المانيا — يعرض هذا الحل — عرضا مبتورا — ضمن ما يعرض من حلول ، ويكاد يوافق عليه ، ولكنه يستدرك فيقول أن الامبراطوريات القائمة — بريطانيا وفرنسا وهولندا وغيرها — ترفض أن تنزل عن مستعمراتها لنظام ملكية دولي ، سيما وانها غير متحققة مما اذا كانت تلك التضحية ستؤتى ثمارا تكافؤها .

وهو اعتراض مردود . لان الدول بسبيل تحقيق هدف مثالى جزيل الخير — عصر ألفى سعيد — أو سلام دائم — ولان الوسائل القديمة قد فشلت فى تحقيقه ، واذن فلا معدى عن تجربة أساليب جديدة ، مهما كانت التضحيات .

ومع ذلك فبماذا ستضحى تلك الامبراطوريات الغاصبة ؟ انها لن تضحى بالشرف ولا بالدماء ، ولكنها ستضحى بالاثرة والانانية وحب الاستعلاء : فهي اذن لن تضحى ولكنها ستظهر .

أما ان ذلك الحل الذى نقول به موفق موفق فذلك لانه يحقق جميع الاهداف التى بدت لك فى أول الامر متناقضة ، لا سبيل الى الجمع بينها . فهو يمكن المانيا من

وفاء ديونها ، ويمكن للحلفاء من العمل على الحيلولة بينها وبين أن تصبح قوة حربية يخشى بأسها ، ويصد عنها تيار الشيوعية ، وهو الهدف الذي لا تجرؤ إنجلترا وأمريكا بعد على الجهر به صراحة ، وان لم تقصرا في التلميح .

أما الصادرات الألمانية فينبغي ان تخضع لتنظيم عالمي ، تخضع له بقية الدول ، حتى لا تغرق أسواق العالم بمنتجات لا تجد من يشتريها ، فتكسد الصناعات وتقف المصانع ، ويتعطل العمال ، فيزداد الكساد ، وهكذا تدور الحلقة المفرغة المشؤمة ، وتتكرر مأساة أزمة سنة ١٩٢٩ - ولقد أوشك أن يزول - الى غير رجعة فيما نرجو - مبدأ الاقتصادى العتيق ان «دعهم يعملون» *laisser-faire* وكاد أن يستوى على عرشه مبدأ التنظيم والتوجيه *planning* - لما ثبت من أن المنافسة اذا تركت مطلقة كانت مخربة أكثر منها معمرة . واختفى أيضا المبدأ التنافسى القائل « بأن البقاء للأصلح » ، وحل محله مبدأ التعاون بين الصالح وغير الصالح - كل فيما هو ميسر له - فلكليهما حق العيش والبقاء .

٢ - القضاء على النازية

والخطوة الاساسية الثانية - فى الترتيب العددي لا فى ترتيب الاهمية - لبعث « ألمانيا الاخرى » ، هى القضاء على النازية . ولقد صرح أقطاب القرم بأن غرضهم الذى لا يحدون عنه هو القضاء على النازية والعسكرية الألمانية . ونص على ذلك صراحة أقطاب بوتسدام فى قرارات مؤتمرهم ، فقالوا ان من اهدافهم القضاء على الحزب الاشتراكى الوطنى والهيئات والجمعيات المتصلة به والقضاء على كل نشاط نازى ، والغاء القوانين النازية ، التى قررت فوارق وامتيازات على أسس من الجنس أو الدين أو المذهب السياسى ، وتقرير المساواة أمام القانون للجميع .

والسؤال الذى يدر للذهن هو مدى ما تعارض به هذه السياسة مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وهو من أبرز ما فى ميثاق الاطلنطى من مواعيد . قال : «ان الدول الموقعة عليه تحترم حقوق الشعوب جميعا فى اختيار شكل الحكومة التى تريد ان تعيش فى ظلها» (المادة الثالثة) .

وجاء في ميثاق الأمم المتحدة انه «ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة ان تتدخل في الشؤون التي هي من صميم السلطان الداخلي لدولة ما» . (المادة الثانية فقرة سابعة) .

ولم يعتبر الميثاق أن قيام نظام باغ من نوع النازية ضمن الحالات التي تهدد السلم ، لان نصوص الفصل السابع من الميثاق تفرض أن الحالة التي تهدد السلم هي حالة الخلاف الذي ينشب بين دولتين .

والنظرية التي سادت الحياة الدولية خلال القرن التاسع عشر ، بل والى بعض القرن العشرين ، كانت ان الدول لا ينبغي أن تعنى بالسياسة الداخلية لدولة ما أو بشكل الحكومة التي اختارتها . وسار الساسة والمفكرون السياسيون على أن ذلك مبدأ مستقر لا سبيل الى المجادلة فيه ، واعتنقه رجل الشارع عقيدة لا تناقش .

ولكن الأمم المتحدة — في الواقع وفي العمل — قد نبذت تلك السياسة ، فليس في نيتها اليوم ان تحترم حق الالمان — وغير الالمان بطبيعة الحال — في تحديد نوع الحكومة التي سيقع عليها اختيارهم . فصرحوا في القرم وفي بوتسدام أن نيتهم قد انعقدت على انكار ذلك الحق ومعارضته .

وبذلك نستطيع أن نقول أن مبدأ سيادة الدولة — على ما فهم به الى اليوم — قد تصدع . ومن خير البشرية أن ينهار كلية ، لانه من خير البشرية أن ترسم الدول سياستها وفق ما ينبغي للمجتمع العالمي من توافق وانسجام . وهي اذ تفعل ذلك انما تسير على سنة التطور الحتمي الذي بدأ بالدولة افرادا متباينين ، اجتمعوا في قبائل متناحرة ، يسطو فيها القوى على الضعيف ، ويسير الحق في ركاب القوة — شأن دول هذا الزمان فيما عد أمريكا — ثم اندجت القبائل بعضها في بعض الى دول .

ولقد يسأل الباحث ازاء هذا الوضع : هل ثمة حق للدولة في أن تختار نظام الحكم فيها ، أي في ان تقرر مصيرها . وهل بقي لهذا الحق وجود الى اليوم . وأن وجد فما هي حدوده ؟ .

الواقع ان تصرفات الدول في العصور الحديثة لم تسر وفق قاعدة عدم التدخل . فلقد كانت — تلك القاعدة — تنهار دائما ايام الازمات والخطر . نبذها الاوربيون عند ما واجهوا الثورة الفرنسية . واستخدم الرئيس ولسن ضغط الجيوش البريطانية

وحصارها الخانق « ليقنع » الالمان المقهورين باتخاذ دستور جمهورى لهم • وتدخلت الدول الاوربية - بغير ثمره - فى الحرب الروسية الاهلية التى نشبت فى اعقاب الحرب العالمية الاولى • واصطرعت الفاشية والشيوعية على أرض اسبانيا لمناصرة هذا النظام أو ذاك - خلال حربها الاهلية فيما بين سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٨ •

وها أنهم يصرحون اليوم بأنهم سيعملون على القضاء على النازية فى ألمانيا وسيمنعون قيام نظام مشابه لها • كما يصرحون - فى نفس قرارات بوتسدام - بأنهم (أمريكا وانجلترا وروسيا) لن يؤيدوا أى طلب انضمام يقدم من حكومة فرانكو لهيئة الامم المتحدة ، لأنها حكومة قامت بمساعدة دول المحور ، ولأنها بسبب أصلها وطبيعتها وسياستها ، تنقصها المؤهلات التى تبرر قبولها فى عضوية الهيئة • وفى هذا تدخل ولاشك فى النظام الداخلى للحكم بطريق مباشر أو غير مباشر •

والدعوى التى كان يتذرع بها دائما أنصار التدخل - وهى دعوى حقه - أنهم انما يناهضون « نظرية مسلحة » على حد تعبير برك ، وان الدول التى وقع التدخل فى شئونها كانت تضوى سياسة أو نظاما يهدد السلم وينذر النظام المستقر فى باقى دول العالم بالتدمير ، ويعرضه لافكار عدائية باغية •

ولهذا أجمع فقهاء القانون الدولى العام ، وأقر اجمعهم أقطاب هيئة الامم المتحدة ، على ضرورة استبعاد مبدأ عدم التدخل ، وعلى ضرورة تقييد حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، فى حدود الحيلولة دون اقامة نظام باغ بطبيعته يسبب ما يتضمن من افكار ومبادئ • ولهذا فقد رأينا العزم - فى ميثاق الامم المتحدة - وفى القرم وفى بوتسدام قبل ذلك - على أن يقضوا فى ألمانيا وفى أسبانيا - وفى غيرهما بداهة - على الانظمة التى لا سبيل الى ادماجها فى بناء دولى يعمل للصالح العام ، وأن يمحقوا الانظمة التى لا يتصور امكان تعاونها فى اطار من القانون والتبادل • فلا يجوز مثلا من بعد اليوم ان يسمح العالم لامة ما من أممه أن تذكى فى نفوس أبنائها الاثرة الوطنية المتطرفة ، أو الادعاء بالتفوق الجنسى ، أو احتقار القانون والعهود ، أو الانصياع لنظام ديكتاتورى معتد يهدف الى التوسع الاستعمارى •

وهذا الذى اتوته الديمقراطيات الظافرة هو فى اعتقادنا من التبعات الاساسية التى

ينبغي ان تضطلع بتنفيذها ، فى غير هواده وبغير تفرقة ، والا أصبح ميثاق الامم المتحدة
حبرا على ورق ، وتعرض العالم من جديد لمجزرة ثالثة ، لعلها أن تكون القاضية •

على أنه لا يكفي — فى القضاء على النازية — أن تلغى قوانينها ، وأن تحل هيئاتها
وتشكيلاتها ، وأن يعزل النازيون من الوظائف العمومية أو الشبيهة بالعمومية ومن
جميع وظائف المسئولية فى المؤسسات الخاصة المهمة ، الى غير ذلك مما لا بد منه ابتداء ،
ومما تناولت بعضه قرارات بوتسدام ، بل لا بد الى جانب ذلك أن يعاد تعليم الشعب
وأن تعاد تربيته •

وقد أشارت الى ذلك قرارات بوتسدام بصورة اجمالية حيث قالت : « مراقبة التعليم
الالمانى بصورة تامة ، بحيث يقضى على النظريات النازية والعسكرية وبحيث يمكن للاراء
الديمقراطية أن تنمو وتزدهر » •

ذلك بأنه من المتفق عليه بين الكتاب — الفانسيستارتيين وغيرهم — أن الشعب الالمانى
قد اسيئت تربيته وأسىء توجيهه • ويقول فى هذا الباحث الانجليزى المحقق بريلسفورد
أن تلك الصفات التى اضاهاها النازيون على الالمان — كالقسوة المتناهية واهمال حقوق
غيرهم من الناس ، والتعصب القومى الاعمى ، والتفوق الجنسى ، كلها صفات دخيلة على
الشعب الالمانى • والمشاهد فى المانيا ، ان الالمان لا يمارسون الالعب الرياضية العنيفة
ولا يسيئون معاملة الحيول كما تسيئوها الشعوب اللاتينية ، فضلا عن أن ألمانيا سبقت
انجلترا الى الغاء عقوبة الجلد •

والذى شوهد فى الحرب العالمية الاخيرة ان الالمان عندما كانوا يحاربون ضد
جيوش بريطانية ، كانوا يسيرون وفق قواعد الحرب ، مع قليل من الاستثناءات ، وكانوا
اذا حاربوا فى النرويج أو هولنده أو فرنسا كانوا يتصرفون غالبا بقسوة ووحشية ،
ولكنها كانت ، على كل حال ، خيرا منها فى حربهم فى ميادين أوروبا الشرقية •

وخلص من ذلك الى أن الالمان لم يتحللوا من كل قيد الا فى علاقاتهم مع الاجناس
التى كانوا يعتبرونها « منحطة » ، حينئذ كانوا يقتلون عشرات الآلاف بل ومئاتها من
السكان العزل غير المحاربين ، وكانوا يعاملون الأدميين معاملة الحيوانات المؤذية .

وتفسير ذلك - فيما قالوه - ان قسوتهم ليست غريزية فيهم - الا بالقدر الذي يستوى فيه عنده البشر جميعا على ما يراه فرويد - ولا هي في أصل خلقتهم ، ولا هم يسلكون ذلك المسلك الوحشى اشباعا للذة أو ارضاء لشهوة ، وانما هم يطيعون نظرية ، أو قل أنهم ينقدون واجبا .

ولا نكاد من جانبنا - أن نفهم هذا التفسير أو لا نكاد نهضمه . فكثير من الانجليز - مثلا - من يكره اليهود ، بل ومنهم من ينسب اليهم نصيبا وافرا من افساد العالم الجديد ولكن غاية مايعمله هذا الفريق أن يتجنب اليهود في المجتمعات • لقد يذهب الى حد الوقاحة معهم ، ولقد يغتبط كلما رأى أو سمع عن التصرفات العدائية ضد الاجناس السامية ، ولقد يرفض نجدة اليهود المضطهدين أو فتح أبوابه للاجئين منهم ، ولقد يؤيد حكومته - الانجليزية - اذ تكبح اتساع حركة الصهيونية في فلسطين ، لقد يفعل كل ذلك ، لكنه لن يطالب بتنفيذ قرارات نورمبرج التى أصدرها المؤتمر النازى الكبير سنة ١٩٣٥ وهى "قوانين نورمبورج" الشهيرة ، التى قصدوا منها حماية الجنس الآرى واقضاء الجنس اليهودى نهائيا عن حظيرة الامة الالمانية .

أما الالمانى فانه يضع منطقته موضع التنفيذ ، فيقول مثلا - " أن اليهود يعملون على افساد المجتمع الآرى ، واذن فليبادروا جميعا " ، ثم يمضى فى تنفيذ تلك الابادة • وهذا - كما ترى - هو الغاية فى « مذهب العقلين » • فلم نر عاقلا ينفذ ايمانه وعقيدته بمثل هذا المنطق الشديد • ولكنه العقل الالمانى ، الطريق فيه بين الفكرة وتنفيذها أقصر منه فى أى عقل آخر ، وأكثر استقامة من كل ما عرف عند البشر ، لان المؤلف - الذى نلمسه فى ذواتنا - أن يتجول المرء منا - بحذر - بين الافكار والمبادئ ، ويندر أن يجد من نفسه الشجاعة لينفذها بجرأة واقدام .

وهذه الخصيصة التى تميز بها الالمانى كانت قيمة بأن تجعل الالمان مصدر قوة . وانما كان لا بد - تحقيقا لذلك - من أن تتاح لهم حرية مناقشة ما يعتقدون من الآراء التى يسترشدون بها فى تصرفاتهم . ولكن الذى وقع لهم فعلا هو انهم لقنوا تحت ضغط حكومتهم معتقدات من نوع " ايمان النازية " ، وحظر عليهم المناقشة والتمحيص ، فأصبحوا مصدر فزع للبشرية . وأصبحت تحكم تصرفاتهم - فى الحقبة الاخيرة على الخصوص - عقيدة أنهم أصحاب رسالة قوامها التفوق على من عداهم من البشر ، وأن

ليست لمن هم دونهم - والعالم كله دونهم - حقوقا ترعى ولا مصالح تحترم . ولقد مر بك أن هذه العقيدة ليست جديدة ، وأنها ليست قاصرة على الالمان ، ولا هي نبتت في أرضهم . ولقد لقنوا هذه النظرية تلقينا ، وأشربوا لونا من عاطفة الوطنية المتعصبة - وهي عاطفة اكتسابية صناعية - بناء أولو الامر منهم على نظرية علمية كاذبة من علم الاجناس .

ولكيما نفهم طبيعة الشعور الوطنى عند الالمان ، يجب أن نذكر أن ذلك الشعور هو فى جوهره ثورة ، ثورة على ذكريات مريرة من الضعف والذل والانقسام ، فلقد وطئت أرض المانيا - خلال القرنين الماضيين - جيوش اجنبية من فرنسية وسويدية وانجليزية ، وفرضوا الفدية على المدائن الالمانية . ولهذا كان لا بد لهتلر من أن يزحف الى موسكو ليقيم الدليل على أن المانيا يستطيع أن يقوم بما قام به نابليون . ولا ينسى الالمان أيضا - أن دولتهم كانت فى وقت ما مقسمة الى ٣٦٦ ولاية صغيرة ، وأن أمراءها كانوا دائما يحاولون أن ينسوا لغتهم الاصلية ، وكانوا يكتبون الشعر الفرنسى ، ويقلدون مراسيم قصور فرساي وتقاليدها .

فلما تمت الوحدة الالمانية سنة ١٨٧١ واحسوا بالقوة ، غلوا فى تقديرها واستخدموها بالعنف الجاهل - كما يفعل أى محدث جديد الثراء : ثم جاءت سنة ١٩١٨ وما حملته لألمانيا من هزيمة واذلال ، فكان أن ضاعف رد الفعل الذى وقع فى هذه المرة ذلك الاعتلال العصبى العميق الذى أصاب غالبية الالمان .

فأنت تذكر أن معاهدة فرساي نزلت بألمانيا الى مستوى لم تنزل اليه أى دولة أوربية . واذن فلا بد للالمان من أن يظهروا تفوقهم للعالم ، بل ولانفسهم قبل العالم . ثم أن العوامل الاقتصادية دفعتهم الى التوسع والاستعمار ، كما دفعت غيرهم من قبل ، وانما مع فارق ، هو أن الانجليز والفرنسيين والهولنديين وغيرهم ، عندما توسعوا فى اقتناء المستعمرات ، وكانت أمامهم البحار السبعة يستولون منها على ما يريدون . فلما أخذ الالمان يستعمرون كان الميدان قد اكتظ وازدحم ، وكان عليهم اذن أن يتوسعوا فى حيز ضيق وفى نطاق محدود - ويعترف تشرش بهذه الحقيقة فى كتابه « عظماء معاصرون » - فى الفصل الخاص بالقيصر غليوم الثانى - ولهذا كان لانفجارهم دوى مروع ، فرقع بأشد من حقيقته .

وهم من ناحية أخرى ، لم يقنعوا كما قنع غيرهم ، ممن سبقهم الى الاستعمار باقتناء

الاسواق والمستعمرات كلما سنحت الفرصة ، ولكنهم تاهبوا لاقحام الميدان مزودين له بكل ما يحتاجه - شأن الالمان دائما - فوضعوا تحقيقا لهذا الغرض قانونا سلوكيا جديدا ، ونظريات جديدة للتعليم .

ذلك هو مركب النقص الكامن في هذا الطبع الالمانى العنيف ، أو قل في هذا التطبع العنيف ، وهو الذى استغله النازيون الى الحد الاقصى .

فبدأوا بالشباب ، بل بالطفولة - ولا نعرف دولة حديثة أخرى غير روسيا سلكت هذا السبيل - فلم يحرموا الاولاد من شىء ، وكانت أمكنة اجتماعهم وساحات رياضتهم ومسالكهم ، كانت كلها فاخرة ومجملة ، وكانوا يمارسون من الرياضة الالوان التى لا يمارسها فى دول أخرى الا الطبقات الممتازة ، كركوب الخيل والتجول فى السفن البخارية (اليخت) وأشعروا الولد بواجباته فى الحياة • وعلموا البنت أن تعتبر الامومة وظيفة عليا • ثم غرسوا فيهم جميعا نظريات التفوق الجنسى والفناء فى الدولة واصطناع القسوة لاجراز سيادة البشر . وتوسلوا الى ذلك بتعديل سياسة التعليم الى ما يحقق تلك الاغراض ، وشفعوا التعليم بدعاوات واسعة ملأت كل زمان ومكان : فالنازية فى المدرسة والنازية فى البيت ، والنازية على المسرح ، والنازية على الشاشة ، والنازية تملأ الطرقات والنازية فى المحاكم ودور القضاء .

على أننا لا يجب أن نغالى فى تقدير دوام أثر هذا اللون من التعليم والدعاوة ، فانه ارتكز على السلطة والقسر . فاذا ما زالت السلطة وانهار زعمائها ، ورأى الشعب الالمانى أنه حتى الروسى " المنحط الجنس " فى نظره - أقوى منه ، زال الوهم من أذهان افراده ، واستعادوا بصرهم شيئا فشيئا .

واذا قلنا استعادوا بصرهم ، فانما نشير الى الاحصاءات التى وضعها بعض الكتاب عن الكتب التى كان الشعب الالمانى يقرأها فى الحقبة التى تلت الحرب العالمية الاولى • فلقد شوهد ان اتجاه مطالعات الالمان كان يناقض تعصبهم القومى السابق على الحرب الاولى ، كما يناقض ذلك التعصب نفسه الذى غالى فيه النازيون بعدها . فانتشرت فى ألمانيا عشرات القصص من نوع « كل شىء هادىء فى الميدان الغربى » وقصة « الجاويش جريشا » ، وكانت كلها تدور حول التبشير بالوطنية العالمية ، وباحترام باقى الشعوب وبالانتفاض المرير المتحمس ضد الوحشية والظلم . وكان الكثير منها يبشر ضد الحرب

ويدعو الى السلم والى الاشتراكية ، فكان توماس مان - من رواد القصة الالمانية - كاتباً حراً جريئاً وكان ريلك - وهو شاعر ممتاز يضعه النقاد فى الصف الاول لشعراء هذا العصر - ينادى بمبادئ انسانية مسالمة .

فلما وقعت أزمة سنة ١٩٢٩ - تلك الازمة المالية الخانقة - وبدأ شبح التعطل والفاقة يظهر للشباب الالمانى • رأى النازيون أن الفرصة سانحة ، فاقتنصوها بادئين بالشباب ، على ما مر بك بيانه .

وبعد ، فما هى مهمة الحلفاء وجيوش احتلالهم فى هذا الميدان ؟ لا نعتقد أن اغلاق الجامعات والمدارس يمكن أن يؤدى الى نتيجة ، فأغلب أساتذتها فيما يقال من العناصر التى لم تؤمن قط بالاشتراكية النازية ايماناً حقا ، ولم يعتنقوها الا ابقاء على حياتهم وحررياتهم • ولكن المهم الذى يجب عمله فوراً هو ايقاف تعليم التاريخ والعلوم الاجتماعية - لان كتب تلك المواد لقيت من النازيين العناية الاولى لصياغتها بما يلائم أهدافهم - حتى يعاد طبع كتب جديدة فى تلك الموضوعات .

وينبغى أن تقف رقابة سلطة الاحتلال عند أدنى حد ممكن ، وأن تكون فى هذا سلبية : انها يجب أن تمنع التعليم النازى فى المدارس ، ولكن ذلك هو كل مايجوز لها أن تعمله ، فهى لا تستطيع أن تضطلع بالعمل الايجابى الانشائى ، وانما يجب أن يترك أمره للالمان يقومون به بالاسلوب الذى يلائمهم •

ومع ذلك فقد وجد رأى آخر - تقدم به خبراء لهم خطرهم فى شؤون التعليم - يعارض ما نقول به . ويرى أن مجلس الرقابة - أو الحلفاء - هم الذين يجب أن يضطلعوا بأنفسهم بمهمة إعادة تعليم الشعب الالمانى فيصوغون برامجه - دائماً بأنفسهم - على الصورة التى تطابق أهدافهم .

وحاصل الخطة التى وضعوها لذلك ، ان يعين الحلفاء « مندوبا ساميا لشؤون التعليم فى ألمانيا » تعاونه لجنة لاتضم ألمانيا واحدا • وله أن يبسط نفوذه المطلق - لمدة غير محدودة - على ميدان التعليم بأسره ، وله أن يشرف على سياسته اشرافاً تاماً ، وله فوق ذلك ان يشرف على الحياة الثقافية بوجه عام فى المانيا ، فيراقب الكتب والصحف والمجلات والافلام السينمائية واذاعات « الراديو » ، وله أن يصادر منها ما يرى فيه خطورة على

النظام الديمقراطي المزمع بناؤه ، ووظيفته الايجابية ان ينشر الكتب - تأليفا وترجمة - التي يعتقد في فائدتها . وأخيرا فقد أخضعوا لرقابته أوقات فراغ الشباب ، وأنواع الرياضة التي يمارسونها ، والفصول المسائية التي يختلفون اليها ، والجمعيات أو الهيئات التي يجوز أن ينتموا اليها .

ولكن من لنا بذلك المندوب السامى الذى يبرز البشر جميعا فى الحكمة وفى القدرة ، والذى يستطيع أن ينفذ هذه الفكرة بنجاح ؟ لقد تستطيع السنج أن تفعل الكثير ، ولكنها - من المحقق - لا تستطيع أن تربي وتعلم . وبوسع السلطة الحربية أن تعنى بالناحية المادية حياة الشعب الالمانى ، كالأكل والنقل والمال ، فلا مناص من ذلك ، ولو تولتها أيد ماهرة ، لوصلت الى نتائج مرضية . أما الحياة العقلية لشعب ما فمسألة من صميم اختصاصه لا يستطيع أن يتولاها أجنبى ، تخفق على مكتبه راية العدو . ولا بد وأن يثور أى شعب متحضر - بلك الشعب الالمانى - ضد أية رقابة أجنبية عنيفة للتعليم . وسينظرون الى أعوان المندوب السامى وموظفيه - من الالمان - نظرتهم الى المأجورين من الكويسلنجات ، وسيقاومون كل ما يحاول أن ينشر من آراء ، لمجرد أنها تحمل فى نظره طابع العدو .

وعلى هذا ، فمن الواجب أن يتولى تعليم الالمان ألمان . والمساعدة التي لا يجب ان يقدم لهم الحلفاء مساعدة غيرها ، أن يلحقوا بأدارتهم العسكرية المؤقتة حجة عالميا فى مسائل التربية والتعليم - وكأنه ضابط اتصال بغير الزى العسكرى - وانما بغير أية سلطة تنفيذية ظاهرة ، وليقدم المساعدات الفنية للألمان الذين سيتولون إعادة تعليم الشعب الالمانى .

أما عملية اختيار الالمان الذين سيضطلعون بمهمة التعليم ، فقد اقترحوا لها احدى طريقتين ، وتقوم كلتاهما على أن الالمان هم الذين يجب أن يقوموا بعملية الاختيار :

الاولى أن تتولى الادارة الالمانية المؤقتة - وسيأتىك نبؤها - اختيار « مدير التعليم » وهذه الطريقة تستغرق وقتا طويلا ، وقد لاتم قبل سنتين أو ثلاثا من بعد الاحتلال .

والثانية - وهى الامثل - أن يلجأ الحلفاء الى الالمان الممتازين الهاربين من النازية ، كانشتاين وتوماس مان وكارل مانهايم ، والالمان الممتازين الذين بقوا فى المانيا - فى معسكرات الاعتقال - والذين اقاموا الدليل على قيمتهم وشجاعتهم ، كاسقف برلين الكاثوليكى ، وكارل بارت ، ودكتور بتليش . ولنكل الى تلك المجموعة الممتازة مهمة

اختيار من يعاونهم من رجال التربية والتعليم ، لتكوين « مجلس التربية والتعليم » .
وهذا المجلس هو الذى ينتخب « مدير التعليم » . ورجل يختاره ألمان ممتازون ، بهذه
الطريقة ، لا يمكن أن يعتبره الشعب كويسلنج . وهو سيضطلع بتلك الادارة حتى
تستقر فى دست المانيا حكومة منتخبة ديمقراطية .

ومهمة « مجلس التربية والتعليم » أن يعين المدرسين والاساتذة من الالمان الصالحين
لنفض النازية عن « ألمانيا الاخرى » وأن يضع البرامج التى تمهد للحياة الديمقراطية
أسوة بباقي العالم المتحضر ، وان يعالج بنوع خاص مركب النقص الذى أصيب به
الشعب الالمانى ، فيبرز للشعب المريض مواهبه فى غير ميادين القتال ، كميادين العلوم
والفنون ، ثم يظهر افكاره من فلسفة النازية المسمومة ، وستساعده الهزيمة التى منيت
بها الجيوش الالمانية ، والاحتلال العسكرى لالمانيا ، على أن ينزع من عقله أسطورة التفوق
والسمو عن الهزيمة . ثم لا بد من أن يعمل ذلك المجلس على وصل الالمان بالعالم
الخارجى ، فيتقل التلاميذ والطلبة والاساتذة فى دول أوروبا ، وتفتح أبواب المانيا لزيارات
مماثلة . ولقد شوهد فى ربيع القرن الأخير أن القيود النقدية الداخلية فى المانيا كانت
تؤدى الى صعوبة السفر الى الخارج ، وأحيانا الى استحاله . وكانت الهجرة من ألمانيا
- منذ قيام أزمة سنة ١٩٢٩ - محدودة جدا . وهذا الاحساس " بالعلق " هو الذى حفز
الالمان - ضمن ما حفزهم - الى شهر الحرب ليجدوا لانفسهم مجالا حيويا Lebensraum

وهذا التبادل - تبادل الاولاد والاساتذة - يؤدى الى خلق التفاهم بين الشعوب
المختلفة وبين ألمانيا . لأنه سيرى الالمانى أن الروسى أو المصرى أو الصينى لا يقل عنه
فهما وادراكا ، وانه يعيش فى منازل كما يعيش هو ، وأن فى بلد كل منهم مدنا ، وفى
مدنه عمائر وطرق ومدارس ودور لهو ودور جد . الى آخر ما كان يعتقد انه من
الخصائص التى تخصصت بها المانيا دون غيرها . وهذا الفهم - الجديد - لشعوب
العالم ، هو من أهم وسائل تطيب الالمان من النازية ، كما أنه النصيب الاوفر من مساهمة
الامم المتحدة فى اعادة تعليم الشعب الالمانى وتربيته .

على ان هذا البرنامج لن يكمل - ولن يؤتى ثمراته - الا اذا شكل الحلفاء
مجلسا دوليا يشرف على شئون التربية والتعليم فى دول العالم أجمع ، ويتكون من
ممثلين من كل الدول بما فيها المانيا ، ويجب ان يخضع له الظافرين ، ولهم فيه أغلبية ،

ليخضع له الالمان وغيرهم عن رضاء واختيار . وستكون المهمة الاساسية لهذا المجلس الدولي أن يشرف على اعادة تعليم شعوب العالم أجمع بما يلائم المستقبل الدولي الجديد. فان هؤلاء الحلفاء الذين حاربوا معا كان يجهل بعضهم بعضا ، قبيل نشوب الحرب الثانية — والى اليوم — ومن جهل امرا كرهه فى الغالب ، وهو يقين ينفر منه ولا يرتاح اليه .

واذن فمن المتعين على هذا المجلس الدولي ان يضع — وينفذ — الخطط اللازمة لاقامة تفاهم كامل بين مختلف الشعوب ، فى ميادين الثقافة والتعليم والزيارات العلمية والصيفية والموسمية ، وانشاء هذا المجلس هو أيضا نصيب كبير من مساهمة الامم المتحدة فى اعادة تربية الشعب الالمانى وتعليمه .

وبعد ، فان قرارات بوتسدام لم تعرض لهذه المسألة الا بفقرة مقتضبة كما قلنا ، جاء فيها : « مراقبة التعليم الالمانى بصورة تامة بحيث يقضى على النظريات النازية والعسكرية ، وبحيث تتمكن الآراء الديمقراطية أن تنمو وتزدهر » .

أما ميثاق الامم المتحدة فقد نص فى الفصل العاشر منه على تأليف مجلس اقتصادى واجتماعى مهمته ان يقوم بدراسات ووضع تقارير عن المسائل الدولية فى شؤون الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة ، وما يتصل بها . وله أن يقدم توصيات فى تلك المسائل الى الجمعية العامة أو الى أعضاء الامم المتحدة والى التوكيلات الاخصائية ذات الشأن (مادة ٦٢ من الميثاق) .

واذن فليس فى الوثائق الدولية التى وضعت الى اليوم نصوص تعالج مسائل التربية والتعليم — فى المانيا على خطورة شأنها وبعد أثرها . ولعلمهم يتداركون هذا النقص مستقبلا — بأول فرصة — والاقضوا على كل ما بذلوا من جهود ودماء لكسب السلم بعد أن خسرت المانيا الحرب .

أما من الناحية الدولية ، فقد انعقد مؤتمر فى لندن ، يوم أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، ودام انعقاده الى اليوم السادس عشر منه ، دعت اليه حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا ، ومثلت فيه اربعون امة بوفود من مندوبين ومستشارين ، من بينها مصر وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية والعراق وايران (دول الجامعة العربية) . وكان الغرض من دعوة المؤتمر انشاء هيئة للامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة . وقد انتهى المؤتمر

فعلا الى وضع دستور مكون من خمسة عشر مادة ، نص في المادة العاشرة منه على ان هذه الهيئة تتصل بهيئة الامم المتحدة كواحدة من الفروع المشار اليها في المادة ٥٧ من ميثاقها : وقد مر بنا ان ذلك الميثاق — ميثاق هيئة الامم المتحدة — ينص على وجود هيئات خاصة تشترك مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

والباعث على اثناء تلك الهيئة — على ما جاء في ديباجة دستورها — هو ان الحروب تبدأ في عقول الرجال ، وان تاريخ الجيش البشرى يثبت ان جهل المرء اساليب غيره من الناس وطرق حياتهم ، كان سببا عاما للشك وانعدام الثقة بين شعوب العالم ، الامر الذي كان يمهّد لخلق جو من الشك الدولي يسهل أن تنحدر فيه الخلافات بين الامم الى هوة الحرب .

والذي نأخذ على دستور الهيئة ، انه لم يبين وسائل العمل التي تتحقق بها اغراضها . فان الجانب الاكبر من نصوص الدستور ينحصر في البنود الخاصة بالتمهيد لانشاء الهيئة . ولهذا تتوقف الطرق التي ستستخدمها الهيئة على السلطات التي تمنح لها . على أن تلك الهيئة لازالت الى اليوم مجرد وثيقة ، أو قل قصاصة ورق . ولكنها تستطيع ان تصبح قوة محرّكة كبرى ، لو ظفرت بالقيادة والمال والزمن ، فان حرمت منها جميعا او حرمت من بعضها ، قصرت حتما دون تحقيق الآمال التي يعقدونها عليها . اما أن تعهدتها الامم المتحدة بالرعاية وبالتنفيذ ، فتصبح اداة فعالة لاقامة السلم الدائم المنشود . ذلك بأن السلم الذي يقوم — في جوهره وأساسه — على التسويات التي تعقدتها الحكومات ، انما هو سلم موقوت ، فيما اثبتته تجارب الماضي القريب والبعيد ، سواء . أما السلم الذي يفشل ولا ينهار ، فهو الذي يقوم على وحدة الجنس البشرى وحدة عقلية ومعنوية ، كحد تعبير ديباجة دستور «هيئة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة» .

٣ — نظام الحكم والادارة

والخطوة الاساسية الثالثة — في الترتيب العددي لا في ترتيب الاهمية — لبعث «المانيا الاخرى» هي الاخذ بيد المانيا في فترة الانتقال من الحرب الى السلم ، حتى يستقر فيها نظام الحكم ، وحتى تستقر فيها الادارة بفروعها المركزية والاقليمية .

ومن المقرر — ابتداء — كما مر بك — ان يترك لالمانيا ولغيرها حق تقرير
المصير ، أى حق اختيار نوع الحكومة التى تسيروها ، وانما هذا الحق يحده تحفظ ،
يشرف على تنفيذ الحلفاء ، حاصلة ألا تتكرر فى المانيا — وفى غيرها — مأساة النازية
أو ما يشابهها من أنظمة .

والمشكلة التى تعترض الحلفاء ، بعد تحطيم حزب النازى وتشيتت أعضائه وعزلهم
من جميع الوظائف العامة والخاصة ، هى خلق نظام ادارى يسير دفة الامور فى المانيا .
وتلك مشكلة معقدة ، لان الحزب المذكور كان يسيطر على كل شىء ، وكان يسير كل
شىء ابتداء من الوزارات فى برلين الى مكاتب توزيع بطاقات الطعام فى كل قرية : فكانت
كل ادرة مشبعة برجال النازى . وكانت الادارة الالمانية مركزة تركيزا شديدا لم
يسبق له نظير . فالغاء النازية معناه ايقاع الاضطراب فى تلك الشبكة الادارية المحبوكه
الاطراف . ويحق لنا أن نتساءل — أزاء ذلك — عن الانظمة التى يجوز أن تحل
محل النظام النازى البائد ، والتى تستطيع أن تقدم للناس نظاما جديدا متماسكا تحدوه
الثقة ويسوده النظام .

قالوا أما أن يعين كل من الحلفاء الظافرين ألمانا تعهد اليهم الادارة الالمانية تحت
رقابة من عينهم واشرافه . فيعين الروس الموظفين اللازمين فى المناطق الشرقية التى
احتلتها من ألمانيا ، ويعين الانجليز والامريكان الموظفين اللازمين فى المناطق الغربية .
واما أن يسمح الحلفاء للامان باختيار حكومة مؤقتة من الالمان حتى تستقر فيها
الحكومة الدائمة .

أما الطريقة الاولى فخطرة ، ولا تؤدى الى تحقيق الهدف الاساسى للحلفاء
وهو بعث ألمانيا الديمقراطية المسالمة : فانه حتى لو قدر للحلفاء أن يوفقوا الى الرجال
الصالحين للحكم من بين الالمان — وتلك مهمة شاقة — فان هؤلاء الرجال سيعجزون
عن كسب ثقة مواطنيهم وولائهم لهم . لقد تملؤهم الوطنية والامانة ، ولكنهم سيظلون
فى أعين الشعب كويسلنجات : يعتمدون فى سلطانهم على الحراب الاجنبية . وسيضطرون
بطبيعة الحال الى التعاون مع سلطات الاحتلال فى كثير من المسائل التى لا بد وان
تؤذى كرامة الالمان ، وستقع على رأسهم الكراهية التى ستولدها تلك الاجراءات ،
أيا كانت درجة لزومها . ولو كان هؤلاء الرجال — اذن — مجرد مندوبين عن جيش

الاحتلال الذي عينهم ، دون ان يستندوا الى أية صفة تمثيلية ، فانهم سيكونون قليلو النفع للحلفاء ولاغراضهم .

ولا يصح — من ناحية اخرى — أن يتوقع الحلفاء امكان التفاهم مع الصنف الممتاز من الرجال ليحكموا تحت امرتهم المباشرة ، فذلك مما ترفضه النفوس الأبية لشعب كالشعب الألماني . وانما اغلب الظن — بل قل اليقين — انهم سيكونون من ذلك النوع الوصولي من الامعات الذين يتهافتون على كل راغب في الشراء ، ما دام يعرض شيئا من المال ، أو شيئا من النفوذ الرخيص .

واذن فمن الخير والافضل ان يتبع الحلفاء الطريقة الثانية ، فيحكم الوطن الألماني من يختارهم أبناء الوطن ، اذ أنهم أدرى من غيرهم بمن يصلح لمهمة الحكم والسلطان .

والخطوات العملية التي ينبغي اتخاذها لتحقيق ذلك الهدف الكبير أن يبدأ الحلفاء بتطبيق النظام الدستوري والقانوني لجمهورية فايمر . والنظام المذكور لم يصبح بعد عتيقا ، ويعرفه الالمان جميعا — فيمن عدا الاجيال الناشئة — ولا مانع من ان تجرى فيه التعديلات اللازمة ، وليجعل الحلفاء من ذلك النظام دستورا للدولة الألمانية ، حتى تستطيع المانيا المحررة وضع دستور جديد لها ملكي أو جمهوري ، حسب ما يسفر عنه استفتاء الشعب ، كما وقع في ايطاليا وفي اليونان ، فاقترعت الاولى للجمهورية وأختارت الثانية الملكية .

والصعوبات التي تعترض الحلفاء في هذا الخصوص هي مهمة اكتشاف الموظفين الالمان الذين يصلحون للعمل ، اذ لا بد لهم أن يكونوا أمناء ، تملؤهم روح الخدمة العامة ، وأن يكونوا أبرياء من مثالب الحقبة النازية المنصرمة . وان كثيرا من هؤلاء الرجال قد غيوا في السجون ومعسكرات الاعتقال ، والكثير منهم قد يصلح ولا شك لهذا العمل الجديد . وبوسع الهيئات السلمية الاخرى — التي عطلها النازيون — كالغرف التجارية ونقابات أصحاب المهن والكنايس ، وغيرها ، ان تقدم رجالا صالحين للسلك الاداري الجديد .

ولا بد لالمانيا من ان تستفيد — في فترة الانتقال هذه — من اللامركزية التي كانت متأصلة فيها ، من قبل العهد النازي ، ولتبدأ اذن من اسفل الدرج ، فتعيد النشاط الى المجالس البلدية — وكانت منتشرة في المانيا دائما والى عهد جمهورية فايمر —

وتلك المجالس ، كما تعلم ، هي برلمانات محلية ، يسهل ايجاد من يملأ مقاعدها من بين الاحرار الذين اشرنا اليهم ، عن طريق الانتخابات . فاذا ما استقر الامر بتلك البرلمانات المحلية مدة ما — لا يجب أن تتجاوز الشهور — عمل الحلفاء على تكوين مجالس مقاطعات ينتخب اعضاءها أعضاء المجالس البلدية . وبعد ان تمضى على تلك الخطوة فترة اخرى قصيرة — بضعة شهور ايضا — سيكون من السهل ان يدعو الحلفاء مجلسا وطنيا مكونا من أعضاء يمثلون مجلس المقاطعات . ولتكن مهمة ذلك المجلس الوطنى مهمة استشارية فى أول الامر ، يناقش المسائل التى تطرحها عليه سلطة الاحتلال ، ويصدر بشأنها المذكرات أو القرارات . وليعط من أول الامر بعض السلطة التنفيذية كالاشراف على عمليات التعمير والمواصلات والتغذية والصحة وما الى ذلك .

والمجلس الوطنى المذكور هو اصلح هيئة تعين الرؤساء الاداريين فى مختلف الوزارات ، تحت اشراف السلطة العسكرية . وهى التى تعين لجنة لتضع مشروع الدستور الالمانى الجديد .

وبعد ان يستقر الامر بذلك المجلس الوطنى ، يتولى هو اختيار مجلس وزراء ، ليكون هو الحكومة المؤقتة ، المسؤولة أمام المجلس الوطنى ، والتى تشرف على عمليات انتخاب الجمعية التشريعية — التى لا بد وان توجد بعد المجلس الوطنى — والتى ينبغى ان تعطى لها فرصة مناقشة شروط الصلح ، قبل صياغتها النهائية ، حتى لا تتكرر مأساة فرساي .

وهكذا تنتقل السلطة تدرجا من سلطة الاحتلال الى الحكومة الوطنية انتقالا بعيدا من الطفرة التى تؤذى «الرجل المريض» .

ولا نستطيع ان تكهن بالفترة التى قد يستغرقها هذا الانتقال التدريجى ، ولكن طولها أو قصرها سيتوقف على مقدرة الهيئات المختلفة ، التى اشرنا اليها ، على العمل معا فى تماسك وانسجام وسيتوقف أيضا — بل وقبل ذلك — على روح التسوية التى يزمع الحلفاء فرضها على ألمانيا — أو عقدها معها — لا ندرى . فان كانت تسوية عقابية ، أو لو ترك الحلفاء الالمان أطول مما يجب فى ظلمات من الشك ، فلا يجب أن تتوقع السرعة والسلامة فى فترة الانتقال الدقيقة ، لان الرجال لا يستطيعون البناء والتعمير — ماديا أو

مغنياً — الأفي جو من العطف الحازم والإطمئنان إلى نوع من المستقبل المضيء .
ولقد اعتنق أقطاب بوتسدام هذه النظرية ، في خطوطها الرئيسية ، دون أن يعالجوا
تفصيلاتها . فكان من المبادئ السياسية التي اتفقوا عليها ، ضرورة خلق نظام إداري
ألماني ، والعمل على تسليم الاقتصاد الألماني والإدارة الألمانية — إلى أبعد مدى ممكن —
إلى الألمان . وعللوا ذلك بقولهم « وهكذا يحس الألمان في وطنهم أن مسؤولية تلك النظم
تقع عليهم ، وأن أي فشل يمكن أن تمنى به يقع وزره عليهم » .

وقرروا محاربة المركزية الشديدة — الطارئة التي أقامها النازيون — والعودة إلى
تقاليد اللامركزية الألمانية الأولى ، وإعادة نظام الحكم الذاتي المحلي في جميع أنحاء
ألمانيا ، على أساس المبادئ الديمقراطية ، ويكون ذلك بنوع خاص عن طريق مجالس
منتخبة ، وإن يتم ذلك بأسرع ما يتفق مع الأمان العسكري ومع أغراض الاحتلال .
وقرروا إدخال نظام التمثيل والانتخاب في الإدارات الإقليمية وإدارات المقاطعات
وإدارات الدولة .

ولكنهم قرروا — مؤقتاً — « عدم قيام حكومة مركزية ألمانية وعلى الخصوص في
ميادين المال والنقل والمواصلات والتجارة الخارجية والصناعة ، فإن جميع تلك المصالح
ستعمل تحت إدارة مجلس الرقابة . ومع ذلك فإن قدراً معيناً من الحكومة الألمانية سيقوم
تحت رئاسة وزراء ، وبنوع خاص في ميادين المال .

أما عدم قيام حكومة مركزية فوراً ، فأمر مفهوم للأسباب التي بسطناها . أما سكوت
بوتسدام عن الإشارة إلى فترة الانتقال وخطواته العملية ، على الصورة التي عرضناها أو
على صورة غيرها ، فأمر غير مفهوم إزاء ما شهدناه من معالجته لتفصيلات دون
هذه المسألة أهمية وخطورة . ولاغفالها أثر سيء على هدف بعث « ألمانيا الأخرى » لأنه
يترك الألمان الأحرار في شك من مصيرهم — من الناحية العملية — الأمر الذي يعطل
حركة الديمقراطية .

وكان لا بد لقرارات بوتسدام من أن تعرض للحريات السياسية والمدنية ، تلك
الحريات التي طال كتبها في ألمانيا النازية ، والتي شب كثير من الألمان وهم لا يتصورون
لها وجوداً ، فقال المؤتمر في فقرة من قراراتهم « تباح وتشجع في جميع أنحاء ألمانيا
كل الأحزاب السياسية الديمقراطية ، بما يتصل بها من حقوق الاجتماع والمناقشات

العامه » وفي فقرة أخرى « مع مراعاة ضرورة المحافظة على الامان الحربى ، تباح حرية القول والصحافة والدين ، كما تحترم المنشآت والمؤسسات الدينية ويباح تكوين اتحادات تجارية حرة ، مع مراعاة نفس الضرورة » .

وتلك لفظة نفسانية بارعة : فلقد طال الكبت والقمع فى ظل النازية ، فأصبحت أول حاجة نفسية يحسها الالمان هى حرية التعبير عن آرائهم بطلاقة وفى أمان من القتل والتشريد . فان كتبهم الحلفاء من جديد ، فسيعاودهم ذلك الاعتلال العصبى الحاد - الذى لم يزم من بعد - والذى أوقعهم فيه سياسة هتلر الارهابية . ولا بد للحلفاء - فى سبيل بعث ألمانيا الاخرى - من أن يتيحوا للالمان الاحرار فرصة الاجتماع والتشاور والمناقشة ، ليعرفوا حقيقة ما فعله فيهم النظام المنهار ، وحقيقة ما ينبغى عمله لاعادة التعمير ، وليشتركووا اشتراكا ايجابيا فى بناء ألمانيا الجديدة ، ولن يتأتى لهم ذلك ، على وجه مرضى ، الا باطلاق حريات القول والاجتماع ، بصورهما المختلفه ، وانما دائما فى حدود القانون العادى الذى يحكم هذه المسائل فى الدول الديمقراطية ، وفى حدود الحيلولة دون اقامة نظام باغ لا ينسجم فى اطار المجتمع الدولى . وعند تلك الحدود ينبغى ان تقف رقابة سلطة الاحتلال ، بحيث لا يكاد أحد يحس بوجودها ، فستطيع مختفية أن تعمل أضعاف ما تحاول عمله وهى سافرة .

على أن البحث فى نظام الحكم والادارة لن يكون كاملا ، اذا لم نعرض لما نادى به كثير من كتاب القانون الدولى العام من ضرورة تقسيم ألمانيا وتقطيع أراضيها . ولقد ذهبوا فى ذلك مذاهب شتى ، وتدور مذاهبهم كلها حول فكرة العمل على اضعاف ألمانيا : فقال بعضهم باعادة تقسيمها الى الـ ٣٦٦ ولاية ، التى كانت تتكون منها قبل أن تتم وحدتها على يد بسمارك سنة ١٨٧١ . ورأى البعض أن يفصل الجزء الجنوبى من بروسيا ، ويفصل الجزء الشمالى البروتستانتى من ألمانيا ، وتلحق المنطقتان بالنمسا ، وتعاد ملكية بيت هابسبورج . ورأى فريق ثالث أن أضعاف بروسيا يؤدى الى اضعاف ألمانيا واذن فبدلا من فصل بروسيا عن ألمانيا ، يقطع الحلفاء من بروسيا اراضى الرين والروور ، وكذلك الجزء الشرقى منها . وذهب فريق رابع الى الاكتفاء بفرض دستور اتحادى مفكك يربط أجزاء الريخ ربطا ظاهريا ، ويؤدى فى حقيقته الى تقطيع أراضيها .

أما أنصار تقسيم ألمانيا — أيا كانت صورة التقسيم — فيرون أن مصدر الخطر الألماني في وحدة ألمانيا السياسية ، بوجه عام ، وفي دخول بروسيا ضمن دول الريخ ، بوجه خاص .

ويقولون انه من الخطأ أن تتوهم أن جميع الألمان يرغبون في الانضمام الى الريخ: بل أن المشاهد ان ألمان الجنوب تفصلهم عن ألمان الشمال فوارق من الجنس والتقاليد والاخلاق . والمشاهد — الى اليوم — أيضا — أن الاجيال القديمة في بافاريا والنمسا يفضلون أن تحكمهم ملكياتهم القديمة ، أما الاجيال الحديثة فيسهل توجيهها تلك الوجهة . ويلاحظ أنصار التقسيم أن شعورا من البغضاء والتنافر يسود علاقة البافاريين والبروسيين ، وأن السبب الوحيد الذي دعا أهل بافاريا الى التضحية بشخصيتهم المستقلة في النظام النازي ، هو أن حركة النازية بدأت — في الواقع — في بافاريا . ولهذا يحس البافاريون أنهم هم الذين غزوا بروسيا ولم تكن بروسيا هي التي غزتهم :

أما القول بضرورة وضع الشعوب التي تتكلم الألمانية داخل حدود واحدة فمن باب لزوم ما لا يلزم ، ويستدلون على ذلك بسويسرة . فالسويسريون الألمان ، الذين تتكون منهم أغلبية سكان سويسرة لا يحسون أقل رغبة في الانضمام الى أخوتهم الألمان ، داخل حدود الريخ : بل انهم — في الواقع — على استعداد لان يقاتلوا حتى الفناء ليتجنبوا ادماجهم في الستة والثمانين المليون الألماني ، ذلك بأنهم يقدرون استقلالهم ، ويفخرون — بحق — بتقاليدهم وتاريخهم . ولن تجد سويسريا واحدا يحس بالضيق أو البؤس بسبب تبعيته لامة صغيرة بدل ريخ ضخم كبير .

ويقول أنصار التقسيم أن تلك هي حال النمساويين والبافاريين والسكسونيين ، فوراءهم قرون طويلة من الاستقلال ، بوسعهم أن يلتفتوا للوراء اليها . أما دخولهم في الامبراطورية الرومانية المقدسة ، في القرون الماضية ، فقد كان دخولا غامضا مفككا غير مستقر ، وكانوا دواما ، تواقين من بعد الوحدة سنة ١٨٧١ الى الاحتفاظ بشخصيتهم الوطنية . أما باقي دول الريخ الصغير فلم تنزل عن استقلالها للريخ الثاني ، الا بعد فرساي .

واعتقادهم أنه سيكون من السهل ، في أية دولة من دويلات ألمانيا القديمة ، أن توظف الرغبة في العودة الى استقلالها التقليدي ، بحيث لن يمضي أكثر من جيل حتى

نرى البافاريين والنمساويين والسكسونيين ، وغيرهم ، فخورين بتاريخ وتقاليد مستقلة عن تاريخ ألمانيا وتقاليدها ، كالسويسريين اليوم سواء بسواء .

ويقدم أصحاب هذا الرأي النمساويين كمثل رائع لتغيير العقلية كنتيجة لانقاص السلطة السياسية . ويقولون ان المعروف عن النمساويين اليوم انهم شعب طبع سهل الاخلاق ، ولكن التاريخ ينبؤنا انهم كانوا لقرون عديدة ، تحت حكم الهابسبورج شعبا مكروها ، وأن مسلكتهم في علاقتهم مع الطليان والمجريين والتشييك ، وغيرهم من الشعوب التي كانت تحت سيطرتهم وحكمهم الى القرن التاسع عشر ، لم تكن بخير من علاقة ألمانيا بالدول التي غزتها خلال الحرب العالمية الثانية ، وأنهم أعدموا آلاف المواطنين الذين قاموا بمحاولات - فشلت - لنفض الكابوس النمساوي ، ثم جاء عام سنة ١٩١٨ فتغيروا : تغيروا بعد أن حرمت النمسا من وسائل اضطهاد بقية الاجناس . تغير خلق الشعب بأسره الى أحسن ، تغيرا كاملا ، فأصبحوا في وداعة السويسريين ودمائة خلقهم . وما ذلك الا لانهم أيقنوا ان الايام بالنسبة لهم قد ولت .

ويعلق أنصار التقسيم على ذلك بقولهم أنهم يتوقعون أن يألف البروسيون تلك الحقيقة المرة - المرة في حلوقهم فقط - والتي تتحصل في أنهم لن يتمكنوا بعد من اضطهاد الشعوب الاخرى ، فيخلق الحلفاء بذلك فضيلة من الضرورة .

تلك هي خلاصة نظرية أنصار التقسيم .

أما نظرية خصومها فتتحصل في أن القائلين بالتقسيم يتناسون أن الالمان بعد أن ذاقوا حلاوة الوحدة وطعموا من ثمارها ، لن يقبلوا التقسيم عن طواعية واختيار . وسيكون من المحتم اذن أن يفرضه عليهم الحلفاء بالقوة الجبرية ، والقوة الجبرية كثيرة النفقات ، لان الحلفاء سيحتفظون على الدوام بقوات مسلحة كبيرة لاختماد أية معارضة أو محاولة . ويخشى خصوم النظرية أن يتحول خلق الحلفاء الى العنف - تحولا بطيئا غير محسوس - الامر الذي يتنافى مع كل المبادئ التي قاتلوا لاعلائها .

ويقولون أن تقسيم ألمانيا سيؤدي حتما الى ايحاز الروح القومية المتعصبة بأشد مما عرفها العالم . فستوحد الولايات الجديدة تشريعاتها وتعليماتها وطرق معيشتها ، وسيتبادلون السفر والتنقل عبر تلك الحدود الصناعية الجديدة ، وستصبح الوحدة

الوطنية الالمانية عندهم شغلهم الشاغل ، لا تفكير لهم سواها ، فينقلب الغرض ، وتقوى الروح الالمانية القومية ، من حيث أراد أنصار التقسيم اضعافها .

ويقول خصوم النظرية أن تقسيم ألمانيا سيؤدى الى انزال الفقر بشعبها ويستدلون على ذلك بما وقع - عقب الحرب العالمية الاولى - من تقطيع أوصال الامبراطورية الالمانية وحلفائها فى وسط أوروبا الى دول كثيرة مستقلة ، ويقولون ان ذلك أدى الى اضطراب اقتصادى عنيف والى هبوط فى مستوى معيشتهم ، وهذا كله يتنافى مع ميثاق الاطلنطى الذى وعد بتوفير الرفاهية الاقتصادية والتحرر من العوز للجميع .

وبعد ، فان حجة خصوم التقسيم أرجح من حجة أنصاره . لان هؤلاء يسلمون بأسانيد أولئك ، ثم لا يحارون ردا عليها ، أو يتقدمون برد ركيك .

فتراهم ، مثلا ، لا يحIRON ردا على مسألة النفقات الباهظة التى يتكلفها الحلفاء فى سبيل فرض التقسيم على ألمانيا الموحدة .

فاذا ما عرضوا للتخوف من تقوى روح التعصب القومى ، قالوا أن الالمان ستشغلهم محاولات الوحدة - الى حين - عن أعمال الغزو والاعتداء . ولا يسلم عاقل بعلاج مؤقت ينتكس بعده المريض الى حالة أسوأ من حالته الاولى . ولا نتصور أن يقدم الحلفاء على تقطيع ألمانيا ، ويتكلفون فى سبيل ذلك جهدا مضنيا - لتقطيع ما اتصل - ويتحملون من النفقات ما تنوء به الميزانيات الضخمة ، ليجنبوا العالم الحرب مدة انشغال ألمانيا بلم قطعها ، وهى لا يمكن أن تتجاوز فترة الهدنة الطويلة - ٢١ سنة - التى فصلت بين الحربين العالميتين ، حرب سنة ١٩١٤ وحرب سنة ١٩٣٩ .

ويقولون ردا على خشية افقار الدويلات الالمانية الجديدة ووقوعها فى أزمت اقتصادية واجتماعية متصلة ، أن ما وقع فى دول أوروبا الوسطى عقب الحرب الماضية كان بالنسبة للنمسا والمجر ورومانيا ويوغوسلافيا . أما تشيكوسلوفاكيا فقد ازدهرت اقتصاديا . أما باقى دول الوسط فقد أصابته الازمة لان تعداد سكانها زاد ، ولم تقابل من جانبها « بتصنيع » بلادها . ولن نرد على هذا التفسير بأكثر مما رد عليه به أصحابه ، لانهم أدركوا أن التصنيع يلزمه المال ، والدول المشار اليها كان ينقصها المال ، فاذا سألتهم من أين اذن يأتيهم ؟ أجابوك أنه كان بوسعها أن تعمل على توفير اقتصاد الاكتفاء الذاتى داخل حدودها . ولعله فاتهم أن هذا الاقتصاد بدوره يحتاج الى المال ؛ وتلك مناقشات

كما ترى ، يشوبها الحقد والتحيز ، ولا يمكن أن يقوم على مثلها السلام المنشود .
ومن عجب أن يزعم أنصار التقسيم - بخصوص النمسا والمجر - أنه بعد أزمة
دامت عشر سنوات أو خمسة عشر ، بدأ اقتصادهما يلائم الوضع الجديد ، ولكن الأزمة
العالمية كانت قد بدأت بدورها سنة ١٩٢٩ فلم تتحسن حالتها ، ودليلهم على تحسن
الحالة - قبل الأزمة - ان النمسا كانت تدفع ديونها : وهذا الزعم غير صحيح ، لان كل
من زارا لنمسا والمجر ابتداء من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٩ رأى فيهما الفقر باديا ،
فمن أين يقول أنصار التقسيم أن حالتها بدأت تتحسن اقتصاديا لولا الأزمة العالمية ؟
أما أن النمسا ظلت تدفع ديونها - بينما توقفت ألمانيا - فانما لانها كانت تقتطع المال من
قوت شعبها .

وأخيرا ، فان الغاية من التقسيم هي اضعاف ألمانيا حريبا ، حيث يزعمون أن
الاعتداء الألماني جاء نتيجة الوحدة الألمانية . أما اضعاف ألمانيا حريبا فأمر يتحقق بالتجريد
الحربي والاقتصادي على ما مر بك . وأما أن الوحدة هي مصدر الروح الاعتدائية فغير
صحيح ، لانه لا تلازم بين الامرين . وها أن الوحدة الإيطالية يحققها مازيني لاطاليا ،
فلا يعرف عن ايطاليا أنها دولة معتدية الا في عهد فاشية موسوليني .

وبعد ، فالقول بأن بروسيا هي مصدر الروح العسكرية الألمانية المعتدية ، فهو أن
صدق عليها قبل سنة ١٩١٨ فانه لا يصدق بعدها . كانت الملكية - حقا - بروسية . وكان
مستشار الريخ هو رئيس دولة بروسيا . وكان قادة الجيش يختارون عادة من طبقة اليونكر
Junker في بروسيا . وكان نظام الانتخاب في بروسيا - وفي ألمانيا على ما سيأتيك
تفصيله - بطريق الهيئات ، وكان الناخبون من ثلاث طبقات ، وقد أدى ذلك الى تحويل
بروسيا الى دولة « أوليجرشييه » ، تسيطر عليها حكومة من الخاصة أو الاعيان . ولكن
بعد سنة ١٩١٨ ، عندما أصبح الانتخاب عاما ، تغيرت أخلاق الدولة البروسية ، ورأيها
طوال عهد جمهورية فايمر تحكمها وزارات ديمقراطية اشتراكية .

ويلاحظ - من ناحية أخرى - أن ميونيخ كانت وكر حركة النازية ، فلا تجد من
بروسيا سوى واحدا من زعماء النازي الاصيلين وهو بورمان الذي حكم عليه غيابيا في
نورمبورج لعدم العثور والقبض عليه . أما هتلر فنمساوي ، وجورنج وهملرفمن بافاريا ،

وهيس تربي في مصر ، وروزنبرج نشأ في بالت . وأما جوبلز فهو اسما من بروسيا ،
لانه في الحقيقة من مقاطعة الراين .

واذن فمن العيب أن تحابي جنوب ألمانيا وتضعف بروسيا ، وانما حل مشكلة
بروسيا ينبغي أن يتم على أسس أخرى : ينبغي أن يعدم الحلفاء - أو يضعفوا - لا بأنفسهم
بل بوساطة نفس الالمان البروسيين وغير البروسيين - نفوذ طبقة اليونكر الرجعية -
وهم كبار الملاك - ثم نفوذ أصحاب الصناعات الثقيلة ، وذلك مما يندرج في برنامج
التجريد الاقتصادي .



الفصل الثالث

مجرمو الحرب

أثير البحث في جرائم الحرب ، أول ما أثير ، في نهاية الحرب الاهلية الامريكية . وبعد أن وضعت أوزارها ، حوكم اثنان ممن نسبت اليهم أعمال اجرامية مختلفة ، وحكم عليهما بالاشغال الشاقة . ثم تجدد البحث ذاته ، بعنف ، خلال الحرب العالمية الاولى ، وأصدر كل من أسكويث ولويد جورج تصريحات حاصلها أن الامبراطور الالماني وسائر من ارتكبوا جرائم حرب ، سينزل بهم العقاب مهما علت مراكزهم .

ولما أن جلس صانعو السلام سنة ١٩١٨ يضعون نصوص معاهدة فرساي ، ضمنوا تلك المعاهدة نصوصا تعالج مسألة مجرمي الحرب ، وتقضى بتقديمهم للمحاكمة .

ولقد سبق تلك النصوص تشكيل لجنة دولية ، من خمسة عشر عضوا ، مثل اثنان منهم الولايات المتحدة الامريكية - التي رفضت كما تعلم اقرار المعاهدة - مهمتها أن تبحث مسألة مثيري الحرب ، وتحقق الوقائع التي ارتكبها المحاربون الاعداء ، مخالفين فيها قوانين الحرب وعاداتها ، ودرجات المسؤولية المترتبة في عنق أفراد بعينهم في قوات الاعداء ، وتبحث القوانين التي تطبق ، والاجراءات التي تتبع في محاكمة أمثال مرتكبي هاتيك الجرائم ، الى غير ذلك من المسائل التي ترى اللجنة ضرورة بحثها مما له اتصال بمهمتها .

قدمت اللجنة تقريرها في ٢٩ مارس سنة ١٩١٨ ، وانتهت منه الى أن دول أوروبا الوسطى وحلفاءها ، قد ارتكبوا عمدا أعمالا لاثارة الحرب ولحرق حياد البلجيك ولكسمبورج . ولكن اللجنة لم تشر برأى معين فيما يتعلق بمحاكمة الاشخاص المسؤولين . ثم قالت في تقريرها « أن أبحاثها هدتها الى انه قد ارتكبت اعتداءات لا حصر لها على قوانين الحرب وعاداتها ، من جانب دول الوسط » . ثم قدمت قائمة الاعتداءات ،

وكانت مكونة من اثنين وثلاثين مسألة . وانتهت الى القول بأن كل من ثبت عليه جريمة من تلك الجرائم لا بد من محاكمته جنائيا مهما سما مركزه أو علا منصبه .

وجاءت بعد ذلك معاهدة السلام ، فاتبعت على العموم توصيات اللجنة ، فنصت في المادة ٢٢٧ على ان امبراطور ألمانيا يجب أن يحاكم أمام محكمة خاصة مشكلة من خمسة قضاة يمثلون الدول المختلفة المتحالفة اذ ذلك ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا واليابان .

ثم نصت المعاهدة أيضا على تسليم ١٨٩٦ شخصا ثبت أنهم قد ارتكبوا مخالفات ضد قوانين الحرب وعاداتها ، وكان من بينهم القواد هندنبرج ولوندرروف وماكنزن والمستشار الألماني السابق بيتمان هلويج ، وعديد من أمراء البحر ، في قائمة طويلة .

أما الامبراطور فقد فر كما هو معروف الى هولنده - دولة محايدة اذ ذلك - وعند ما طالبها الحلفاء بتسليمه رفضت ، تمسكا منها بحق ايواء اللاجئين السياسيين ، ووقف الأمر عند هذا الحد : بل لقد قيل أن اغتباط الحلفاء بذلك الرفض لم يعدله سوى خوفهم من أن تجيب هولنده الطلب .

ولقد أثارت القائمة يوم اعلانها معارضة شديدة في ألمانيا ، وتقدم اقتراح يقول : بدلا من تسليم مجرمي الحرب ليحاكمهم الحلفاء ، فلتحاكمهم ألمانيا في ليزيغ أمام محكمة الريخ العليا ، وليتدخل الحلفاء كيف شاءوا في تجميع الأدلة واقامة الاتهام . ووافق الحلفاء على ذلك الاقتراح . ولكن الايام مضت ، فاذا بنا لانجد متهما أساسيا واحدا يقدم للمحاكمة ، واذا بالضباط الثانويين الذين قدموا تصدر ضدهم أحكام خفيفة ، أو يبرأوا كلية .

على أن استهتار ألمانيا بقرار الحلفاء ، وبمعاهدة فرساي وبوعدها الذي قطعه لم يقف عند هذا الحد ، بل لقد تحدث ذلك جميعه ، واختارت هندنبورج رأس قائمة مجرمي الحرب ثاني رئيس لجمهورية فايمر .

واقدم تجدد هذا الوضع القديم ، وانما بصورة رسمية ، وبصورة أشد من وضع سنة ١٩١٨ : فكانت لا تمر سنة من سنوات الحرب العالمية الثانية الا ونسمع تصريححا لقطب من أقطاب الأمم المتحدة ، يعلن فيه عن عزم الحلفاء على محاكمة الاشخاص المتهمين بجرائم الحرب ، بعد أن تنتهي الحرب ، ثم ظهر الاصرار على المحاكمة في تصريح موسكو

الصادر بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ ثم في صورة قرارات اتخذتها الدول المتحالفة الكبرى - أولا قبل هزيمة ألمانيا - في مؤتمر القرم في فبراير سنة ١٩٤٥ - حيث تضمنت قراراته النص على وجوب معاقبة مجرمي الحرب من الألمان عما قارفوا من جرائم. وثانيا في وثيقة النصر الأولى التي تضمنت شروط التسليم التي فرضت على ألمانيا - في يونيو سنة ١٩٤٥ - ونصت على وجوب تسليم جميع زعماء الحزب النازي ، وغيرهم ممن تتعلق به تهمة الاجرام النازي . وثالثا في مؤتمر بوتسدام - وقد صدرت قراراته في أغسطس سنة ١٩٤٥ - متضمنة نصوصا مطولة تتناول محاكمة مجرمي الحرب .

وكانت النظرية الروسية ، وهي التي أعلنها الرفيق مولوتوف منذ بضع سنوات تقول بالمحاكمة الفورية ، أثناء الحرب وبغير ما حاجة للتربص الى انتهائها . وأشار الرفيق على بريطانيا ، منذ اليوم الذي وقع فيه رودلف هيس الزعيم النازي بين يديها ، هاربا أو مندوبا ، لا ندري ، أن تحاكمه . ولقد أصرت روسيا على نظريتها ونفذتها ، فقدمت ثلاثة من ضباط الجيش الألماني ، وواحدا من الرعايا الروس ، يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٣ للمحاكمة أمام أول محكمة عسكرية عقدت لمحاكمة مجرمي الحرب في مدينة خاركوف ، بحضور مئات من العمال وجنود الجيش الاحمر الذين كان يحمل أغلبهم علامات ما أصابهم من ضروب التعذيب .

وكان المتهمون الاربعة : الاومباشي رينهارت وانزلو من أعضاء البوليس السري الحربي ، وهانزريتز نائب قائد فصيلة من جنود الهجوم ، والكابتن ولهم لانجفيلد من ضباط فرقة مقاومة التجسس الحربي ، ثم ميشيل بولا فوف الروسي ، وكان يعمل سائق سيارة ، وقد تولى قيادة « سيارات الموت » التي كان الروس يوضعون بداخلها فيموتون اختناقا أثناء الحملة الارهابية في خاركوف .

وجاء في وثيقة الاتهام أن المتهمين اشتركوا اشتركا فعليا في المدة الواقعة بين عامي سنة ١٩٤١ و ١٩٤٣ في أعمال الافناء والابادة الوحشية التي ارتكبت ضد الاهلين المسلمين بوساطة سيارات « لوري » جهزت تجهيزا خاصا وأطلقوا عليها اسم « قاتلة الروح » ، واشتركوا في جرائم الشنق والحريق واطلاق النار والنهب ضد جموع الشعب ، واشتركوا أيضا في السخرية بهم .

ودامت المحاكمة أربعة أيام في دار الاوبرا بخاركوف ، اعترف فيها المتهمون بفظائع

تشيب لهولها الولدان ، وثبت من التحقيقات ، ومن أقوال المتهمين أنفسهم ، أن «سيارات الموت» التي تقضى على من فيها خلال اثني عشر ثانية ، وقد ظفرت بموافقة هتلر وهيملر ، وكأنها كانت تستخدم بكثرة في المدن الروسية لآبادة الروس من سكان المدن المحتلة ممن لم تكن منهم فائدة للامان !

وفي يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٣ انتهت المحاكمة ، وختت المحكمة للمداولة ، ثم أصدرت حكمها بإعدام المتهمين الأربعة شنقا ، ونفذ فيهم الحكم في الساعة الثانية عشر والدقيقة الرابعة من صبيحة يوم الأحد ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٣ .

ولقد لقيت نظرية محاكمة مجرمي الحرب - في الحرب الماضية وفي الحرب الأخيرة اعتراضات قانونية كثيرة ، فلم تلق نصوص فرساي تنفيذا جديا . أما في هذه المرة فقد انتصرت الفكرة ووضعت موضع التنفيذ فعلا في محاكمات نورمبرج ومن قبلها - وان كانت على نطاق ضيق - في محاكمات خاركوف .

أما الاعتراضات القانونية التي أثيرت عقب الحرب الماضية فقد أثارها المندوبان الأمريكان اللذان مثلا الولايات المتحدة في اللجنة الدولية التي تشكلت لبحث مسألة ميثري الحرب ، وما يتبع في شأن محاكمتهم . وكانت نظريتهما أن تعبير ، خروق قوانين الإنسانية ، تعبير غامض لا يبرر اتهامات جنائيا ، وأنه من المخالف للقانون أن تحاكم رئيس دولة - قائم أو سابق - عن أعمال ارتكبت في عهده ، فليس ثمة قانون ينظم نظر مثل هذه القضية . أما اختصاص المحكمة التي اقترحت اللجنة الدولية انشاءها فقد أعرب المندوبان الأمريكان عن شكهما في اختصاصها .

وفي الحرب العالمية الثانية تردد المهيمنون على الشؤون الدولية في تقريرها ، حتى أن تشرشل أعلن في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٤ أن المحاكمة القضائية ليست أمرا مسلما به بالنسبة لمجرمي الحرب . ونادى فريق من فقهاء القانون الدولي العام بعدم الالتجاء الى المحاكمة والاكتفاء بإصدار قرار يقضى بأن مجرمي الحرب خارجون عن القانون ووضعهم في صف الخارجين عن العدالة : وفي هذا ما يشبه ما اتبع مع نابليون حيث قرر مؤتمر فيينا في ١٣ مارس سنة ١٨١٥ أنه خارج عن حماية القانون ، وخارج عن العلاقات المدنية والاجتماعية ، وأنه عدو العالم ومعكر سلامه . وأشار فريق آخر من

الفقهاء بنفى زعماء النازى وأعضاء الحزب البارزين ، كما نفى الامبراطور الفرنسى من قبل فى سانت هيلانة .

على أن نظرية المحاكمة هى التى تغلبت فى النهاية ، وهى نظرية سليمة فى ذاتها ، ولا تنتقص من سلامتها تلك الاعتراضات القانونية التى وجهت اليها ، عقب الحرب الماضية وخلال الحرب الثانية ، فأوقفت المحاكمة فى الاولى ولم تفلح فى ايقافها فى الثانية . ذلك أنه منذ القدم والناس متعارفون على أن أعمالا بعينها — فى الحرب — تعد قانونية ، وأن أعمالا غيرها تعد غير قانونية ، وذلك بالتطبيق لقواعد القانون الدولى العام ، أو لاحكام العرف الدولى ، والعرف مصدر معترف به من مصادر القانون: بل لقد كانت للاغريق والرومانيين قواعد وقوانين تنظم حركات جيوشهم وتنظم أساليب قتالها ، وكانت كلها ترمى الى تلطيف حدة فظائع القتال غير المقيد . وفى سنة ١٩٢٦ كتب جروشيوس أبو القانون الدولى العام ، قواعد الحرب ، وكان من بينها التمييز بين الحرب المشروعة والحرب غير المشروعة . وفى ٢٤ ابريل سنة ١٨٦٣ أصدر الرئيس لنكولن — وكان محاميا قبل رئاسته للولايات المتحدة الامريكية — ما قيل أنه خير ما أخرج للناس الى ذلك التاريخ من قواعد ، فى عرف الكتاب . ومن طريف ما يذكر فى هذا الصدد أن تلك القواعد أعدها أساسا الضابط البروسى المولد فرنسيس ليبر ، يعاونه ليف من الضباط الامريكان .

ولقد دونت قواعد الحرب البرية فى قانون أقره مجمع القانون الدولى العام فى اجتماع سنة ١٨٨٠ ، وقانون الحرب البحرية الذى أقره المجمع سنة ١٩١٣ ، ونص على تلك القواعد صراحة فى المعاهدات الدولية كمعاهدة جنيف سنة ١٨٦٥ المعدلة بمعاهدة سنة ١٩٠٦ ، وكاتفاقتى لاهاي سنتى ١٨٩٩ و ١٩٠٧ ، وهناك ميثاق بريان — كيلوج الدولى الذى وقعه فى باريس — فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ — ممثلوا ستين دولة ومنها ألمانيا ، التى لم تلغ توقيعها عليه ، مما يجعلها مقيدة الى اليوم بما تضمنه الميثاق من أن الدول الموقعة عليه « تصرح باسم شعوبها أنها تحرم اتخاذ الحرب وسيلة لفض المنازعات الدولية ، وتحرم اتخاذها من أدوات السياسة القومية فى علاقات الدول » . وأخيرا فقد كان هذا الرأى لباب بروتوكول جنيف الذى صدق عليه فى ٢ أكتوبر

سنة ١٩٢٤ ممثلو ٤٨ دولة في دور الانعقاد الخامس للجمعية العمومية لعصبة الامم .
وقد انضمت ألمانيا الى العصبة في عام سنة ١٩٢٧ ، وكانت واحدة من الدول التي عاد
ممثلوها يؤكدون — بالاجماع — مرة أخرى في دور الانعقاد الثامن . أن حرب
العدوان جريمة دولية .

أما قولهم أنه من المخالف للقانون أن تحاكم رئيس دولة أو قائد جيش أو ضباطه
العظام عن أعمال عدوان أو فظائع وحشية ارتكبت في عهده أو بأمر منه أو برضائه
الضمني ، لانه في رأيهم لا يوجد القانون الذي ينظم نظر تلك القضية ، ولا القانون الذي
ينظم المحكمة التي تنظرها ، فقول مردود ولا شك .

القانون قائم : هو القانون المكتوب المدون في المعاهدات الدولية والقرارات التي
اتخذتها عصبة الامم بحضور ممثل ألمانيا سنة ١٩٢٧ ، وهو القانون الطبيعي الذي يملك
المثل الاعلى والعقل السليم ، والذي يعتبر أساس كل قانون وضعي ، والهدف المثالي
الذي يسعى الى بلوغه ، أو يحاول محاكاته ، الساسة والمشرعون .

والمحكمة قائمة — حتى قبل تشكيل المحكمة العسكرية الدولية التي سيأتي ذكرها —
فقد نصت المادة ١٤ من ميثاق العصبة — ولم يلغها ميثاق الامم المتحدة — على تشكيل
محكمة دولية ، وأقرت تشكيلها الجمعية العمومية للعصبة في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ .

ولقد اعترض بعضهم على محاكمات نورمبرج بأنها كانت تجرى بناء على نصوص
وضعت بعد وقوع الجرائم التي حوكم عنها المتهمون ، وأنها — تلك النصوص —
تعدو بذلك ذات أثر رجعي ، مما ينافي أصول التشريع الجنائي . وهذا الاعتراض
خاطيء ، لان قوانين الحرب مدونة منذ القدم كما رأينا ، فالجرائم البرية لها قواعدها ،
التي أقرها مجمع القانون الدولي العام سنة ١٨٨٠ والحرب البحرية لها قواعدها ، التي
أقرها المجمع سنة ١٩١٣ الى آخر التفصيلات التي مرت بك .

وبهذا تندفع الرجعية ، ولا ندفعها كما حاول بعضهم بأن تلك الجرائم المنسوبة
للنازيين كانت من الروعة والشناعة بحيث يستحيل تسويتها وببعضها يؤدي التمسك
بأصول التشريع الى اهدار العدالة ، مع أن التشريع يرمى في الاصل الى احقاقها ،
لان دفعها بهذا لانه تفسير يرضى العاطفة ولا يتفق مع قاعدة عدم رجعية القوانين الجنائية

التي لا يوجد ما يبرر اهدارها ، لانه من الخطورة الفائقة أن تحاكم اليوم انسانا عن فعلة ارتكبها بالامس يوم كانت مشروعة ، أو غير معاقب عليها .

وأول وثيقة دولية تناولت مبدأ المحاكمة — عن جرائم الحرب العالمية الثانية — هي تصريح موسكو الصادر في ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٤٣ والذي أشار في خاتمته الى ان أحكامه لا تخل بما يجب أن يلقاه المجرمون الالمان الذين لم تقف جرائمهم عند حدود جغرافية معينة فانهم سيعاقبون — ولم تقل الوثيقة سيحاكمون — وفق قرار مشترك تصدره حكومات الحلفاء .

وفي ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ أعلن القرار المذكور موقعا من ممثلي المملكة المتحدة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا في لندن .

وقد بدأ الاتفاق الرباعي المذكور بتقرير تشكيل محكمة عسكرية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الذين لا ترتبط جرائمهم ببلد او بمكان جغرافي معين سواء اتهموا بارتكاب هذه الجرائم بصفتهم الشخصية أو بصفتهم أعضاء في هيئات أو جماعات أو بكتلة الصفتين ، وذلك كله بعد مشاورة مجلس الرقابة في المانيا .

وقد وضعت لائحة لبيان كيفية تشكيل المحكمة وأختصاصها والنظام الذي ستبعبه في المحاكمة . وأرقت اللائحة بالاتفاق الرباعي ، ونص على اعتبارها جزء منه . ويلاحظ ان الاتفاق الرباعي لا يمس في شيء أحكام الوثيقة الاولى — تصريح موسكو (اكتوبر سنة ١٩٤٣) — بشأن إعادة مجرمي الحرب الى البلاد التي ارتكبوا فيها جرائمهم ليحاكموا هناك .

وتقرير تشكيل محكمة عسكرية دولية عليا قد وضع حدا لجدل قام بشأن نوع المحكمة التي يحاكم أمامها كبار مجرمي الحرب ، الذين شملتهم الوثيقة الاولى — وسنشير اليها — كما وضع حدا لجدل آخر قام حول فكرة المحاكمة ذاتها .

وقد نصت المادة السادسة من اللائحة المرفقة بالاتفاق الرباعي — هي ميثاق المحكمة العسكرية — بأن هذه المحكمة تختص بنظر انواع الجرائم الثلاث التي أشارت اليها وهي — جرائم ضد السلام ، وجرائم الحرب ، وجرائم ضد الانسانية :

أما الاولى فمنها — نقلا عن المادة السادسة — اعداد الحطط وأثارة حرب .

عدوان ، أو يقصد انتهاك المعاهدات الدولية : وتشمل الثانية مخالفة قوانين الحرب
وذكرت صوراً عديدة لها ، قالت انها تذكرها على سبيل المثال لا الحصر ، كقتل الرهائن
وتسخير اسر الحرب وقتلهم وأساءة معاملتهم . وتشمل الثالثة جرائم القتل والاستعباد
والنفي وكل الاعمال المنافية للانسانية التي ارتكبت ضد الاهالى المدنيين ، قبل الحرب أو
أثناءها .

وتنطوي اللائحة المرفقة بالاتفاق الرباعي — وكلاهما صدر في ٨ أغسطس
سنة ١٩٤٥ — على توسع لافق للنظر في الاسس المتعارف عليها للمسؤولية ، فتقوم
فيها تلك المسؤولية على ما يشبه المسؤولية عن الاتفاقات الجنائية ، وما تتمخض عنه تلك
الاتفاقات من جرائم ، مع التوسع فيها ، بالرغم من انها بذاتها لا تحتل توسعاً جديداً .
فتنص اللائحة على أن القادة والمنظمين والمعرضين والمشاركين في اعداد وتنفيذ خطة
مشتركة أو مؤامرة لارتكاب أية جريمة من الجرائم المشار اليها فيما سبق ، يعتبرون
مسؤولين عن كافة الاعمال التي يقوم بها أى شخص تنفيذاً لتلك الخطة .

وتقرأ في المادة التاسعة من اللائحة نظرية فريدة في المحاكمات الجنائية ، حيث
أعطت لتلك المحكمة الدولية — عند محاكمة احدى اعضاء هيئة أو جماعات — سلطة
الحكم بادانة تلك الهيئة أو الجماعة ، باعتبارها هيئة مجرمة ونصت المادة العاشرة على انه
في هذه الحالة تملك السلطة الوطنية لأية دولة من الدول الموقعة على هذا الاتفاق ان
تحاكم الافراد لمجرد عضويتهم في تلك الهيئة ، دون ان يملك الفرد مناقشة قرار
المحكمة الدولية الصادر بشأن الصفة الاجرامية لتلك الهيئة التي ينتمى اليها .

وتقرأ في اللائحة — فوق ذلك — انه يجوز للمتهم ان يلتمس الاعفاء من
العقاب بدعوى ان العمل المنسوب اليه صدر به أمر من الدولة أو رئيسها ، مع انهم
يحاكمون المانا انتموا الى دكتاتورية صماء ، لم تعرف أقل من الاعداد عقاباً لمن يعصى
لها امراً . وكان الواجب ان يباح للمتهم التمسك بذلك الدفاع على ان يثبت صحته ،
فان دل على رؤسائه وكانوا احياء واجههما المحقق ، وتركهما يتقاذفان عبء الجريمة
حتى تستقر المسؤولية على احدهما أو على كليهما . وان كانوا امواتاً تعين صرف النظر
عن ذلك الدفاع واطراحه ظهرياً ، على أساس ان الاصل هو الامر باتباع قواعد القانون
الدولى العام ، وعلى من يدعى خلاف الاصل ان يتقدم بدليله .

ولا شك في ان هذا الشذوذ في طبيعة الدليل المقبول ، عقلا وقانونا ، هو أثر من آثار الفكرة التي سيطرت على الافكار ، والتي تدعى ان الشعب الالمانى هو شعب معتد بطبعه ، وانه اذن تجب مسألته — كمجموع — عن الحرب العالمية الثانية ، وعما اقترف خلالها من جرائم لا تقرها قوانين القتل ! ولقد فندنا لك هذه الفكرة فيما سبق ، وأوضحنا لك فسادها ، كما اوضحنا لك انها لم تلق — الى ذلك — قبولا في الدوائر الرسمية ، سواء من خطاب تشمبرلن غداة إعلان الحرب ، أو من قرارات القرم وبوتسدام ، حيث ورد في كل تلك الاقوال والوثائق ما يقطع بوجود «ألمانيا الاخرى» التي لم تفسدها تعاليم النازى ولم تسممها دعاوتهم .

ومع ان ذلك هو الاتجاه الرسمى الذى اعتنقه المسئولون ، الا انهم لم يسعهم التخلص كلية من نظرية «الروح المعتدية المتأصلة فى الالمان» ، ومن المسئولية الجماعية ، فجاءت نصوص لائحة ٨ أغسطس — وهى ميثاق المحكمة العسكرية الدولية — على هذا النحو المغيب الذى اشرنا اليه .

ولقد جاء فى قرارات بوتسدام ، فى الفصل السابع الخاص بمجرى الحرب ، أن وثيقة الاتهام الاولى ستعلن قبل أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، وقد اعلنت فعلا . وتلك الوثيقة الاولى خاصة باتهام كبار مجرمى الحرب ، ووضعت على أساس المادة السادسة من لائحة ٨ أغسطس ، التي أجعلنا لك أحكامها فيما سبق . وهى تقوم على انه ثمة وقائع لا سبيل الى دحضها ، وهذه الوقائع تنقسم الى أربعة اقسام ، أو كما ورد فى وثيقة الاتهام أربعة مجموعات .

المجموعة الاولى وعنوانها « الحطة العامة أو المؤامرة » ، وتكلم فيها قرار الاتهام عن نوعين من الجرائم ، جرائم ضد السلام ، وجرائم ضد الانسانية . ثم تكلم عن طبيعة المؤامرة وتطورها فى نقط سبع : (١) الحزب النازى مركز المؤامرات . (٢) أغراض المؤامرة ، ووسائلها : (٣) التبرير الفقهى للمؤامرة : (٤) حصول ألمانيا على السلطة التامة من الناحية السياسية (٥) الحصول على السلطة التامة فى المانيا من الناحية الاقتصادية . (٦) استعمال قوة النازى للاعتداءات الخارجية . (٧) جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية اقترفها المتآمرون لتنفيذ خطتهم .

والمجموعة الثانية وعنوانها «جرائم ضد السلام»، وتكلم فيها قرار الاتهام عن حروب الاعتدالات التي نقضت بها المانيا المعاهدات والاتفاقات والضمانات الدولية . وأشار القرار في فقرة منه الى بيان تلك الحروب ، وأشار في فقرة اخرى الى الافراد والجماعات والهيئات التي تتحمل مسؤولية الجرائم التي ارتكبت .

والمجموعة الثالثة وعنوانها « جرائم الحرب » ، ولقد فصل قرار الاتهام في بيان المخالفات التي ارتكبتها الالمان ضد قوانين الحرب وقواعدها في الفترة الواقعة بين أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ (احتلال دانتزج وغزو بولندا) وبين ٨ مايو سنة ١٩٤٥ (لان المانيا استسلمت في فجر يوم ٩ مايو) وذلك في المانيا ثم في البلاد المحتلة ثم في النمسا وتشيكوسلوفاكيا وايطاليا وأعلى البحار . وجاء في قرار الاتهام ان تلك المخالفات تنطوي على انتهاك للاتفاقات الدولية وللقانون الداخلي ولمبادئ قانون العقوبات المقررة في كل الامم المتحضرة .

والمجموعة الرابعة وعنوانها « جرائم ضد الانسانية » ، أشار فيها قرار الاتهام الى حوادث القتل والتعذيب ، وغيرها من الاعمال غير الانسانية التي ارتكبتها المتهمون ضد السكان المدنيين ، قبل الحرب أو أثناءها ، كما أشار الى حوادث الاضطهاد المبني على المبادئ السياسية والعنصرية والدينية ، والذي أصاب اليهود وغيرهم ممن تخالف معتقداتهم — السياسية والدينية — أغراض النازيين . وأورد قرار الاتهام قائمة وأحصاءات بذلك .

هذا ، وقد حرر قرار الاتهام باللغات الانجليزية والفرنسية والروسية وهي اللغات المأخوذة بها فيه . كما أرفق بالقرار ملاحق ثلاثة : الملحق (ا) يصف ويبين المسؤولية الفردية لكل من المتهمين . والملحق (ب) ويوضح مسؤولية الجمعيات والهيئات . والملحق (ج) ويبين الاتفاقات الدولية والمعاهدات والتعهدات التي انتهك المتهمون حرمتها . وتعتبر البيانات العامة التي أوردها قرار الاتهام مسلما بها ، بصرف النظر عن الاحصاء العددي للفظائع أو للجرائم التي ارتكبت تحت كل مجموعة من المجموعات الاربعة التي اشرنا اليها ، على ان الامر الذي يجب ان تتحقق منه المحكمة — قبل ادانة المتهمين — هو ان يثبت لديها علاقة المتهم بالوقائع المذكورة ، ودرجة مسؤوليته عنها . وقد وزع عبء اثبات مجموعات الاتهام الاربعة على ممثلي الدول الاربعة الموقعة

على معاهدة لندن التي انشئت المحكمة على أساسها — الاتفاق الرباعي المؤرخ في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ — فكان من نصيب هيئة الاتهام الامريكية بيان الدعوى فيما يتعلق بالتهمة العامة — وهي الاولى — وعلى الهيئة البريطانية شرح الدعوى فيما يتعلق بتهمة اثاره حرب اعتداء — وهي المجموعة الثانية — وتقتسم الهيئتان الروسية والفرنسية مهمة عرض الاتهام المتعلق بمخالفة قوانين الحرب — وتلك هي المجموعة الثالثة — أما الجرائم التي ارتكبت ضد الانسانية — المجموعة الرابعة — فيشرحها ممثلوا هيئتي الاتهام الروسية والامريكية .

وجرت محاكمة الفريق الاول من المتهمين — وقد ورد بيان اسمائهم في صدر قرار الاتهام — في مدينة نورمبورج الالمانية القديمة . وقيل أن اختيارها يستند الى أسباب ادبية ، منها انها كانت معقلا من أهم معازل النازية ، وفيها عقد المؤتمر النازي الكبير سنة ١٩٣٥ وصدرت فيه قوانين نورمبورج الشهيرة ، لحماية الجنس الآري ، ولإقصاء الجنس اليهودي ، إقصاء نهائيا عن حظيرة الامة الالمانية .

وبعد ، فتللك المحاكمات نواحيها الادبية والنفسية والسياسية التي لا يمكن الغض من قيمتها ، لان محاكمة زعماء النازي ، أمام أعين الشعب الالمانى ، وإيقافهم موقف الاتهام فى القفص ، وهم الذين كانوا يملكون منه الى الأمس القريب حق الحياة والموت ، من شأنه ان ينبه ذلك الشعب الى الحذر من اتباع أمثال هؤلاء القادة فى المستقبل .

كما تنطوى — المحاكمات — على تنبيه عنيف للمغامرين من الزعماء والساسة حتى يتدبروا أمرهم قبل الاقدام على اثاره حرب اعتدائية ، لان الهزيمة لن تجر وراءها فقد المنصب والنفوذ فحسب ، بل وسوف تصب على رؤوسهم العقاب ، وما يسبقه من الاتهام والمحاكمة .

ويعد ما وقع فى نورمبورج انقلابا ، ولكنه ليس انقلابا فى القانون ، بل هو مجرد انقلاب فى وسائل تنفيذ القانون . ولهذا قال القاضى الامريكى جاكسون — النائب العام الممثل للولايات المتحدة الامريكية فى تلك المحاكمات : « لايزعجنى ولا يضيرنى ان لا أجد سوابق قضائية لهذا التحقيق الذى سنشرع فيه » .

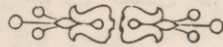
ولقد تم التحقيق وانتهت المحاكمات ، وصدر الحكم باعدام اثنى عشر زعيما يوم

اول اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، على نحو ما يعرف القراء ، ونفذ الحكم في عشرة منهم (لأن بعضهم مثل بورمان حوكم غيابيا) ، وذلك في يوم ٦ أكتوبر. أما جورنج فقد آثر أن يموت بيده قبل أن تمتد اليه يد عمرو. وأحرقت جثث الاحد عشر زعيما وذر رمادها في الهواء .

ولما كانت محكمة مجرمي الحرب الدولية قد برأت فون بابن - عميد الدبلوماسيين في عهد هتلر ابان الحرب ورئيس وزارة الريخ سابقا - فان محكمة التطهير الالمانية التي انعقدت بعد ذلك في نورمبورج أيضا حاكمته وأصدرت حكمها في يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٧ قاضيا بحبسه ثماني سنوات في احد معسكرات العمل مع الاشغال الحفيفة ، ومصادرة جميع ثروته فيما عدا خمسة آلاف مارك . وكان مما دمهغه به الحكم انه «مجرم له ضلع كبير» في مساعدة النازية على تقلد زمام السلطة .

أما الرأي العام العالمي فقد استنكر الاعدام ، وكتب برناردشو يقول أنه كان يكفي أن يحرموا الحقوق المدنية ، أو أن يقصوا عن المجتمع . ومن رأيه أن اعدامهم قد صيرهم شهداء ، بعد أن كانوا - لو ظلوا أحياء - سيصبحون نفرا من النكرات المهملين الذين لا ضرر منهم ، كما وقع لنابليون ثم لولهم الثاني .

واعتقادي ان الفيلسوف الايرلندي الساخر على حق فيما كتب .



الفصل الرابع

مسئولية الحرب والتعويضات

قرر اقطاب الديمقراطيات في مؤتمر القرم — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥ — تحميل ألمانيا بعبء الاصلاح العيني لكل ماخربته . فلما اجتمعوا في بوتسدام قرروا — في ٣ أغسطس من نفس السنة — « بالتطبيق لما تم عليه الاتفاق في مؤتمر القرم من الزام المانيا بدفع أقصى ما يمكن من التعويضات ، بسبب ما تسببت فيه من خسائر وآلام للامم المتحدة ، وهي مما لا يستطيع الشعب الالماني ان ينجو من مسئوليتها ، فقد اتفق الموقعون على هذا — بمقتضى التعويضات — على ما يأتي » .

وجاء في القرارات بعد ذلك ان روسيا تأخذ تعويضاتها من الاراضي الالمانية التي تحتلها ، وكذلك تفعل انجلترا وامريكا ، وان كلا منهم له الحق ايضا في أخذ تعويضات من ممتلكات المانيا في الخارج ، وان ليس لروسيا ان تطلب شيئا من الذهب الذي استولت عليه جيوش الحلفاء في المانيا ، وانما لها — فوق التعويضات — ان تستولى على نسبة معينة من مهمات ألمانيا الصناعية التي لا تلزم لاقتصادها السلمى ، من ذلك ١٥٪ / تدفع مقابله قيمة معادلة له من المواد الغذائية والفحم والبوتاس والزنك والحشب والفخار والبتروول وغير ذلك مما يتفق عليه فيما بعد ، و ١٠٪ / لا تدفع مقابله شيئا . وتناولت قرارات بوتسدام — بعد ذلك — تنظيم نقل تلك المهمات ، محيلة في التفصيلات الى ما عسى ان يتخذه مجلس الرقابة من قرارات وفق سياسة وضعتها لجنة الامم المتحدة للتعويضات بالاشتراك مع فرنسا .

والمسألان اللتان تستوقفان النظر في مسألة التعويضات — على ما عاجلها بها بوتسدام — هما مبرر طلب التعويض ، ثم تحديده — أو على الاصح — ترك تحديده . قال اقطاب بوتسدام انهم يرون الزام المانيا بدفع أقصى ما يمكن من التعويضات ،

لأنها تسببت للحلفاء في خسائر وآلام ، لا يستطيع الشعب الألماني ان ينجو من مسؤوليتها .

فهم يبررون — اذن — طلب التعويض بمسئولية الشعب الألماني عن الحرب ، وعمما وقع فيها من حادثات ، ويقعون بهذا النص في الخطأ الذي وقع فيه أقطاب فرساي سنة ١٩١٨ حيث حملوا المانيا بالتعويض ، لانهم حملوها في المادة ٢٣١ مسئولية الحرب . وهذا الوضع يكتفه الخطأ من أكثر من ناحية ، وتزيد مؤذ كان بوسع الحلفاء اقتضاء التعويضات من المانيا ، دون حاجة للاستناد اليه .

والبحت في مسئولية الحرب الثانية وثيق الصلة بالبحث في مسئولية الحرب الاولى ، لان تسوية سنة ١٩١٨ وضعت على أساس ان المانيا هي المعتدية — في مجموعها وكشعب — وانه اذن ينبغي انزال العقاب بها . اما الحرب الثانية فقد شبت انتقاما من الحلفاء لاذلالهم المانيا في فرساي ، فان كانت مسئولية المانيا عن الحرب الاولى مسئولية حقة ، تعينت مساءلتها عن الحرب الثانية ، التي لم يكن ثمة مبرر اذن لاشهارها ما دامت المسئولية التي تقررت في فرساي في محلها . والا ارتفعت عن المانيا المسئولية في هذه المرة الثانية : ارتفعت عنها كشعب أذل بغير حق .

ولم نر خيرا من أن نلخص لك ماجاء عن هذه المسألة في « موسوعة البريتانكا » طبعة ١٤ سنة ١٩٢٩ تحت باب « المسئولية عن حرب سنة ١٩١٤ سنة ١٩١٨ » .

ويتكون ذلك الباب من اربعة اقسام : أول قسم منها مقدمة بقلم المستر جارفن — ناشر الموسوعة — قال فيها « لم يتفق الرأي بعد على تقرير مبلغ ما ساهمت به العوامل المختلفة والحوادث المتعددة — التي نشرت أنباؤها على الناس — في اشعال الحرب العالمية . . . والآراء التي نبسطها هنا — في الموسوعة — تريك مبلغ اختلاف الناس في تقدير الوقائع الواحدة ، مهما اتصفوا بالامانة وحسن التمحيص . . . لقد أخطأ الحلفاء خطأ كبيرا اذ صاغوا معاهدة فرساي في حماس النصر ، وتحت سطوة الغضب ، ونسوا أن المنتصرين في حرب ما لا يمكن قبولهم قضاة عدول ، فكان أن ضمنوا النصوص الكثيرة لتلك الاداة الضخمة نصين كاسحين » وأشار الى نص المادة ٢٢٧ الخاصة بتقديم القيصر للمحاكمة ، ثم نص المادة ٢٣١ الخاصة بمسئولية الحرب . ثم قال عن هذه الاخيرة « والمادة الاخرى التي تحمل الامة الألمانية بمسئولية خاصة الحرب ، بل تكاد

تحملها كل المسؤولية — بعد أن اختفت امبراطورية هابسبورج — كانت عملا أخطر ، وكانت اذلالا جديدا لا مقتض له ، أملاء حقد الحرب ، فانسابت مرارته الى تسوية الصلح ، وسبب ذلك في المانيا والمجر بغضاء عميقة تؤخر التوفيق بين دول اوربا .

اما القسمين الثاني والثالث — من هذا الباب — فقد كتبهما استاذان في علم التاريخ : فكتب أولهما استاذ الماني وكتب ثانيهما استاذ فرنسي ، وعالج كل منهما المسؤولية عن الحرب سنة ١٩١٤ ، من وجهة نظره .

ويأتي بعد ذلك القسم الرابع والآخر ، وهو عبارة عن تلخيص مطول بقلم المستر جارفن ، عرض فيه نظرية الحلفاء — أولا — من ان « المسألة التي كان لها الاثر الحاسم القاتل — أكثر من أية مسألة سواها — هي رغبة المانيا عن الحزم مع فينا — ويقصد حزمها في ردها عن مطالبها المتطرفة التي اجيب أغلبها — من الصرب ، عقب مقتل سراجيفو » ثم قال :

« وحتى هذه الفكرة ، ولو كانت قاطعة لا تحتمل شكاً ، فانها لا تنطوي على مسؤولية غليوم الثاني ومستشاريه ، بمعنى المسؤولية التي تقوم على الخطأ العمد ، وهي بالاولى لا تنطوي على أى اتهام ضد جمهرة الشعب الالمانى ، فى ظل ذلك النظام . . . »

« وبعد حروب القرون والاجيال الماضية ، توقف الجدل المعقد الذى طالما احتدم حول المسؤولية عن حروب معينة ، أو تبرير حروب معينة » .

ثم اتبع المستر جارفن ذلك بأمثلة تاريخية فقال انه فى زمن ما كانت فرنسا فى نظر انجلترا أمة آثمة ، وكان نابليون رجلا شريرا ، وكانت تلك هى نظرة الامريكان للملك جورج الثالث ، ونظرة الفرنسيين لوليم بيت . وكان الاعتقاد الراسخ عند عامة الالمان ان فرنسا هى التى تعمدت اثاره حرب السبعين ، وكان عامة الفرنسيين — على النقيض من ذلك — يعتقدون ان بسمارك هو الذى جر فرنسا الى تلك الحرب .

ثم قال ، تأتى بعد ذلك الحروب الدينية التى انبعثت من عصر النهضة والتى استمرت مئات السنين . . . « وانه لما يدعو الى الضحك أن نقوم اليوم بأية محاولة لتحديد المسؤولية عن اثارها ، من بين مختلف المعتقدات والافراد والدول »

« وتصبح المادة ٢٣١ — من هذه الناحية — عديمة القيمة الادبية ، وخاطئة من

الوجهة القانونية . فلا تزال اخطاء الدول ، ومواطن اصابتها ، ومساوىء الحكومات والانظمة ومحاسنها ، لاتزال كلها محل بحث وتقدير . أما أن تضع مسؤولية الحرب على أمة بعينها فمستحيل . ولشكسبير فى هذا الخصوص ، عبارة تصور التقدير النفسانى للشعوب والاجناس ، أصدق تصوير : « ليس ثمة شىء حسن أو ردىء ، ولكن التفكير هو الذى يعطيه هذا اللون أو ذاك » . ويقول بريك أنك لاتستطيع أن تدين أمة بأسرها . ويقول هيجل أن المأساة الحققة هى صراع — لابن الخطأ والصواب — وانما بين الصواب والصواب . ولا تستطيع ان تفسر أسباب الحرب العالمية الا على ضوء مثل هذا المبدأ .

وانتهى ناشر الموسوعة الى ان التحدث عن مسؤولية الحرب — مع قيام التنافس بين مختلف القوات والعوامل — ومع التنافر الشديد بين وجهات النظر التى تبرر الآراء المختلفة — يعد حديث خرافة . وعلى هذا فلا قيمة لوضع عبء الجرم على أمة واحدة ، ولا أثر لذلك : « أن أحدا من الناس — فى أية دولة — ينظر اليوم الى الفرد من الالمان أو المجر أو البلغار أو الترك ، نظرتة الى جنس مذنب . بل ان الالمان اليوم محل تقدير كبير من جميع اعدائهم السابقين » .

ولنذكر ان المستر جارفن كتب هذه العبارات قبيل سنة ١٩٢٩ — سنة ظهور الموسوعة — فكأنه كتبها فى وقت كان هؤلاء الاعداء السابقين يتنافسون فى المانيا تنافسا اقتصاديا شديدا ، ويرون فيها موطننا مكسبا لتوظيف أموالهم ، بعد ان نادوا قبل ذلك بعشر سنوات بأن اشنقوا القيصر ! :

واذن فمتى ارتفعت مسؤولية الشعب الالمانى — بل ومسؤولية حكامه — عن الحرب الاولى ، كان من الخطأ ان تفرض عليه تلك التسوية القاسية ، التى انتقضت المانيا عليها ، بعد ان أعتتها محاولات التفاهم ، وكان من الخطأ — تبعا — ان تلقى عليها مسؤولية الحرب الثانية :

على ان لالمانيا طرفا خاصا ، يقطع الصلة بين الشعب وحكامه الامر الذى يحتم — بغير تعمق — استبعاد مساءلته عن تصرفاتهم .

واليك — تجلية لهذه القضية — الصورة الحقيقية للعلاقات التى كانت قائمة بين

مختلف الهيئات والسلطات فى المانيا ، قبل سنة ١٩١٨ ، وبعدها ، فى وضع مماثل ، على خلاف فى المظاهر والاسماء :

على رأس الريخ كان القيصر ، وبعده هتلر :

واعتمدت سلطتهما على ثلاثة عمد : الجيش ، وطبقة كبار الملاك (اليونكر) Junkers وطبقة أصحاب الصناعات الثقيلة .

وكانت السلطة الحقيقية فى الدولة بيد طبقة الاشراف البروسية ، فلقد سيطرت تلك الطبقة على الجيش ، وكان الجيش فى تلك القبضة الارستقراطية البروسية القاضمة ، دولة داخل الدولة . ولم يكن للريشستاغ ، ولا لرئيس الوزارة ، أى نفوذ على الجيش ، عمليا .

وكان بيد الاشراف نفوذ اقتصادى واسع يرتكز على تملكهم للمقاطعات الكبيرة . فكان ٣٠٠٠٠٠ من الملاك يملكون أكثر من ثلثى الاراضى الصالحة للزراعة فى الحدود الالمانية — ونقصد حدود ألمانيا قبل سنة ١٩١٨ — بينما يملك الثلثين مليونان ونصف من المزارعين . وهكذا كونت المزارع الكبرى الاسس الاقتصادية للارستقراطية البروسية .

وكان الاشراف — الى هذا — يسيطرون على الاداة الحكومية عن طريق تفوق نفوذهم فى الوظائف ، فكانت جميع مناصب السلك السياسى ، وغيرها من الوظائف المدنية الكبرى ، وقفا على الارستقراط وأولادهم أسوة بوظائف الجيش .

وكان الاشراف — أخيرا — يسيطرون نفوذهم السياسى عن طريق البرلمان البروسى ، مجلس الدايت ، ذلك بأن نظام انتخاب أعضائه كان بطريق الهيئات ، وكان الناخبون من ثلاث طبقات ، تبعا للملكية والدخل . واليك بعض الارقام التى توضح لك بعض النتائج العجيبة التى كان يسفر عنها ذلك الاسلوب من الانتخاب .

فى سنة ١٩٠٨ جرت آخر انتخابات عامة قبل حرب سنة ١٩١٤ ، وكانت جداول الانتخاب تحوى اسم ٦٠٠٠٠٠٠ ناخب اشتراكى ديمقراطى ، ولم يفز الحزب مع ذلك بأكثر من ستة مقاعد ، بينما فاز المحافظون بمائتين واثنى عشر مع أن عدد الناخبين منهم كان ٤٨٠٠٠٠٠ !

وهكذا حالت الاوضاع الدستورية ذاتها بين طبقة الشعب وبين كل نفوذ لها أو تأثير في اتجاهات مجلس الدايت وسياسته .

وزاد الطين بلة أن الملاك الاشراف عمدوا الى التوسع في أسس نفوذهم السياسي، فتحالفوا مع أثرياء الفلاحين ، وأطلقوا على تحالفهم اسم « عصابة الفلاحين » ، وكان زعيم الاشراف — أولدنبرج جانوشاو — يدعى الى سنة ١٩١٤ « ملك بروسيا غير المتوج » :

فاذا ما استحضرنا في أذهاننا أن بسمارك عمل على تحقيق سيادة بروسيا على باقى ولايات الريخ ، وذكرنا أن الملاك سيطروا على بروسيا ، وتبلغ ثلثا مساحة ألمانيا (٣/٢) ، أدركنا بسهولة كيف توصل الملاك الى السيطرة على الريخ نفسه .

ولهذا السبب قلنا أن الاوضاع الدستورية فى ألمانيا — قبل تولى النازية الحكم — تلك الاوضاع التى أوصلت هتلر الى السلطة — من شأنها أن تقطع الصلة بين الشعب الالمانى وحكامه .

على أن للمسألة وجها آخر ، يوصلنا الى أن مسألة النازيين عما قارفوا لا تستتبع مسألة الشعب الالمانى بأسره .

لان الشعب — أى شعب — وأن ملك حقا اىصال حكامه الى مناصبهم ، الا أنه يندر أن يملك عزلهم ، ذلك أنه لكيما ينجح الثوار يجب أن تكون لهم أسلحة تفضل أسلحة الحكومة ، أو يجب على الأقل ، أن يطمئثوا الى أن الجنود سيرفضون اطاعة أوامر ضباطهم . ولكن من أين للثوار هذا أو ذلك ؟

يقول لاسكى فى كتابه « الدولة نظريا وعمليا » : « لا يجوز لك أن تؤمل جديا فى نجاح أية ثورة ، تحت الظروف الحالية وفى ظل المخترعات الحديثة (مشيرا الى المدافع الرشاشة والبنادق السريعة الطلقات وقاذفات القنابل والمقاتلات والدبابات الى غير ذلك) طالما بقيت القوات المسلحة على ولائها للحكومة .

وإذا صدق هذا القول على الدولة الحديثة ، فهو يصدق بالاولى على الدول الديكتاتورية . ذلك بأنك تعرف نظامها العنيف الذى تسير عليه للضغط والاكراه ، فهى

تحول جهاز المجتمع الى ذرات ، وترقب كل ذرة ، وهى تلغى حق الاجتماع والمناقشة وتكتم الافواه ، وتقصف الاقلام ، فتحول دون أى تنظيم قد تنشده الهيئات الديمقراطية المختلفة، لتصبح قوة سياسية واجتماعية يعمل حسابها، وتحول دون اتخاذ أى اتجاه معين نحو الحرية الفردية ، أنها تهدد من يتحدى النظام ، أو من يختلف أو يبدو مختلفا مع الحكم ، تهدده بالفناء والعذاب ، تهدده هو وعائلته . وتراها - فى سبيل تشديد الرقابة - تبت عيونها فى كل مكان ، فى كل شارع وفى كل حانوت ، وفى كل مسكن ، بل وفى كثير من العائلات ، فتقيم الولد - مثلا - جاسوسا على والده .

ان الدولة الفاشية كالعنكبوت ، لها ملايين الارجل ، تحوط بها الفرد لتمتص عقله وقوته ، ولتشل حركته .

ولو بلغ أعداء الفاشية - فى ألمانيا - الملايين ، فلن يكون فى حيلتهم شىء ازاء تلك القوة الغاشمة ، التى تصلت السيوف وتلقى الفزع فى النفوس ، وغاية ما قد يفعلوه أن يكرهوا نظامها - فيما بينهم وبين أنفسهم - فى صمت - لن يتجاوز الشفتين ، طالما بقى بناء الدولة الديكتاتورية سليما بغير تشقق .

وما عليك - لتثبت من صدق ما نقول - الا أن تتقصى تاريخ الثورات الاجتماعية فى أوربا - منذ الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ - وسترى أن ثورة ما لم تنجح ، الا حيث كان نظام الدولة قد أخذ فى الانحلال .

ولو قبلنا نظرية فانسيتارت من أن « الكثرة » مسئولة عن تصرفات « القلة » فسنجد أن جميع الامم سواء فى هذا ، وسنصل الى ضرورة ادانتهم جميعا ، ما دمنا سنطبق عليهم نفس المقياس :

فيجب أن ندين ايطاليا لان الفاشية نبتت - أول ما نبتت - هناك ، ولان موسوليني هو الذى وضع سابقة خطيرة من اعتداء عضو فى العصابة على عضو آخر ، اذ شن حملته المعروفة على الحبشة سنة ١٩٣٥ . ويجب أن ندين اليابان - كشعب - بسبب ما أراقت من دماء فى الصين ، وبسبب تلك الحطة الاجرامية الفظيعة التى وضعتها حكومة اليابان لتسميم عقل الامة الصينية وجسمها عن طريق توزيع الافيون ونشره بصورة منظمة ، وبسبب المعاملة الوحشية التى لقيها منهم أسرى الحرب من الصينيين .

ويجب أن ندين الشعب المجرى ، لان حكومة المجر اقتسمت فى أول الامر أسلاب تشيوسلوفاكيا التى قطعت أوصالها ، ثم هاجمت فى غدر أهالى الصرب ، ثم هاجمت روسيا وأعدمت فيها أناسا لم يسيئوا الى المجر قط .

ويجب أن ندين البلغار الذين ذبحوا الصربيين بعشرات الالوف كما فعل الالمان تماما ، فى الوقت الذى كانت تقا تل فيه بلغاريا عن استقلالها . ويجب أن ندين الكرواتيين — كمجموع — لان منهم من خرب القرى الصربية وأحرقها ، وأعدم سكانها العزل من الرجال والنساء والاطفال .

ويجب — لو أخذنا بمبدأ مسؤولية الكثرة عن القلة — أن ندين السلوفاك والفنلنديين والنمساويين الذين عملوا بهمة — منذ اخضاعهم لالمانيا — فى انتاج الاسلحة التى أنزل بها هتلر الحراب بالعالم ، تماما كما كان ينتجها الالمان .

ويجب أن ندين اليهود — أيضا — لان نفرا منهم أيد الفاشية بصور مختلفة من النأييد ، بل أن بعضهم أيد هتلر ونظامه بالمال ، رغم ما صرح به من عزمه على افناء أمة اليهود .

ولو أخذنا على الشعب الالمانى أن سكوته عن أعمال رؤسائه وانصياعه لسياستهم دليل على رضائه عنها ، لوجب من باب أولى أن ندين بريطانيا : فقد وقف تشمبرلين يصرح علانية قبل أن يضم هتلر النمسا بأسبوعين قال : « أننا لا ينبغي أن نخادع أنفسنا ولا ينبغي بالاكتر أن نخادع أمما صغيرة وضعيفة ، بأن ندعها تفهم أن العصبة ستحميها من الاعتداء » وكان الرأى العام الانجليزى يؤيده .

وكان يؤيده — كما تذكر — عندما وقف بعد ميونيخ (سبتمبر سنة ١٩٣٨) يقول : « أنه لفظيح حقا ، وغريب جدا ، بل وبعيد عن التصديق ، أن نرى أنفسنا نشق الحنادق ونتدرب على لبس الاقنعة الواقية من الغازات — هنا فى انجلترا — لان خلافا قام فى دولة بعيدة عنا ، بين أناس لا نعرف عنهم شيئا . »

ولا نزال نذكر سكوت شعوب العالم على اعتراف حكوماته المختلفة بامبراطورية ايطاليا فى الحبشة سنة ١٩٣٦ ، بالرغم من اتفاق ٥٢ دولة على توجيه تهمة الاعتداء وعلى انزال عقوبات ميثاق عصبة الامم . ولا نزال نذكر سكوت الشعوب على موقف حكوماته من الاعتداءات المتكررة التى شنها قطبا المحور — هتلر وموسولنى — على استقلال

دولة بعد دولة ، ومن خرقهما — المتكرر — للعهود والمواثيق .

اننا لو أخذنا بنظرية فانسيارت في المسئولية الشعبية لتعين علينا أن نقول أن تلك الشعوب مسئولة عن بقاء تلك الحكومات في السلطة لانها — في الدول الديمقراطية — كانت تملك اسقاطها ولم تفعل .

اما أن نكيل بكيلين فأمر لا يسيغه العدل الذي يتمسح الظفرون في أعتابه ، بل ويتنافر مع المصلحة المادية المجردة ، لانه يضع بذور حرب عالمية ثالثة ، لو شئت لكنت القاضية المؤذنة بيوم الدين .

على أن الحلفاء يستحقون — مع ذلك — تعويضات قبل ألمانيا ، ويجب عدلا تحميل دافع الضريبة الالمانى بها . وكان بوسع الحلفاء أن يسندوا هذا الاستحقاق الى مبدأ الغنم بالغرم ، فينجو تصرفهم من كل نقد ، فقهي كان أو سياسى .

ذلك أن الشعب الالمانى كان سيفيد فوائد جمة من وراء حركات الغزو العسكرى والتوسع الاستعمارى ، التى حملت لواءها النازية العسكرية : وما يخطر بالبال لحظة انه كان سيرفض خيرات الدول والاقاليم والمستعمرات التى كانت ستحوزها الحكومة الالمانية لو أن النصر كان مقدورا لها فى هذا الصراع العالمى الاخير . وما نحسب انه كان سيرفض الانتفاع بالمزايا التجارية والمالية التى كانت ستتظم لحساب ألمانيا فيما كسبته جيوشها من أراض ، متحضرة أو غير متحضرة .

واذن ، فمن العدل أن نعامله بمبدأ الغنم بالغرم ، فنفرض عليه العقوبات المالية التى ترتبت فى ذمة حكومته وأولى الامر منه . وهذا المبدأ تبرير كاف — مفحم — لمبدأ اقتضاء التعويضات ، وخال من مواطن النقد التى تكتنف تبرير الحلفاء من أن الشعب مسئول عن التعويض ، لانه مسئول عن تصرفات حكامه ، وقد عرضنا عليك أهمها .

تلك هى أولى المسألتين اللتين استوقفنا نظرننا فى هذا الفصل الرابع ، الخاص بالتعويضات ، من قرارات مؤتمر بوتسدام .

أما المسألة الثانية فهى ترك تحديد تلك التعويضات . ذلك بأنهم نصوا على أنهم

قرروا اقتضاء تعويضات من ألمانيا ، نقدا ومهمات ، دون أن يضعوا رقما معيناً للنقد ، واكتفوا بالقول أنهم سيلزمونها بدفع « أقصى ما يمكن » من التعويضات . وأما المهمات فقد حددوها بنسبة ١٥ المائة (بمقابل أشرنا إليه في موضع سابق) و ١٠ المائة (بغير مقابل) من المهمات الصناعية التي لا تلزم ألمانيا في اقتصاديات السلم العادية ، على أن يركن إلى مجلس الرقابة والحاكم العسكري للمنطقة لتقرير التفاصيل .

ولكن أقطاب بوتسدام حرصوا على وضع تحديد عام — وهو لا يزال في ذاته مبهماً ، فقالوا انه « يجب أن يترك التزام ألمانيا بالتعويضات موارد كافية ليستعين بها الشعب الألماني على العيش دون حاجة إلى الالتجاء للمساعدات الخارجية » .

هذا ، ولمسألة التعويضات تاريخ قائم لا بد من الامام به — ولو في الجملة — قبل أن نحاول تحديد الرقم أو بيان كيفية الوفاء .

تكلت معاهدة فرساي عن التعويضات وغرامات الحرب في القسم الثامن منها . ولقد قدرتها « لجنة التعويضات » في أول الأمر بمبلغ أربعة آلاف مليون من الجنيهات الإنجليزية . ثم هوى الرقم إلى ثلاثة آلاف ، ثم إلى ألفين ، حسب تقدير الاقتصادي الإنجليزي العالمي — المتوفى أخيراً ، المستر مينارد كاينز John Maynard Keynes وبقيت المشكلة قائمة حتى مؤتمر لوزان .

والاعتقاد السائد عند رجال الاقتصاد أن الازمة المالية الخانقة التي جثمت على صدر العالم مدة عشر سنوات من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٩ — سببها نصوص التعويضات في معاهدة فرساي : ذلك أنه ما كاد الحلفاء يعينون « لجنة التعويضات » المشار إليها لكتابة « الفاتورة » قبل تقديمها لألمانيا ، فحددت المبلغ بأربعة آلاف مليون جنيه على ما مر بنا ، وما كاد الحلفاء يتسلمون أول دفعة تحت الحساب ، حتى بدأت عملة ألمانيا في النزول — نزولا وصفه بعضهم بأنه مفضل لجأت إليه ألمانيا لتهرب من الوفاء — ورآه البعض الآخر نتيجة حتمية لتلك المبالغ الضخمة التي كانت تحول من ألمانيا إلى الخارج بغير مقابل من الاستيراد ، مما أدخل بميزانها التجاري اختلالاً فاحشاً .

أزاء ذلك لجأت ألمانيا إلى الدفع بطريق تصدير البضائع . ولكن ذلك التداول المصطنع للنفوذ ثم للبضائع ، من غير مقابل له من الواردات الأجنبية إلى ألمانيا ، زاد الموقف حروجة والازمة استحكاماً ، وهبطت قوة المارك الشرائية إلى الحضيض .

ولقد نادى بعض المستشارين الماليين فى مؤتمر السلام — وهو المستر كاينز — بأن الحلفاء لا ينبغى أن يتصوروا أن ألمانيا منجم ذهب لا ينضب معينه ، وانه ينبغى عليهم أن يبحثوا ، كم من الثروة يمكن تحويله من ألمانيا الى دول الحلفاء ، بغير أن يضطرب كيان العالم المالى والاقتصادى . ولكنهم لم يستمعوا لنصحه ، حتى اضطروا فى سنة ١٩٢٤ الى الاخذ بمشروع داوز Daws Plan وهو يقضى باستيفاء المبالغ عينا لا نقدا ، ثم نزلوا على رأى كاينز فى مؤتمر لوزان سنة ١٩٣٢ — وفى عهد جمهورية فايمر — وأسقطوا عن ألمانيا ما بقى عليها .

أما تحديد رقم التعويضات التى تؤخذ من ألمانيا فمتعذر الآن ان لم يكن مستحيلا . وكل ما نستطيع أن نتقدم به هى خطوط رئيسية عامة يجب أن يلتزمها الحلفاء عند وضع التسوية مع ألمانيا ، حتى يأمنوا تكرار أخطاء الماضى

فمن المحقق — ابتداء — أن الحلفاء لا يجب أن يتوهموا — ولا نظنهم يتوهمون — أن بوسع دولة واحدة أن تضطلع بعبء نفقات الحرب العالمية الثانية التى وصلت فيها النفقات اليومية — فى سنواتها الاخيرة — الى عشرات الملايين من الجنيهات . بل ان ما نتوقع أن تدفعه ألمانيا — أو على الاصح أن ما ستتمكن من دفعه — لن يغطى الخسائر التى نتجت عما أوقعته القوات الالمانية بأملالك المدنيين ، وقد لا يوازى مبالغ التعويضات التى تقاضتها ألمانيا من الدول المحتلة ابتداء من سنة ١٩٣٨ ، قبل نشوب الحرب الى سنة ١٩٤٥ ، بعد أن سلمت .

وثمة خط آخر تجب مراعاته ، ونستمده من عبرة فرساي ، فلقد اعتقد واضعوا تلك المعاهدة انهم سيتمكنون من اقتضاء مبالغ سنوية من ألمانيا لحساب التعويضات — لمدة جيلين أو أكثر . وانما على الحلفاء أن يذكروا — فى هذه المرة — ان فرض جزية أبدية — أو طويلة — أمر مكروه لاسباب اقتصادية وأدبية . لان النتيجة ستكون أن الاولاد والاحفاد يدفعون عن أخطاء آبائهم وأجدادهم ، وهى عملية شاقة على نفسياتهم — مهما قيل فى تبريرها — ان طالت أكثر مما يجب — ملأت نفوسهم بالحقد والكراهية ، الامر الذى ينبغى تجنبه بأى ثمن ، بل وينبغى العمل على نقيضه .

والخطة المعقولة فى هذه الخصوص أنه فى أول الامر لا يجب — ولن يستطيع —

أن يأخذ الحلفاء من ألمانيا الا السلع والمهمات التي سرقتها من الدول الاخرى ، ذلك لان الصناعات الالمانية ستكون اذ ذلك مخربة وعاجزة عن العمل . ثم بالتدرج ومع الرجوع الى الحالة العادية للعمل — يجب أن يرتفع رقم الدفعة السنوية ثم يأخذ بعد فترة معينة في النزول ، تدرجا أيضا . ولا بد — عند تحديد تلك الدفع السنوية — من أن يستهدى الحلفاء بفهرس جدول الانتاج . ولا يجب أن تطول مدة تلك الدفعات أكثر من عشر سنوات أو اثني عشر ، من يوم توقيع معاهدة الصلح . أو لم تر كيف خفضت « فاتورة » التعويضات في الحرب الماضية مرتين ، ثم أسقطت كلية في مؤتمر لوزان سنة ١٩٢٢ ، أي بعد اثني عشر عاما من التاريخ الذي حددته معاهدة فرساي لبدء سريانها وهو ١٠ يناير سنة ١٩٢٠ ؟

وخط ثالث ، ان الدفع لا يجب أن يتم نقدا . ذلك انه من المتفق عليه بين الكتاب — سواء من أنصار المعاملة الشديدة أم من أنصار المعاملة اللينة — أن التعويضات في الحرب الماضية ، فشلت في اعطاء أية نتيجة ، لان رجال فرساي جهلوا المبدأ الاولي البسيط الذي يتحصل في أن الوفاء بين الدول لا يمكن أن يتم الا بالسلع أو بالخدمات ، وأن من شأن الدفع النقدي أن يوقع الاضطراب الاقتصادي في كل من الدولة الدائنة والدولة المدينة . وقالوا أن من الاسباب الاساسية لازمة سنة ١٩٢٩/١٩٣٩ العالمية هي نصوص التعويضات في معاهدة فرساي .

والواقع أن امكان الحصول على تعويضات من ألمانيا يتوقف على مقدرتها على تقديم السلع في شكل صادرات فائضة عن حاجتها المحلية ، كما يتوقف على مبلغ قيام الحلفاء باستهلاك تلك السلع .

والدفع العيني كما رأيت هو الحل الذي انتهوا اليه عقب الحرب الماضية ، بعد تجربة مريرة دامت بضع سنوات ، وهو الحل الذي يجب أن يتقرر هذه المرة من الآن . وخط رابع ، أن دفع التعويضات — كما قيل في قرارات بوتسدام — يجب أن يكون بالقدر الذي يترك للشعب الالمانى الفرصة لان يعيش في مستوى مرضى ، لا يقل عن مستوى أى شعب أوربى — فيما عدا انجلترا وروسيا على ما جاء في قرارات بوتسدام — وتلك هي روح ميثاق الاطلنطى الذي وعد بتوفير الرخاء للجميع ، وبتحريرهم من العوز والخوف ، وهي الروح التي بغيرها تمتلىء نفوس الاجيال الناشئة في ألمانيا حقدا على

مؤدبيهم ، فينأى أمل الوفاق ، ويذهب العالم من جديد الى مجزرة ثالثة ، ذهابا لا اياب له .

ولم تحدد قرارات بوتسدام كيفية اقتضاء تلك التعويضات الا بصورة اجمالية ، فقالت أن روسيا تأخذ حصتها من الاراضي الالمانية التي تحتلها ، وتسوى من حصتها طلبات بولنده ، وأن أمريكا وانجلترا تستدان حصتهما من المنطقة الغربية لالمانيا ، وأن لكل أن يأخذوا شيئا من ممتلكات ألمانيا في الخارج ، وأن ليس لروسيا أن تطلب شيئا من الذهب الذي استولت عليه جيوش الحلفاء في ألمانيا ، وانما تأخذ علاوة على التعويضات نسبة معينة من المهمات الصناعية التي لا تلزم لاقتصاديات ألمانيا وقت السلم ، بعضها بمقابل — أشرنا اليه — وبعضها بغير مقابل .

ولا بد وأن تتم — في مؤتمر الصلح — تسوية هذه المسائل المتعلقة وتحديد تلك الحلول الغامضة : واليك مجمل ما قاله رجال الاقتصاد في هذه المسألة :

قالوا ان الامم المتحدة لها — على سبيل التعويض — أن تستولى على ما عساه أن يكون متبقيا عند ألمانيا من المواد الخام التي اختزنتها خلال الحرب ، وتخصم قيمتها من حساب التعويضات ، ولها أن تعيد الاشياء التي استولت عليها ألمانيا من البلاد التي احتلتها ، الى ملاكها الاصليين . ولها أن تستخدم الآلات التي ستتعمل في ألمانيا نتيجة للتجريد الصناعي في إعادة انشاء المصانع التي تخربت أثناء الحرب في بلاد أوروبا المحررة وأن توزع قطع الاسطول التجارى الالمانى المصادر على الدول التي أغرقت لها ألمانيا بواخرها خلال الحرب ، وأشاروا في هذا الصدد بتوزيع القطع على دول الحلفاء التي كان لها أسطول تجارى نقص بسبب حوادث الاغراق ، فيما عدا دولتى انجلترا وأمريكا اللتين عملتا على تعويض ما فقدناه فعلا . وقالوا أن ألمانيا يجب أن تساهم في إعادة تعمير المناطق التي خربتها الحرب ، وأن تكون مساهمتها بارسال السلع اليها والمهمات عينا ، وبارسال وحدات من العمال الالمان للقيام بهذا العمل . وقالوا أن لا خشية من أن تؤدي تلك المساهمة الالمانية الى منافسة سلع الدول الاخرى أو الى تعطيل عملها ، لان حاجيات العالم من السلع والعمل ستكون من الاتساع — في السنوات التالية للحرب — بحيث تستوعب كل شيء ، وقد تكلمنا عن ذلك في مبحث التجريد الحربى والاقتصادى .

وأشار رجال الاقتصاد — أخيرا — بالغاء كل الصفقات التي عقدتها ألمانيا في

البلاد المحتلة ، واذا كان أصحاب بعضها من الافراد ، فعلى حكوماتهم يقع عبء تعويضهم ولا شأن للحلفاء بذلك .

أما جيوش الاحتلال فقد أشاروا باقتسام نفقاتها بين الحلفاء وألمانيا . فلما اللازم للنفقات المحلية يجب أن تقدمه ألمانيا ، أما نفقات الطعام وغيره من المؤونة اللازمة للجيش فتدفعه وحدات جيوش الاحتلال ، كل وحدة وما يلزمها .
وهذه التفرقة لا نكاد نفهمها ، ولعلمهم يرمون من وراء ذلك الاقتسام الى التخفيف ما أمكن عن ألمانيا عبء الالتزامات المالية ، معاونة لها على الخروج من محنتها .

ولكن مساهمة ألمانيا في إعادة تعمير المناطق المخربة — بإرسال السلع والمهمات الى تلك المناطق ، تثير صعوبة اقتصادية خطيرة : هل ترسل ألمانيا تلك السلع والمهمات — ومنها الآلات — بغير مقابل ؟

الجواب الذى يخطر بالبال ، لاول وهلة ، هو بالايجاب ، ولكننا ينبغي ألا ننسى أن تصدير المهمات — بغير مقابل — من شأنه أن يحدث اضطرابا اقتصاديا عالميا ، كتصدير الذهب — بغير مقابل — سواء بسواء .

فلو أرسلت ألمانيا آلات الى بولنده — مثلا — فالوضع الطبيعى كان يقتضى بولنده أن ترسل لها — بدلها — البطاطس . ولكننا اذا سايرنا القائلين بالتصدير المجانى ، فستتف عملية تصدير البطاطس من بولنده الى ألمانيا . وبذلك يفقد الفلاحون البولونيون سوقا ، ويعوز الالمان الغذاء .

ولهذا أشار بعضهم بأن يتم التصدير للسلع والمهمات من ألمانيا الى الدول المختلفة، التى تستحق تعويضا ، على نطاق واسع ، بنفقات انتاجها ومع تسهيلات كثيرة فى الدفع .
وبهذا تأمن تكرار ما وقع عقب الحرب الاولى من اختلال فى الموازين التجارية لمختلف الدول ، بسبب التداول المصطنع للنقود ثم للسلع بين ألمانيا والدول الدائنة ، وما نشأ عن ذلك من أزمة عالمية خانقة لم تنقذها منه الا تلك المجزرة البشرية .

والمفهوم بداهة من هذا الوضع أن ألمانيا لن تحرم كلية من انتاج الآلات اللازمة

للمصانع . وتقول قرارات بوتسدام انه ستلغى فيها الصناعات الثقيلة التي تنتج مباشرة أدوات الحرب ، أو التي تساعد على اقتصاديات الحرب . ولقد رأينا — عند كلامنا على التجريد الحربى الاقتصادى — صعوبة وضع حد فاصل — واضح — بين الصناعات الحربية والصناعات المدنية فضلا عن أنه بغير مصانع انتاج الآلات لا تستطيع أية دولة صناعية حديثة أن تعيش ، بلك أن توسر وتنعم برخاء .

وعلى مجلس الرقابة — الذى أنشأه أقطاب بوتسدام — أن يرقب حسن توجيه تلك المصانع .

وبعد ، فان مسألة التعويضات — كما قلنا — يحكمها مبدأ الغنم بالغرم ، ويجب أن تنحصر سياسة اقتضائها فى حدود ذلك المبدأ . وهى أولا ، وقبل أن تكون شيئا آخر ، مسألة اقتصادية ينبغى تدبرها فى حصافة حتى لا تتخلف عنها آثار سيئة ، اقتصادية وأدبية .

والبحت الذى يجب أن يسيطر عليها — مبدأ وتنفيذا — هو كيف يمكن أن تساهم ألمانيا — بغير مرارة وبغير بغضاء — فى إعادة تعمير ما خربته من دول أوروبا ، وفى إعادة الحياة العادية اليها ، وفى رخاء العالم — بعد ذلك على وجه العموم .



الفصل الخامس

كلمة أخيرة

وبعد ، فتلک هي الخطوط الرئيسية للمسألة الألمانية ، وما كان ليسعنا أن نعالج كل ما يكتنفها من تفاصيل دقيقة مشتبكة ، اقتصادية وسياسية واجتماعية ، لقصر الجهد قبل أن يكون لضيق الوقت . وحسبنا أن نكون قد وضعنا بين يديك أهم رؤوس المسائل التي سيعرض لها مؤتمر وزراء الخارجية بموسكو ثم مؤتمر الصلح ، اذ يجلس الاقطاب الى المائدة ليصوغوا من جديد ألمانيا التالية ، بعد أن طرقت بالحديد والنار .

ومن المسائل التي لم يسعنا أن نعرض لها بتفصيل ، والتي ستطرح حتما على مؤتمر الصلح ، هي مسألة حدود ألمانيا الجديدة . والبحث فيها يقتضي بحثا متشعبة ، منها البحث مثلا في أرض الرين والروور . هل يحسن جعلها منطقة دولية مجردة من السلاح ، أم دولة ألمانية مستقلة ، أم ملحقين بفرنسا ؟ والرأى الذي يرجحه الكتاب المعتدلون أن يلحقا بألمانيا لان سكانهما ألمان ، على ما أسفر عنه الاستفتاء الذي عمل عقب الحرب العالمية الاولى . والبحث في حدود ألمانيا يقتضي أيضا البحث في مطالب بولنده التي أعلنها الجنرال سيكورسكى ، قبيل وفاته ، فقال أنهم يرون ضم كل بروسيا الشرقية ومقاطعتى سيليزيا وجمهورية دانتزج واسترداد الممر البولونى المشهور ، بدها . ولقد قيل أن تلك مطالب غير مقبولة ، لان كل الاقاليم المشار اليها ألمانية صرفة ، لاحق لبولنده فى شبر واحد منها . ولن يشفع فى تبرير ذلك ما لقيته بولنده من عسف خلال الحرب الثانية ، على يد الجيوش الألمانية ، مما يرتب لها تعويضا فى ذمة ألمانيا ، لان لها أن تستعوض ذلك العسف بصورة أو بأخرى ، غير تلك الصورة .

هذا وقد اجتمع فى لندن — ابتداء من يوم ٢٢ يناير سنة ١٩٤٧ — وكلاء وزراء الخارجية الاربعة — لانجلترا وأمريكا وروسيا وفرنسا — لتحضير البحوث والمستندات

اللازمة لوضع معاهدة الصلح الالمانية ، الامر الذي تقرر أن يضطلع به مؤتمر وزراء الخارجية الاربعة في موسكو ابتداء من يوم ١٠ مارس سنة ١٩٤٧ .

وقد تلقى وكلاء الخارجية مطالب اقليمية مختلفة تقدمت بها البلاد المتاخمة لمانيا ، ومع أن تلك البلاد قد أوضحت مطالبها ، إلا أنها احتفظت لنفسها بحق التوسع في تلك المطالب ، اذا رأت أن التدابير التي اتخذت عن التعويضات والضمانات الاقتصادية غير مرضية .

فطلبت فرنسا جعل اقليم السار ألمانيا من الناحية السياسية ، وفرنسيا من الناحية الاقتصادية . وهذا الاقليم لا يمثل منطقة السار كما عرفناها بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٣٥ ، ولكنه يشمل المنطقة الادارية التي حددها أخيرا مرسوم فرنسي ، وأصبح يشمل اقليمى ساربورج وواردين ويصل شمالا الى حدود لكسمبورج على طول نهر الموزل . وتطلب فرنسا أن يكون من حقها تعيين مندوب سام فرنسي هناك .

أما أراضي الراين والرور فتطلب استقطاعها من ألمانيا .

ولقد صرح المستر بيغن بمجلس العموم بجلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦ . أن الحكومة البريطانية تقبل طلبات فرنسا المتعلقة باقليم السار ، ولا تقرها على طلباتها الاخرى .

أما بلجيكا فقد تقدمت يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ لمجلس وزراء الخارجية بمذكرة حاوية لطلبات معتدلة عن تعديل الحدود ، اذ تطلب ضم قطعة صغيرة من الارض حول « مونت جوا » ، كما تطلب أن يعطى لها نصيب في استثمار الموارد الطبيعية في منطقة ألمانيا الغربية المتاخمة لبلجيكا .

وتطلب لكسمبورج نقل خط حدودها الى الورا مسافة تتراوح بين كيلومتر واحد وخمسة كيلومترات ليصبح محاذيا لنهرى « الاور » و « السور » كما تريد أن تمتلك الخط الحديدى الموازى لنهر الموزل ، وهذا الخط يمر بمنطقة يطلب الفرنسيون جعلها جزء من اقليم السار . وتتمسك لكسمبورج بأن هذه المنطقة كانت جزء منها قبل سنة ١٨١٥ .

وتطلب هولنده في مذكرة لها مؤرخة ٤ نوفمبر اجراء تعديل في خط الحدود

الاماني الهولندي بحيث يضم اليها ما مساحته ١٧٥٠ كيلومترا مربعا ، وتدخل في تلك المساحة مناطق بترول « بنتايم » ومناجم الفحم الواقعة جنوبي « فنلو » . وتطلب أيضا ضم الشاطئ الشرقي من مصب نهر « امز » وكذا جزيرة « بوركم » ، لاغراض دفاعية واقتصادية .

وأما بولونيا فمطلبها الرئيسي أن يصبح خط الحدود الذي نصت عليه قرارات بوتسدام نهائيا ، وهذا الخط يسير من تلال السويد الى بحر البلطيق . ولكن تصريحات أقطاب الدول الكبرى — بيرنز ومولوتوف (وأيده ستالين) وبينفن — تصر على أن تلك حدود مؤقتة لاتصبح نهائية الا بتصديق مؤتمر الصلح عليها . أما فرنسا فهي الدولة الوحيدة — من الدول الكبرى — التي تؤيد مطالب بولونيا .

وتطالب تشيكوسلوفاكيا لاسباب دفاعية بتعديل خط الحدود الحالي بصورة تؤمنها ضد هجوم ألماني جديد ، بحيث يشمل بعض منحدرات الجبال الشمالية الى مسافة تبلغ في بعض القطاعات عشرة أميال . أما الدانمرك ، فلم تتقدم بأية مطالب اقليمية .

وبعد ، فتلك صورة مجملة للمهمة المتشعبة الفادحة التي يتعين على مؤتمر وزراء الخارجية ثم مؤتمر الصلح أن يعالجها بمهارة واحكام حتى يجنبوا العالم المشاكل التي نبتت دائما من التسويات الاقليمية . ولا بد للمؤتمر ، عند وضع تلك التسويات من أن يستعين بعلماء في التاريخ والجغرافيا والاجتماع ، لانهم أدري من غيرهم بنشأة الجنسيات وتطورها .

ثم ان البحث في حدود ألمانيا يقتضى أيضا البحث في مسألتى أهالى السويد والنمسا . فأشاروا بضرورة أن يرد الحلفاء الى تشيكوسلوفاكيا أقاليمها التي كانت لها قبل ميونيخ ، وأن يستفتى سكان السويد ، فان اختاروا الجنسية التشكية كلفوا بالاذعان للحكومة التشكية ، وان اختاروا الجنسية الالمانية كلفوا بالرحيل الى ألمانيا أو الى غيرها من الدول التي تقبلهم . أما النمسا فقد تقرر في مؤتمر موسكو (أكتوبر سنة ١٩٤٣) أن تفصل عن ألمانيا ، على أن تؤمن سلامتها الاقتصادية بمختلف الوسائل مما عرضوا له بتفصيل لايحتمله هذا المقام .

وهناك أيضا مسألة الاقليات الالمانية المنتشرة في بعض دول وسط أوروبا ، والتي

نظمها النازيون تمهيدا لما وقع بعد ذلك من تسخيرها في اثاره القلاقل حيث هي ، ليجد هتلر مبررا للغزو ، والمبرر الدائم كما نذكر هو « حماية الاقلية الالمانية المسكينة التي تلقى العسف والاضطهاد » . والرأى السليم فيها أن تستفتى في الجنسية التي تختارها ، فتبقى حيث هي أو ترحل عن الديار ، حسب مايقع اختيارها عليه .

ومن المسائل التي لم نعرض لها — مع اتصالها بالمسألة الالمانية — معاملة حلفاء ألمانيا ، وقد عرض مؤتمر بوتسدام اجمالا لهذه المسألة ففرق بين ايطاليا ، وبين باقى حلفاء ألمانيا وهي دول بلغاريا وفنلنده والمجر ورومانيا ، أما معاهدة الصلح مع ايطاليا فقد صرحت الحكومات الثلاث — أمريكا وانجلترا وروسيا — على لسان ممثليها في بوتسدام — أنها قد قامت بوضع التمهيدات اللازمة لمعاهدة الصلح المذكورة . أما معاهدات الصلح مع الدول الاربعة الباقية ، فقد عهد مؤتمر بوتسدام « لمجلس وزراء الخارجية » باعدادها . وجاء في قرارات المؤتمر — تفسيرا لهذه التفرقة في المعاملة ، أن ايطاليا كانت أول دول المحور في الانتقاص على ألمانيا ، وأنها عاونت ماديا على هزيمتها وانضمت الى الحلفاء في حربهم ضد اليابان ، وحررت نفسها من الحكم الفاشى ، وأنها أخيرا تسير قدما نحو الحكومة الديمقراطية .

وقد احتفل يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ بتوقيع معاهدات الصلح مع خمس من الاعداء السابقين — ايطاليا ورومانيا وبلغاريا والمجر وفنلندا — واشتركت في التوقيع معها عشرون دولة من المعسكر المنتصر .

ولقد اثارت تلك المعاهدات احتجاجا من جانب الدول المغلوبة ، وكان مما قاله عنها الكونت سفورزا — وزير خارجية ايطاليا — في مذكرة الاحتجاج التي سلمتها الحكومة الايطالية الى جميع الدول التي وقعت معاهدات الصلح « ان معاهدات الصلح لا يمكن ان تؤدي مهمتها الا اذا كانت معززة برضا الشعب ، وان الشعب الايطالى ليشعر بأن المعاهدة مفروضة عليه كما فرض عليه في الماضى النظام الفاشى الذى قاده الى الحرب »

ومن المسائل التي لم نعرضها عليك — وقد لايعرض لها أصلا مؤتمر الصلح — مسألة «النظام الجديد» الذى وضعته المانيا لبلاد اوربا المحتلة ، ولتنظم على أساسه اقتصاد العالم ، فيما لو قدر لها النصر ، فلقد دأبت الدعاوة الالمانية ، فى أواخر صيف سنة ١٩٤٠ ، على اذاعة ان المانيا قد وضعت لاوربا نظاما جديدا — هو فى ظاهره نظام اقتصادى —

يكفل لها رد الطمأنينة الى النفوس ، ويعد شعوبها بالغاء التعطل والقضاء على العوز ، وهو في حقيقته يرمى الى جعل المانيا الدولة الصناعية الوحيدة في اوربا — وما عداها دول زراعية — والى جعل برلين القطب المالى لاوروبا بدل لندن .

ولعل هذا النظام الجديد الالمانى ، ان ينبه بناة الغد الى نظام عالمى — اقتصادى واجتماعى وسياسى — يكفل لهذا الكوكب الرفاهية والسلام .

وهناك أيضا المسألة اليهودية : فلقد شرد النازيون اليهود ، كما لم يشرد شعب من قبل . فنفوا منهم من نفوا ، ووضعوا منهم فى معسكرات الاعتقال من وضعوا ، وقتلوا من قتلوا ، وصادروا اموالهم جميعا لحساب المانيا ، وكنا نتوقع ان يتقدم اليهود بمطالبهم الى مؤتمر الصلح — فقد أصبح الفرد فى الفقه الحديث من أشخاص القانون الدولى العام .

وقد وقع فعلا انه بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٤٧ قررت اللجنة التنفيذية للمؤتمر اليهودى الامريكى ثلاثة عشر مبدأ اساسيا لعرضها على مؤتمر وزراء الخارجية الاربع عند تقرير معاهدة الصلح مع المانيا .

وأهم تلك المطالب : استصدار اعتراف من المانيا بجرمها المشين فيما عاملت به اليهود . معاقبة من اضطهد او استفاد من اضطهاد اليهود . الغاء القوانين التى نزعت عن اليهود جنسيتهم أو حرمتهم من أملاكهم : وضع اليهود المقيمين فى ألمانيا تحت حماية ورقابة دولية الخ . . .

ولا يتسع المقام لمناقشة تلك المطالب ، وانما حسبنا أن نقول هنا أنه لا بد وأن تسوى مسألتهم مع ألمانيا تسوية مالية وعينية : وقد تشمل ، فيما تشمل ، عودة الكثير منهم الى ارض «الوطن» من جديد .

تلك — وغيرها — مباحث طويلة ، تنطوى على تفصيلات بعضها فنى وبعضها جاف ، مما قد لا يصبر على متابعتها الكثيرون . ولئن شاء ان يتوسع فعليه بقائمة المراجع التى وضعناها فى ذيل هذا الكتاب .

ولن يوفق الحلفاء — صانعو السلام — فى هذه المرة ، الا اذا وقفوا — طويلا — عند معاهدة فرساي ، وما اسفر عنه وضعها على محك التنفيذ .

جاء في محاورات الموتى لفونتونيل Fontenelle «ان تلك العصافير الصغيرة تقع في نفس الشباك التي وقع فيها من قبل مائة الف عصفور . ان حماقة الآباء تضيع هباء ، فلا يبدو انها تعلم الابناء شيئا» .

وهذه الحرب الثانية ، التي وضعت أوزارها بين الاعداء ، لتندربنشوبها من جديد بين الحلفاء ، على ما يبدو في الأفق السياسي الدولي ساعة كتابة هذه السطور ، ليست الحرب الاولى التي خاضتها البشرية لتتخذ الانسان من كارثة الحرب ، ولتوطد دعائم الديمقراطية في العالم ، ولتقيم نظام دولي جديد على أساس من الحق والعدل ، فتلك - ايضا - كانت اهداف الحرب الاولى .

ويجدر بنا - بل ويجب علينا - ان نتساءل عن علة فشل العالم في تحقيق تلك الاهداف ، بل قل فشله حتى في تحقيق بعضها ، ولكأن تلك الاحدى عشر مليوناً من الارواح التي أزهقت في الحرب الاولى قد ذهبت سدى .

ومن عجب ان تضيع تلك «الحماقات هباء» ، ومن عجب ان تضيع بعد انقضاء مثل هذه الفترة القصيرة عليها .

ابرمت معاهدة فرساي في ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ . ولن تجد وصفا لها أبلغ من النقد الذي وجهه اليها حزب العمال الانجليزى في كتيب صغير نشره سنة ١٩١٩ قال فيه : «لو طبقت المعاهدة تلك المبادئ - اشارة الى نقط ويلسن الاربعة عشر - مطابقة كاملة ، فانها ستبدو للامان قاسية ، ولن تكون - مع ذلك - عقبة دائمة في سبيل السلام . فان لم تطابقها ، فاننا نكون قد اغلقنا الباب دون كل أمل في توبة الالمان وتكفيرهم ، ونكون قد وقعنا بالضبط في التسوية التي كان يحذرنا منها الرئيس ويلسن حين قال : « شروط المنتصر يفرضها على المهزوم ، فتخلف لسعة وحقنا وذكريات مريرة لا يمكن أن تركز عليها شروط السلم ارتكازا دائما ، الا اذا أمكن أن تركز على الوعس (الرملة التي تسوخ فيه الارجل) »

والمتفق عليه حقا ان معاهدة فرساي كانت قاسية . ولقد أرجع الكتاب قسوتها الى عديده من الاسباب ، قد يجوز اجمالها في أربع :

(أولا) قامت لجان مختلفة باعداد مختلف اجزاء المعاهدة . وكانت كل لجنة تعمل في ناحيتها الخاصة . فلما اجتمع صانعو السلام ليؤلفوا من هاته المشروعات معاهدة

واحدة متماسكة الاجزاء ، لم يلاحظوا فداحة العبء الذي قدروا ان يضعوه على المانيا .
(ثانيا) ان ضغط الجماهير في دول الحلفاء على مندوبي تلك الدول ، ثم سخط
الرأى العام فيها على المانيا ، حال بين المؤتمرين وبين التزام حدود الانصاف ، بسبب
ما قامت به الجيوش الالمانية من فظائع في اساءة معاملة الاسرى ، واستعمال الغازات الحارقة
والسامة ، لأول مرة في تاريخ الحروب ، وبسبب اغراق سفن المشافي وسفن التجارة
والصيد ، الى غير ذلك .

(ثالثا) رغب المنتصرون في الحصول على ما كان متعذرا ان يحصلوا عليه قبل
الحرب : فتطلع الفرنسيون الى منطقة الرين . وأراد الطليان ان يسيطروا على بحر
الادرياتيک ، وحدود البرنر . وطمع الانجليز في المستعمرات الالمانية ، وفي نصيب
وافر من التعويضات التي ازمعوا توقيعها على المانيا . وأرادت اليابان ان تستولى على
شانتج . وطمعت الدول الاقل شأنًا في ان توسع أراضيها بحدود جديدة ، أوسع من
إحدها الوطنية الاصلية .

(رابعا) أن صوت المانيا لم يسمع في مؤتمر فينا الذي عقده الحلفاء لوضع شروط
الصلح قبل توقيعها في باريس نفسها — ثم طلب منهم ان يوقعوا دون مناقشة أو تعديل .
ولقد أدى هذا الوضع الى اغفال كثير من الاعتبارات الهامة التي لو روعيت
لنجحت المعاهدة ، اذ لا يمكن لقاض — محايد — ان يصدر حكما سليما قبل ان
يسمع دفاع الطرفين ، فكيف به اذا كان موتوراً نديه موتور ؟

حقا أن ألمانيا ضربت لحلفاء سنة ١٩١٤ - ١٩١٩ أمثلة سيئة بمعاهدة برست ليتوفسك
التي فرضتها على روسيا السوفيتية في ٣ مارس سنة ١٩١٨ ، مستغلة في ذلك حالة
الضغط السياسي الداخلي الذي كان يواجه لينين ، مما لا يحتمل هذا المقام تفصيله ،
ووصفها الكتاب بأنها أقرت سلما اذلاليا لا نظير له في التاريخ الحديث ، وبأن أسوأ نص
في فرساي يعد هينا اذا قورن بنصوصها . فلقد خسرت روسيا ، بمقتضاه ، مساحة من
الارض تقرب من مساحة النمسا والمجر وتركيا مجتمعة ، وخسرت ٥٦ مليون من
سكانها ، أي ٣٢٪ من مجموعهم ، وخسرت ٣٣٪ من خطوطها الحديدية وخسرت
٧٣٪ من مجموع ما بها من حديد ، و ٨٩٪ من مناجم الفحم ، وأكثر من

خمسة آلاف مصنع وطاحون ، ودفعت لمانيا ستة آلاف مليون مارك تعويضا بمقتضى اتفاق وقعته في اغسطس سنة ١٩١٨ ، والى غير ذلك من تفصيلات مروعة . وكان من حظ روسيا ان جاءت معاهدة فرساي بعد ذلك — بعام وبعض عام — ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ — ونصت في المادة ٤٣٣ على الغاء معاهدة برست ليتوفسك كلية .

وحقا ان ألمانيا صرحت بنظامها الجديد الذي اشرنا اليه بأن عزمها قد انعقد على استعباد دول أوروبا اقتصاديا ، بحيث تصبح لها السيادة عليهم جميعا في ميادين الصناعة والتجارة والاقتصاد ، فتركز هذه فيها جميعا وتتحول أوروبا الى أراض زراعية .

كل هذا حق لا نمارى فيه . ولكنه لايرر قسوة فرساي ، حيث تخلفت عنها آثار سيئة لايمكن أن يجوز معها أى تبرير ، ولا يصلح شىء مما ذكرنا سببا لقسوة التسوية الجديدة ، حتى لا يعيد التاريخ نفسه . وانما لابد للعالم من أن يوقف دوران تلك الحلقة المفرغة ، التى تدور حول نفسها ، وتدور به ، ولابد للمنتصر من أن يبدأ هو بالايقاف ، لانه هو وحده الذى يملك الوسائل ، اما المهزوم فلا يملك من أمر نفسه شيئا حتى يملك أمر غيره .

وليحتذى المنتصرون اليوم بالأمثولة الحسنة التى قدمها المنتصرون فى مؤتمر (سنة ١٨١٤ - ١٨١٥) عقب سقوط نابليون ووقوع امبراطوريته تحت امرة الدول الاربعة التى أسقطته (بريطانيا وروسيا والمجر وبروسيا) ، حيث كانت لتاليران الكلمة المسموعة فى مداورات الصلح ، مع انه كان يمثل الدولة الخاسرة (فرنسا) . والاعتقاد السائد بين المؤرخين انه كان من أثر ذلك ان جاءت نصوص معاهدة فينا معتدلة ، وقامت فرنسا بتنفيذها راضية ، دون ان تفكر فى الانتقاض عليها .

وكأنى بالالمان ، قد توجسوا خيفة من معاهدة اذلالية - فرساي ثانية - فاجتمع فى ويسبادن بألمانيا رؤساء الحكومات الالمانية فى ثمانى ولايات فى منطقتى الاحتلال البريطانية والامريكية ، واتفقوا على ان لا يوقعوا معاهدة الصلح الالمانية عندما تطلب الدول الكبرى اليهم توقيعها .

ولكنهم وافقوا على اعطاء دول الاحتلال الاربع ماتطلبه من معلومات ، على أن لا يرسلوا توصيات الى مؤتمر وزراء الخارجية الذى تقرر عقده فى موسكو يوم ١٠ مارس سنة ١٩٤٧ .

على ان التحذير لن يؤتى أثره الا اذا تعرفت بوجه الاجمال تلك الآثار —
السيئة — التي تخلفت عن معاهدة فرساي .

وأولها ، انها زجت بالمانيا وراء ديكتاتورية النازي . وبيان ذلك ان حكومة من
«الاحرار» حاولت أن تنشئ في ألمانيا نظاما برلمانيا دستوريا ولكن فرساي أذلت الحكومة
الديمقراطية في نظر شعبها . فرأينا الحلفاء يضعون لالمانيا ، التي كانت تناضل في سبيل
السلم والديمقراطية ، شروطا لا تلائم الا الدولة البروسية الحربية القديمة . وكان ما
عرضناه عليك من اذلال الحلفاء لجمهورية فايمر الناشئة اذلالا نفر الشعب منها ، فلم
يلبث ان تحول الى النازية قبل ان تتمكن الحكومة الديمقراطية الالمانية من اقناع
انجلترا وفرنسا ، بعد أن سكنت العاصفة ، بأعمال نص المادة ١٩ من ميثاق عصبة
الامم ، واعادة النظر في المعاهدة . ولو لم يكن لنظام فرساي الا تلك السيئة لكفى دافعا
ان تتجنب تكراره .

ومن آثار فرساي السيئة أيضا تلك الازمة المالية الخائقة التي جثمت على صدر
العالم قرابة العشر السنوات ، من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣٩ ، مما فصلناه عند كلامنا عن
التعويضات .

ومن الآثار السيئة أيضا لتلك المعاهدة ، وما اسفر عنه تنفيذها فيما يختص بمبدأ
حق تقرير المصير ، من مشكلات ساعدت مباشرة على نشوب الحرب العالمية الثانية .

أما المبدأ في ذاته فخلاب براق ، أعلنه الرئيس ولسون ضمن نقطه الاربعة عشر
— خلال الحرب العالمية الاولى — ليكون واحدا من الاعتبارات التي يستهدى بها الحلفاء في
وضع حدود اوربا الوسطى ، فأثار آمالا عريضة في قلوب الاقليات الصغيرة في اوربا
الوسطى وأوربا الشرقية وهي آمال لم يكن ثمة من سبيل لتحقيقها .

لقد أراد منه حقا صانعو سلم سنة ١٩١٨ أن يصلحوا ما أفسدته ألمانيا . فأعادوا
اللزاس واللورين الى فرنسا بدعوى ان المانيا اخذتها منها سنة ١٨٧١ ، واقتطعوا من
بروسيا الجزء الشمالي من اقليم سلفيج وضموه الى الدانمرك — عقب استفتاء وصف
بأنه حر — بدعوى ان بروسيا غصبت من الدانمرك بمعاونة النمسا سنة ١٨٤٦ . وردوا
الى بولنده الاراضي التي كان يشغلها بولونيون جنسا ولغة ، والتي أخذتها بروسيا عنوة
وبغير حق في القرن الثامن عشر .

وحسبك قليل من التأمل لتلمس ان المبدأ غير عملي في ذاته ولم يحسن المنتصرون تطبيقه .

فالامة الواحدة تتداخل فيها عناصر من أمم اخرى ، ويختلط فيها جنس مع جنس ، وتقيم فيها اقلية صغيرة بين ظهرائي أغليات كبيرة . وكثيرا ما يؤدي تطبيقه الى تعارض بين حقى شعبين فى تقرير مصيرهما — فمنح الالمان السوديت مثلا ذلك الحق يتعارض مع حق شعب آخر فى تقرير مصيره — التشيك — وهو شعب كانت له حقوق أكبر . ولم نجد وصفا له أبلغ من وصف الوزير الامريكى لانسنج — وكان أحد مندوبى الولايات المتحدة فى اللجنة الدولية التى شكلت عقب الحرب الماضية لبحث مسألة مجرمى الحرب — قال فى يومياته المؤرخة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ بعد ستة شهور من ابرام المعاهدة : ان عبارة تقرير المصير محملة بالديناميت . . . فماذا ترى سيكون أثرها على الايرلنديين والهنود والمصريين والوطنين من البوير ؟ الا يشتد السخط والاضطراب والثورة ؟ الا يعتمد عليه مسلمو سوريا وفلسطين ومراكش ؟ .

ولو عاش الوزير لانسنج الى هذا الجيل لرأى هتلر يستغل ذلك المبدأ ضد واضعيه ، حيث رأيناه يستتر وراءه ليضم أقاليم النمسا والسوديت — وماعلينا من بوهيميا ومورافيا — وليضم ميمل وليناوى بولنده فى دانتزج تلك المناوئة التى تمخضت عن الحرب العالمية الثانية .

واذا كان هذا المبدأ قد تقرر فى ميثاق الاطنطى — فى المادة الثالثة منه — فعلى بناء السلم فى هذه المرة يحذروا من أساءة تطبيقه . وليستعينوا فى تحديد المراكز المختلفة بعلماء التاريخ والجغرافيا ، لانهم أخبر من غيرهم بنشأة الجنسيات وتطورها واستقرارها . وبذلك يتجنب الحلفاء ظلم المانيا ، فيستبعدون مبرر تدخلها ، فان فعلت رغم ذلك ، استحقت عصا التأديب غير مبكية .

وبعد ، أفعاملة شديدة أم معاملة رفيقة ؟ عقيدتى — التى يمتلىء بها وجدانى — ان المعاملة الرفيعة هى التى تكفل للظافرين بلوغ اهدافهم من بعث المانيا المسالمة ، والقضاء على الروح التى انبتت النازية ، والتمهيد لعصر الفى سعيد ، بعد ان يسود التفاهم من جديد علاقات الدول .

أما الشدة فلا تثمر الا الحقد والنفور ، واتساع شقة الخلاف . وهى قميئة بأن تمهد
لحرب ثالثة قد تكون الفاصلة بين مدينتين أو بشريتين .

ونرجو ان تذكر ان أية تسوية قاسية تفرض على المانيا ، لن تؤتى ثمارها — من
اضعاف قوتها الحربية — الا ان يتضامن الظافرون فى معركة السلم تضامنهم فى معركة
الحرب . فان تفكك تضامنهم — كما تفكك عقب الحرب الاولى — انقلبت عليهم تسويتهم
وحشا مفزعا يفتك بهم .

ولن تحتاج الى درهم واحد من القدرة على استشفاف الغيب لتقول أن الظافرين لن
يمضوا فى تضامنهم الاول الذى أجتأهم اليه الضرورة الحربية . فانهم ما أن جلسوا حول
مائدة السلام — عادة النصر — حتى اختلفوا على أسس المسائل وتفصيلاتها ، خلافا
وصل — بين بفين ومولوتوف — الى حد تبادل العبارات غير اللائقة . ولن تقرأ محضر
جلسة من جلسات مؤتمر وزراء الخارجية أو مجلس الامن أو الجمعية العمومية لهيئة
الامم المتحدة ، الا وجدت اعتراضات متلاحقة من مندوب حكومة السوفييت على كل ما
يبيده مندبا بريطانيا وأمريكا .

وكان طبيعيا ان يمتد خلافهم الى سياستهم قبل المانيا . فاتفق بوتسدام — مثلا —
يقول بوحدة المانيا الاقتصادية ومعنى هذه الوحدة ان تفتح المناطق أبواب بعضها للبعض
الآخر ، ويباح بينها النقل ، والانتقال ، وترسل المنطقة الشرقية الى المنطقة الغربية مثل ما
كانت ترسله قبل الحرب من المواد الغذائية ، ويستعين الجنوب بفحم الرور والساار .

ويقول البريطانيون والامريكان ان الروس قد ضربوا بهذه الوحدة عرض الحائط ،
فمنعوا اتصال منطقة احتلالهم فى الشرق بسائر المانيا ، ولم يقنعوا بهذا ، بل نقلوا مصانع
ألمانية كثيرة من سيليزيا وسواها الى روسيا ، وشرعوا يأخذون جانبا من انتاج المصانع
الباقية فى منطقتهم ، مع ان المفروض أن يدخل ذلك الانتاج فى صندوق مال التعويضات .

ومع ان روسيا تهدر وحدة المانيا الاقتصادية ، الا انها تصر من ناحية اخرى ، على
احترام وحدتها السياسية . ذلك بان الفرنسيين كانوا يعللون النفس بفصل الرور والرين
عن الريخ ، وأخذ وادى الساار الغنى بمناجم الفحم والحديد ، فاذا ما جردت المانيا من تلك
الاقطار ، عجزت مستقبلا عن مهاجمتها كما فعلت فى سنوات ١٨٧٠ و ١٩١٤ و ١٩٤٠ .

فاذا بالرفيق مولوتوف يذيع ان دولته تعارض كل المعارضة فى انتهاك وحدة المانيا

السياسية . وشق على الفرنسيين أن تأتي المعارضة من حليفة — بمقتضى معاهدة عقدها معها ديجول — ذقت مرارة الهجوم الألماني مرتين في جيل . وعلّة موقف روسيا واضحة ، وهي الرغبة في استمالة الألمان اليهم في الخلاف المتوقع نشوبه بين روسيا وحلفاء الغرب ، وهو قائم مكبوت ، وشيك الانفجار .

وحلفاء الغرب — من جانبهم — يعملون على استمالة الألمان اليهم . فتسمعهم يحتجون على ما تصنعه روسيا من نقل المصانع الألمانية المشيدة في منطقة احتلالها ، ويحتجون على مطالبتها لألمانيا بغرامة حربية قدرها عشرة آلاف مليون دولار ، وعلى اقتطاع بعض ارض ألمانيا لحساب بولندا مقابل ما اخذه الروس من بولنده .

على ان المهم الذي قام به حلفاء الغرب في هذا الخصوص هو تمسكهم بوحدة ألمانيا الاقتصادية ، وتحقيق تلك الوحدة بين منطقتي الاحتلال البريطانية والأمريكية بمقتضى اتفاق وقعه بيرنز وبفين في نيويورك يوم ٢ ديسمبر ١٩٤٦ ، أصبحت المنطقتان بمقتضاه منطقة واحدة ، كما تحملت الدولتان بمقتضاه مسؤولية تنفيذ برنامج اقتصادي قدرت نفقاته لمدة ثلاث سنين بألف مليون دولار .

ويعتبر الاتفاق المذكور عملاً غير ودي موجه الى روسيا ، الامر الذي دعا بفين الى المسارعة بتصريح في اجتماع صحفى قال فيه «ان الدافع الى هذا التوحيد ليس الشعور بالعداء لاي حكومة اخرى ، ولكن الضرورة القصوى دعت اليه ، وما زلنا نأمل ان تشترك المناطق الاخرى فيه» .

ولكن المسألة ستمتد الى فصل آخر يدور على خلاف — مؤجل — فقط — بين بريطانيا وأمريكا .

قلنا انه خلاف مؤجل ، لان العلاقة بينهما في الحرب الثانية بدأت بمعاملة «أدفع وانقل» cash and carry وهو مبدأ ينطوي على منتهى عدم الثقة — ثقة الأمريكان والانجليز — بعد ان آكلو عليهم ديون الحرب الاولى .

ثم وقع بعد ذلك ان الفت امريكا فجأة قانون الاعارة والتأجير، الامر الذي اضطرت له بريطانيا أشد الاضطراب ، وسافر من أجله وزيرها الاول — أتلي — الى امريكا ليقنعهم على نتائج الالغاء ، وليعمل على تخفيف وطأتها .

ثم كان ما عرفناه من ان الامريكان — ربطوا منح القرض لبريطانيا بالغاء تلك الكتل المصطنعة ، التي خلقتها هذه الاخيرة ، لبلاد العملة الصعبة ، وبلاد العملة السهلة ، ونظام الحصص ، وما جرته تلك السياسة المالية المعقدة من خنق للتجارة الامريكية .

ولقد كتب في هذا الموضوع المستر لانديس — العميد الحالى لكلية الحقوق بجامعة هافارد الامريكية — والحير الاقتصادى للمفوضية الامريكية فى القاهرة خلال سنتى ٤٣ و ٤٤ — والصديق الشخصى للمرحوم المستر روزفلت ، كتب مقالا فى المجلة الامريكية المشهورة Fortune ، عدد سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، ندد فيه بالقيود البريطانية التى تمنع حرية التجارة فى الشرق الاوسط . وأشار الى انه كان بوسع امريكا ان تسد النقص الذى أصاب واردات مصر من البضائع الالمانية واليابانية والاطالية ، لولا وقوف انجلترا فى هذا السبيل ، مع عجزها عن سد النقص . وحض الامريكان على أن يكفوا عن اعتبار اقطار الشرق الاوسط من اجزاء الامبراطورية البريطانية ، بل يجب ان يعاملوها على انها وحدات اقتصادية مستقلة .

وكان أن ألقى هنرى والاس وزير التجارة الامريكية ، ووكيل جمهورية الولايات المتحدة فى عهد الرئيس روزفلت ، وأحد زعماء الحزب الديمقراطى ، خطابا فى نيويورك يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، ندد فيه بربط السياسة الخارجية لامريكا بسياسة بريطانيا ، وغمز الاستعمار البريطانى ومناطق نفوذه . وحذ سياسة التفاهم مع روسيا ، تفاهما مقترنا بالحرص واليقظة . ولقد أثار خطابه هذا ضجة كبيرة ، وقيل أن الرئيس ترومان وافق عليه قبل القائه . ولما أن سمع له دويا مروعا فى المحيط الدولى ، ترك من حوله يذيع أنه لم يوافق عليه ، وانما وافق على حق الوزير فى القائه !

وحدث ، بعد ذلك ، أن ألقى بيفن ، وزير خارجية بريطانيا ، بيانا فى مجلس العموم يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٧ ، ندد فيه بسياسة امريكا فى المسألة الفلسطينية ، واعتبرها مبعث القلاقل الاخيرة . وقد أقام ذلك البيان امريكا وأقعدها ، وأصدر « البيت الابيض » تصريحاً يوم ٢٦ فبراير ، يصف اتهامات بيفن بأنها « مضللة وأبعد ما يكون عن التوفيق » .

على أنه مهما تكن حقيقة الحال والشعور ، فلكل تلك الامور التى عرضناها عليك دلالتها فى اشعارك — أو اقناعك — أن التفاهم بين الدولتين ، بريطانيا وأمريكا ، ليس

بالتفاهم الاصيل ، ولكنه تفاهم ضرورة ، سيقى بقاءها ، ويزول بزوالها ، ويدور معها وجودا وعدمًا .

والضرورة مزدوجة : الوقوف في وجه التوسع الروسى ، وتجمعهما في ذلك وحدة النظام الرأسمالى ، ثم استبقاء انجلترا — حية مزدهرة — لتمكن من أن تبيض ولو بيضة ذهبية واحدة في اليوم ، وفاء لديونها .

فاذا ما اطمأنت امريكا الى تأمين الضروريتين ، انكمشت فيما نعتقد الى عزلتها ، أو على الاقل كفت عن التدخل فى شئون المانيا الخاصة .

واذن ، فما دام التضامن فى كبت المانيا ، وتوقيع الرقابة عليها ، وفرض التسوية القاسية عليها بالقوة — الابدية — كلها امور مستحيلة عملا وعقلا ، فأولى بالمنتصرين ان يترفقوا بها ترفقا ممزوجا بالحزم — والرفق والحزم يكمل أحدهما الآخر — حتى يتجنبوا وضع جرثومة الحرب العالمية الثالثة ، وحتى تنصلح شئون هذا الكوكب بعد ان طال اضطرابها ، وحتى لاتصدق علينا قولة فونتونيل : « أن تلك العصافير الصغيرة تقع فى نفس الشباك التى وقع فيها من قبل مائة الف عصفور . ان حماقة الاباء تضيع هباء . فلا يبدو أنها تعلم الابناء شيئا » .

وبعد ، فتلك هى المسألة . أفلا تقرنى حقا على انها الغاية فى البساطة ، وعلى أنها ما كان يجوز ان يختلف عليها اثنان ؟ .



المراجع

Julius Braunthall:

Need Germany Survive? London, Victor Gollancz Ltd., 1943.

Paul Einzig:

Can We Win The Peace? London, Macmillan and Co. Ltd., 1942.

Victor Gollancz:

Shall Our Children Live Or Die? London, Victor Gollancz Ltd., 1942.

H.N. Brailsford:

Our Settlement With Germany. A Penguin Special, 1944.

Emil Ludwig:

The Germans. London, Hamish Hamilton, 1942.

Robert A. Brady:

The Spirit And Structure Of German Fascism. Left Book Club edition. London, Victor Gollancz Ltd., 1937.

Vansitart:

Bones Of Contention. London, Hutchinson & Co. (Publishers) Ltd., 1945.

Encyclopædia Britannica, 14th edition (1929).

Sigmund Freud:

Civilization, War, And Death (Selections From Three Works. Editor: John Rickman. Institute Of Psycho-Analysis, London, 1939.

S. Grant Duff:

Europe And The Czechs. A Penguin Special, 1938.

— المجلة المصرية للقانون الدولي ، مجلد سنة ١٩٤٥ • ثم الرسالة الثانية للجمعية
المصرية للقانون الدولي (ديسمبر سنة ١٩٤٥) : وثيقة الاتهام الاولى المقدمة للمحكمة
العسكرية الدولية •

— مقالات عربية وانجليزية متفرقة •

فهرس

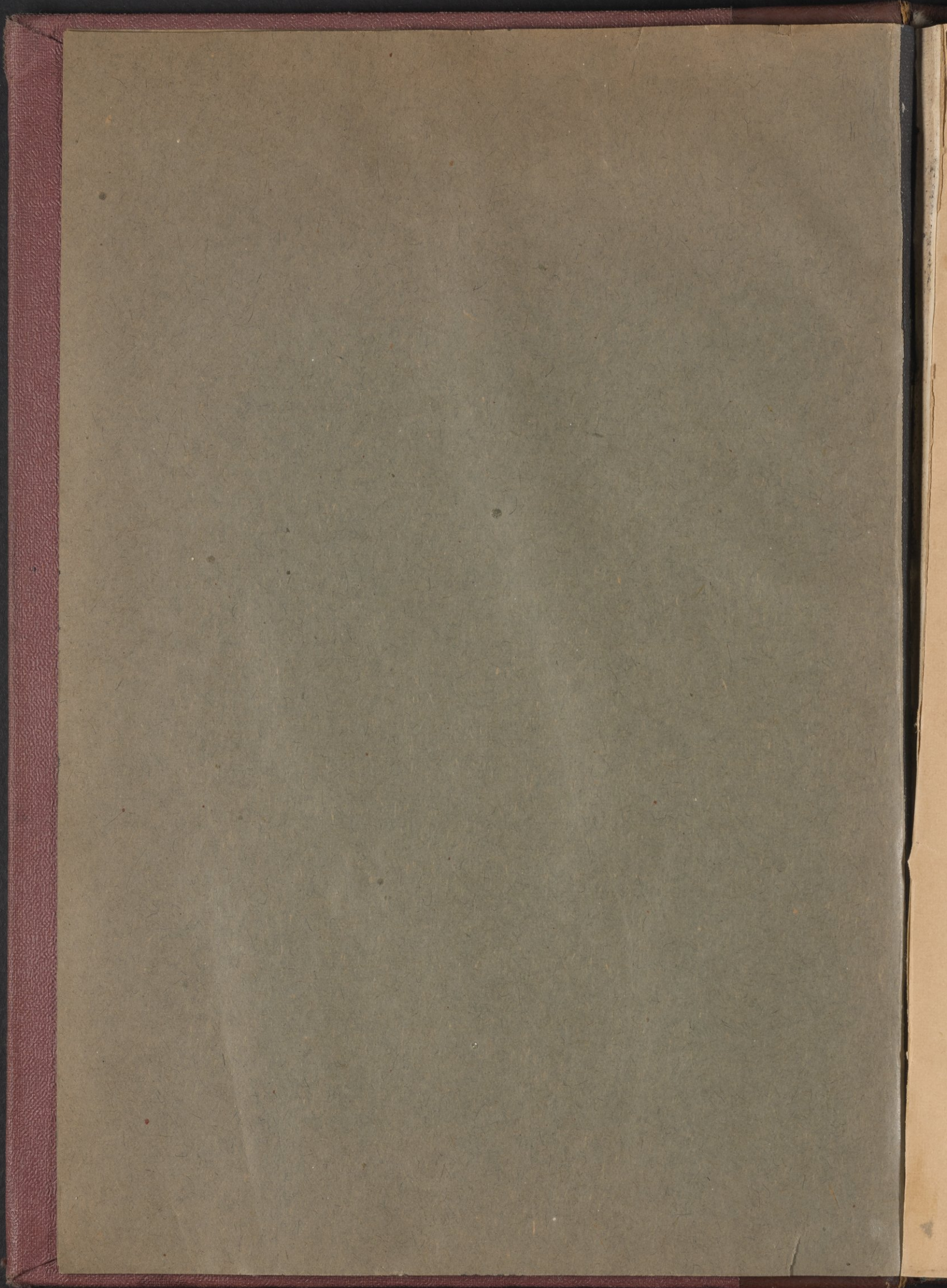
صحيفة

	(الفصل الاول)
٥	تلك هي المسألة
	(الفصل الثاني)
٢١	مهمة الديمقراطية المنتصرة
٢٥	١ - التجريد الحربى والاقتصادى
٤١	٢ - القضاء على النازيه
٥٢	٣ - نظام الحكم والادارة
	(الفصل الثالث)
٦٣	مجرمو الحرب
	(الفصل الرابع)
٧٥	مسئولية الحرب والتعويضات
	(الفصل الخامس)
٩٠	كلمة أخيرة
١٠٤	المراجع

11504306x
b13201499

كامل طبعه في اليوم الخامس
من شهر مارس سنة ١٩٤٧

مطبعة شركة الاعلانات الشرقية





H. 99

LIBRARY OF THE
UNIVERSITY OF CHICAGO
1215 EAST 58TH STREET
CHICAGO, ILL. 60637

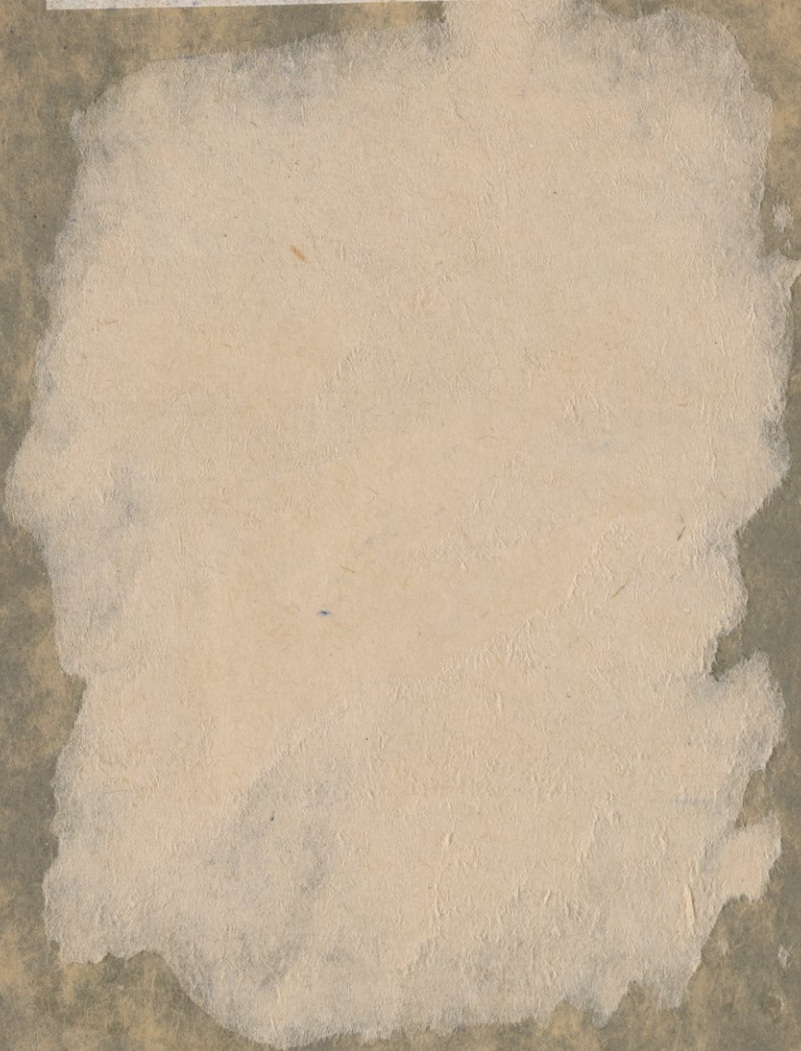
DD
247
J42x
1947

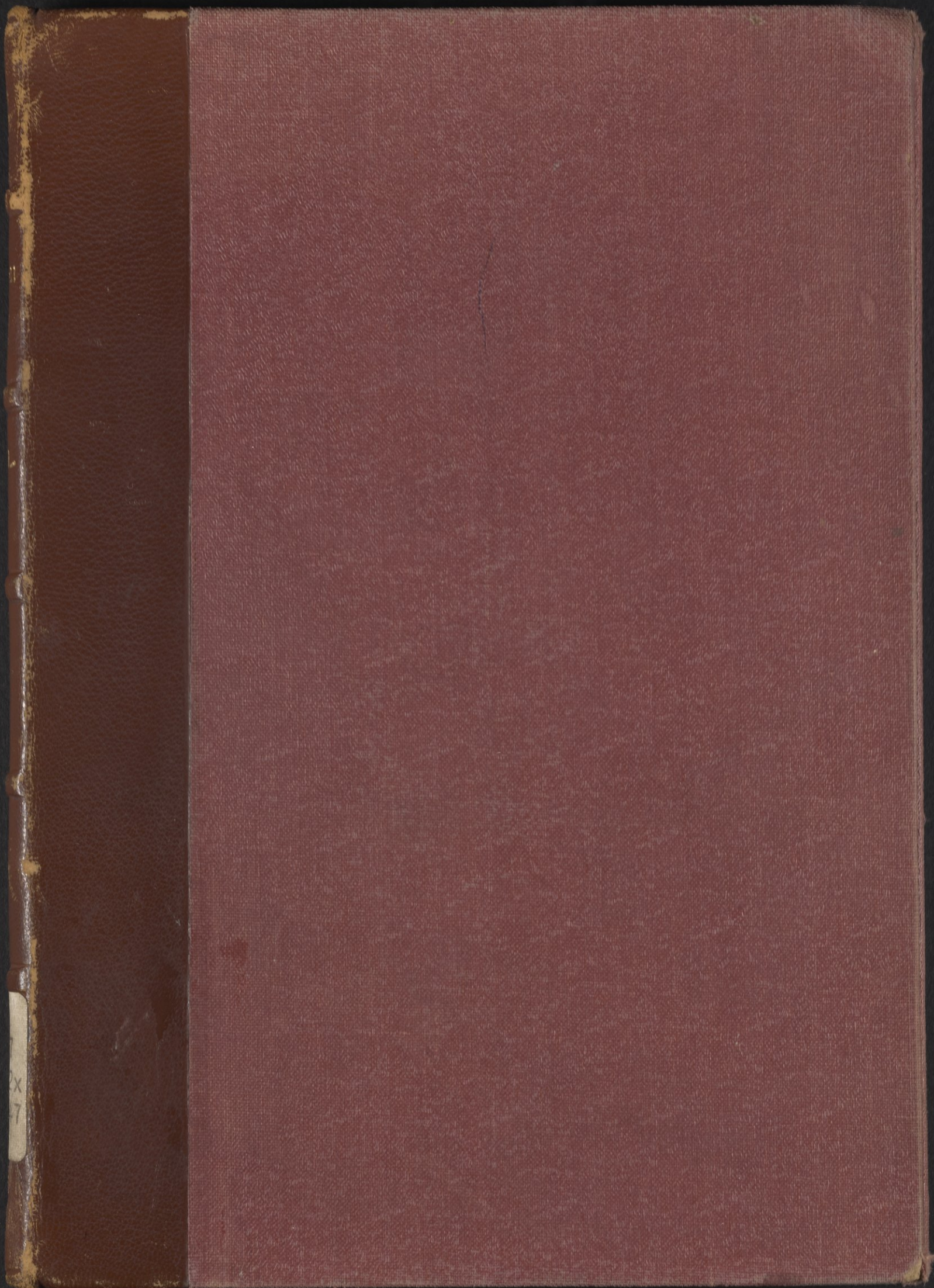
JAN 1974

FEB 26 1987



1 0 0 0 0 1 0 4 4 1 3





77